# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون
الجلسة العامة **٢٢**
السبت ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ٠٠/٠٩
نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوروسي (هنغاريا)

افتُتحت الجلسة الساعة ٠٥/٠٩.

**البند ٨ من جدول الأعمال** (تابع)

**المناقشة العامة**

**خطاب السيد بيثويل باكاليثا موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في مملكة ليسوتو**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع في مملكة ليسوتو.

اصطحب السيد بيثويل باكاليثا موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي رئيس الوزراء ووزير الدفاع في مملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد موسيسيلي** (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد النصر على انتخابه عن جدارة لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأؤكد له كامل دعم وفد بلدي خلال فترة ولايته. اسمحوا لي أيضا أن أشيد إشادة مستحقة بسلفه، السيد جوزيف ديس، على الطريقة الجديرة بالثناء التي قاد بها أعمال الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والستين.

ويستحق السيد بان كي - مون أيضا تهانينا القلبية على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام. إن إعادة انتخابه كانت تجسيدا حقيقيا للثقة التي تضعها جميع الدول الأعضاء فيه.

وأود أيضا أن أعرب عن سعادتي العميقة لرؤية جمهورية جنوب السودان تنضم إلى صفوف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. نرحب بهذا العضو الجديد ونمد له يد الصداقة.

تتيح لنا الدورة السادسة والستون للجمعية العامة مرة أخرى فرصة للتفكير في الحالة العامة في العالم. ما برح العالم يواجه العديد من التحديات. إن الموعد المستهدف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقترب بسرعة، لكن العالم لا يزال يواجه عراقيل لا تنتهي على الطريق نحو تحقيق هذه الأهداف.

وعلى الرغم من العولمة، فإن البلدان الأقل نموا لم تدمج بعد إدماجا كاملا في الأسواق العالمية. ولا تزال سرعة التدهور البيئي، مصحوبة بآثار تغير المناخ، تؤثر سلبا على النظم الإيكولوجية والزراعة وموارد المياه وإمدادات الطاقة. ولم يتوقف فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز عن تدمير دول بأكملها. ولا يزال تعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وإساءة استعمال السلطة في العلاقات الدولية تمثل تحديات.

وكأن هذا ليس كافيا، لا يزال الإرهاب يؤرقنا. وإلى جانب التحديات الأخرى، هذه حرب لا بد من أن نكسبها بشكل جماعي. إن الإرهاب مشكلة عابرة للحدود الوطنية لا يمكن أن تترك لتتصدى لها دولة واحدة. يجب أن تتعاون جميع الدول في التصدي لهذا الخطر والقضاء عليه. إن أكبر تحدي نواجهه في عصر ما بعد الحرب الباردة هو كفالة ألا يضع الإرهابيون أيديهم على أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، فإننا نكرر دعوتنا من أجل القضاء التام على جميع الأسلحة النووية. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تبقى وفية لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو كذلك الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. غير أنه، سيكون من غير المنطقي أن نسأل الدول غير النووية اجتناب انتشار الأسلحة النووية، في حين تواصل الدول الحائزة لها تحسين أجيال جديدة من هذه الأسلحة والتهديد باستخدامها عند أدنى فرصة.

وبعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية تستمر معاناتها من صراعات داخلية أو خارجية بأبعاد هائلة. وإن المجتمع الدولي لم يتبع نهجا متسقا تجاه احتواء هذه الصراعات. ففي بعض البلدان كان رد المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، سريعا وحاسما في التدخل العسكري. وفي بلدان أخرى، فضل ذلك المجتمع الدولي ذاته الوساطة، والأنكى من ذلك أنه قرر، في صراعات أخرى، أن يغض النظر عنها كلية ويسلم شرف القيادة لبعض من أعضائه حتى يهددوا بصورة أحادية بفرض الجزاءات.

وفي ظل هذه الخلفية رحبنا بالموضوع الرئيسي لمناقشتنا العامة بعنوان، ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالطرق السلمية“. والواقع أن أهمية وملاءمة هذا الموضوع في المرحلة الحالية من العلاقات الدولية لا يرقى إليهما الشك. وعندما نتناول هذا الموضوع فإننا نبدأ من الأساس المنطقي بأن التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الوساطة تكمن في صميم عمل الأمم المتحدة. إلا أن الأمم المتحدة لم تستعمل الوساطة بقدر كاف كأداة في حل الصراعات.

إن الأمم المتحدة مكلفة بصون السلام الدولي والنظام الدولي بواسطة مجلس الأمن. وتبعا لذلك، يتوقع من المجلس أن يؤدي الدور الرائد في تسوية المنازعات عن طريق الوساطة. وعندما يفعل المجلس ذلك، يجب عليه أن يعتمد نهج تعددية الأطراف. وهذا النهج يمثل السبيل الوحيد لضمان شفافية العملية وعدم التحيز وملكية العضوية العامة للأمم المتحدة لها. والوساطة يجب أن تعطي الأولوية للتسوية السلمية للمنازعات وللمصالحة بين الأطراف وللاستدامة المستقبلية للسلام والاستقرار. فالسلام الذي يُفرض بدون موافقة جميع الأطراف في الصراع لن يكون مستداما. والتحيز واستغلال القوة العسكرية للتأثير على نتيجة الوساطة في الصراعات سيحرف بسرعة مصداقية الأمم المتحدة كوسيط نزيه ويرسخ التصورات بوجود دوافع خفية أخرى.

مملكة ليسوتو مؤمن قوي بمبدأ التضامن. ومن المعروف على نطاق واسع أن الدور الأولي في صون السلم والأمن الدوليين عُهد به وديعة لدى مجلس الأمن. بيد أن التعاون والتنسيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية، حسبما نص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يشكلان مفتاح الحل السريع للصراعات. ويجب على الأمم المتحدة أن تفوض الهياكل والمنظمات الإقليمية وأن تدعم جهودها، فتلك الهياكل والمنظمات تتمتع في جميع الحالات بمزايا نسبية أفضل في الوساطة.

بل إن مجلس الأمن لا يمكنه أن يضطلع بوظيفته هذه بصورة أفضل ما لم تكن نسبة تمثيل عضوية الأمم المتحدة فيه أكبر. فمجلس الأمن الأكثر تمثيلا سيأخذ في الاعتبار جميع مطامحنا، وستكتسي قراراته الشرعية. وتبعا لذلك، نواصل الدعوة إلى الإصلاح المبكر الشامل لمجلس الأمن بغية جعله أحسن تمثيلا للدول الأعضاء. ومما يبعث على الحيرة حقا، إن لم يكن على السخط، رؤية الطريقة التي تحبَط بها المسألة ذات الأهمية القصوى – مسألة إصلاح مجلس الأمن.

تسوية المنازعات من خلال الوساطة جُربت كثيرا ونجاحاتها مسجلة جيدا في حوليات التاريخ. وتعتبر التسوية السلمية عن طريق الوساطة للنزاع في جمهورية كينيا في عام ٢٠٠٧ مثالا نموذجيا. وبالنسبة إلى ذلك النزاع في كينيا ينبغي تذكّر أن فريقا من الشخصيات البارزة من أفريقيا قد عمل مع الأمم المتحدة للتوسط بشأن حل سلمي للخروج من المأزق السياسي الذي نجم عن الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام ٢٠٠٧ المختلف عليها. وذلك الحل تمخض عن تشكيل حكومة شاملة للجميع ومستقرة.

ثانيا، أدت الوساطة في حالة دون إقليمية محددة من قبل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى نتائج مثمرة في زمبابوي، مثلما أدت إلى نتائج مثمرة أيضا وساطة الاتحاد الأفريقي في بوروندي. وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا حلا نجحت الوساطة في تحقيقه ينهي أطول حرب أهلية في أفريقيا، في السودان.

لقد شارك العالم كله شعب جنوب السودان بهجته في تموز/يوليه ٢٠١١ بمناسبة نيله الاستقلال كدولة ذات سيادة. إن جهود الوساطة الرائعة للاتحاد الأفريقي، بدعم من المجتمع الدولي برمته، ساعدت على توطيد أركان السلام في جنوب السودان. بل إن جهود الوساطة مستمرة في ذلك البلد الشقيق لكفالة صون السلام في فترة ما بعد الصراع.

إن الوساطة، برأينا المتواضع والمدروس جيدا، أسفرت دائما عن إنقاذ الأرواح أينما أُعطيت لها الفرصة. فالتكاليف من حيث الموارد، سواء المالية أو البشرية، تكون طفيفة، ويصبح في الإمكان تجنب تدمير الهياكل الأساسية. والأهم من كل شيء آخر أن تحقيق المصالحة بين الفصائل المتحاربة يتيسر أكثر.

ومن الغريب أن مجلس الأمن، رغم وجود الوساطة تحت تصرفه، قد فضّل في بعض الأحيان التدخل العسكري. واسمحوا لي أن أضيف أن بعض أعضاء المجتمع الدولي، في بعض الأحيان، انخرطوا، بصورة أحادية، في عمليات تدخل عسكري. والحالات التي أصبح فيها التدخل العسكري الخيار الأفضل خسرت كلها مساندة العضوية العامة للأمم المتحدة. وغني عن البيان إن وطأة التدخل العسكري في الصراعات كارثية على السكان المدنيين، وهي تدمر الهياكل الأساسية واقتصادات البلدان.

وفي هذا المضمار ربما تعتبر ليبيا حالة إفرادية تستحق الدراسة. لقد وضع الاتحاد الأفريقي خريطة طريق شاملة كان من شأنها أن تفضي إلى تسوية سلمية للأزمة الليبية بأيدي الليبيين أنفسهم. ومن أسف أننا شهدنا تهميشا متعمدا للاتحاد الأفريقي في حل تلك الأزمة. واعتُمد خيار التدخل

العسكري بعجالة، وإن نتائج هذا النوع من التدخل مسجلة في صحائف التاريخ لكل من يريد أن يرى، وهي في الحقيقة ستبقى معنا مدة طويلة.

ومع ذلك، لم تفتنا الفرصة كي يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً على توطيد السلام في ليبيا. وما زالت خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي من أجل السلام صالحة اليوم كما كانت في بداية الصراع. وعلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يعملا معاً لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة شاملة للجميع في ليبيا. وينبغي للأمم المتحدة، وليس مجرد عدد قليل من البلدان ذات المصالح الخاصة، أن تتصدر إعادة إعمار هذا البلد. ولا شيء يكفل عدم العودة إلى الصراع في ليبيا إلاّ هذا النهج الشفاف وغير المنحاز.

ويجب أن نستخدم جميع الأصول المتاحة لنا من أجل الاستغلال الكامل للوساطة كأداة لمنع نشوب الصراعات وحلها. والمساعي الحميدة للأمين العام في منع نشوب الصراعات وحلها أداة يمكن أن تكون فعالة جداً للتوسط في الصراعات. ويجب تعزيز تلك المساعي وتزويدها بالموارد البشرية وغيرها من الموارد اللازمة للقيام بالوساطة في وقت مبكر، بما يكفي لمنع نشوب الصراعات والتصدي بفعالية للصراعات القائمة. وفي ذلك الصدد، نشجع جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام بغية أن تكون الصحراء الغربية حرة ومستقلة.

وفي السياق نفسه، نحن مقتنعون بأن حل قضية فلسطين سيتحقق عن طريق الوساطة الحقيقية. إن الجمود الحاصل في المفاوضات مصدر قلق بالغ لبلدي. ونحث جميع الأطراف المعنية على إحياء المفاوضات بين دولة فلسطين وإسرائيل دون أي مزيد من التأخير.

وبالمثل، يجب أن نستكشف إمكانية الحل القائم على الوساطة للمشكلة بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. فالمجتمع الدولي مجمع في دعوته الى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا، ومع ذلك فإن المشكلة مستمرة. والواقع أن لكوبا، شأنها شأن جميع الدول الأعضاء، الحق في حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

أختتم كلامي بالإشارة إلى أن الأزمات التي نواجهها اليوم تتيح لنا فرصة التفكّر ورسم الطريق إلى الأمام. فالعقبات التي تنتظرنا ليست مستعصية على الحل. ويجب أن نبني منظمة متعددة الأطراف أكثر قوة تستجيب لاحتياجات شعوبنا اليومية. إن أنشاء أمم متحدة قادرة على العمل مع شركائها، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وجميع دولها الأعضاء، سيدعها تحقق بالتأكيد نجاحاً كبيراً في جميع مساعيها. فلنلتزم، مع تجديد الإرادة السياسية والتصميم، بمبدأي الوساطة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والتسوية السلمية للنزاعات والصراعات كافة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع في مملكة ليسوتو على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في مملكة ليسوتو، من المنصة

**خطاب السيد إيغور لوكسيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء الجبل الأسود.

اصطحب السيد إيغور لوكسيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني بالغ السعادة أن أرحب بدولة السيد إيغور لوكسيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد لوكسيتش** (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): إنه حقاً لشرف لي أن أخاطب الجمعية في هذا المنتدى العالمي باسم الجبل الأسود، وأن أؤكد من جديد التزامنا بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وميثاقها.

وأود هنا أن أهنئ السيد ناصر عبد العزيز النصر بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وأن أتعهد بتقديم الدعم الكامل له من وفد الجبل الأسود أثناء الاضطلاع بمهمته الصعبة. وأود أيضاً أن أشكر السيد جوزيف ديس على مساهمته القيّمة وعلى تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في النظام العالمي خلال فترة رئاسته للجمعية العامة.

وأود أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على إعادة انتخابه، وأنا متأكد أنها ستسفر عن استمرار الإصلاحات التي أجريت لبناء منظومة الأمم المتحدة الأكثر فعالية وتماسكاً، ومن ثم إيجاد عالم أكثر أمناً وأكثر ازدهاراً.

قبل شهرين، حل جنوب السودان مكان الجبل الأسود كأحدث عضو في منظمتنا. وأود أن أهنئ جنوب السودان على استقلاله وحصوله على العضوية الكاملة في هذه الهيئة. وأعتقد حقاً أن هذا المعلم سوف يسهم في تحقيق الأمن، ويكون بمثابة نقطة انطلاق جيدة لتطوير علاقات حسن الجوار.

ونحن نؤيد أيضاً عمليات التحول الديمقراطي في شمال أفريقيا، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار، والصومال، والكونغو، وأجزاء أخرى من أفريقيا لإحراز المزيد من التقدم الشامل للقارة بأكملها.

وفي سياق التعاون الإقليمي، ساهم الجبل الأسود في تحقيق الاستقرار الشامل في جنوب شرقي أوروبا عن طريق ترؤس أهم المبادرات الإقليمية، فكانت لإدارتنا تجربة فريدة من نوعها، بل تجربة تتصف بالتحدي. والجبل الأسود ملتزم بمواصلة تطوير التفاهم المتبادل وتعزيز جميع أشكال التعاون في المستقبل. ونجاحنا ونجاح بلدان منطقتنا هو نجاح لأوروبا أيضاً.

وهناك توافق تام في الآراء بشأن مسألة اندماج الجبل الأسود في الاتحاد الأوروبي. نحن ندرك حقيقة أن هذه العملية تتطلب استمرار الاسهامات من جميع أصحاب المصلحة في مجتمعنا. وأنا على اقتناع بأنه سيكون لدينا ما يكفي من الارادة والحماسة والقدرة والطاقة لمعالجتها في الفترة المقبلة.

إنني آمل وأعتقد أن العمل الثابت والملتزم في تنفيذ الإصلاحات الداخلية الشاملة، استناداً إلى التوصيات الرئيسية السبع التي أكدتها المفوضية الأوروبية، بالاقتران مع سياسة حسن الجوار في العلاقات والتعاون الإقليمي والدولي، يمثل أساساً متيناً للمفوضية الأوروبية كي توصي، في تقريرها المرحلي إلى مجلس أوروبا، بفتح الباب أمام محادثات انضمام الجبل الأسود الى الاتحاد الأوروبي.

إننا نتخذ خطوات ثابتة إلى الأمام على المسار الأوروبي - الأطلسي، ونقوم حالياً بإعداد برنامجنا الوطني السنوي الثاني كجزء من عملية الحصول على العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي. فالتقدم المحرز في بلدان غرب البلقان نحو الاندماج الأوروبي والأوروبي - الأطلسي عامل رئيسي للاستقرار الإقليمي، وهو يرسي الأساس لازدهار اقتصادي طويل الأجل.

ويلتزم الجبل الأسود، بوصفه دولة عضواً في الأمم المتحدة وشريكاً دولياً موثوقاً به، بصون السلم والأمن

الدوليين. وتمشياً مع قدراته، يشارك الجبل الأسود بنشاط في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا وقبرص، بينما يضع في اعتباره أيضاً الجوانب الأمنية الإقليمية.

ومن خلال مشاركتنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، نساهم مباشرة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكفالة تحقيق السلام الدائم في أفغانستان، بينما ندعم في الوقت نفسه الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وعن طريق بعثة أطلنطا التابعة للاتحاد الأوروبي، انضممنا إلى مكافحة القرصنة، التي يعاني منها أيضاً بحارة الجبل الأسود.

ومع ذلك، وبغية منع نشوب صراعات جديدة يمكنها أن تتسبب بكوارث إنسانية وضغوط إضافية على الوحدات التابعة لبعثات حفظ السلام المثقلة فعلاً بالأعباء، من الضروري تعزيز الدبلوماسية الوقائية وأنشطة الوساطة في حالات الصراع المحتملة والجديدة. وإن زيادة تطوير قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال سوف تسهم في حل الصراعات في الوقت المناسب وبطريقة سلمية قبل أن تؤدي تعقيداتها إلى مضاعفات دولية خطيرة.

وفي ذلك الصدد، يؤيد الجبل الأسود بشدة الحل السلمي لجميع الصراعات القائمة، وبخاصة الصراعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنطاقها الأوسع. وينبغي إعطاء الأولوية للتوقيع العاجل على اتفاق سلام بين إسرائيل وفلسطين، يكون لمصلحتهما المشتركة.

ولن يتسنى بناء الثقة وإيجاد حل شامل لقضية الشرق الأوسط إلا إذا أحجم الطرفان عن القيام بأعمال العنف، ما سوف يجعل إسرائيل بلداً آمناً، ويحقق الفائدة لكلا الطرفين المعترف بهما دوليا، ويلبي الشروط الضرورية لإقامة دولة فلسطينية مستقرة.

كما يدعم الجبل الأسود جميع قرارات مجلس الأمن والإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بهدف وثقف انتهاكات حقوق الإنسان والوفاء بالتطلعات المشروعة للسكان، لا سيما في ليبيا وسوريا.

يؤيد الجبل الأسود مبادئ عالمية حقوق الإنسان وعدم السماح بانتهاكها أو انتهاك القرارات التي تعزز حمايتها وتحسينها. كما ندعم مفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، التي أعلنا عن ترشحنا لنيل عضويته للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. إن الخبرة التي اكتسبها الجبل الأسود في ماضيه المضطرب، حين وفر المأوى للاجئين، يمكن أن تشكل أساساً للتوصل إلى تسويات سياسية تدوم طويلاً بهدف كفالة السلام في المنطقة. وفي رأينا يمثل الاستعراض الدوري أداة مهمة لتقييم حالة حقوق الإنسان في العالم.

وأود أن أؤكد على دعمنا لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وأهمية جميع المحاكم الدولية، لا سيما حين يتعلق الأمر بالانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. لا تشكل هذه المحاكم نموذجاً ودليلاً للمحاكم الوطنية فحسب، بل تمثل أيضاً رادعاً واضحاً ووجهة لا مهرب منها للأفراد الذين يتجاهلون الأحكام التي أرستها اتفاقيات جنيف.

والجبل الأسود، بوصفه مجتمعاً متنوعاً عرقياً وثقافياً ودينياً، عضوٌ نشط في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، ويلتزم بالمبادئ الأساسية للتكامل وتعزيز المجتمع المدني، والتسامح، ومكافحة جميع أشكال التمييز، وكراهية الأجانب وما يرتبط بها من عدم التسامح. نحن مصممون على صون القيم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المدني وملتزمون بذلك، أياً كانت التحديات، وبغض النظر عن التحديات التي سيتعين علينا، كمجتمع ودولة، أن نواجهها في المستقبل.

اسمحوا لي أن أشير بإيجاز للتطورات الاقتصادية الراهنة في بلدنا. إن حقيقة أننا اقتصاد صغير ومنفتح، وبالتالي معرض لخطر التغيرات التي تحدث في السوق الاقتصادية العالمية، قد أدت إلى أن تتسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في جمود التقدم الاقتصادي في الجبل الأسود. ومع ذلك، فبفضل تنفيذ سياستنا الاقتصادية الرامية لمكافحة الأزمة، تمكّنا من تخفيف أثر الأزمة العالمية، وأوقفنا اتجاه اقتصاد الجبل الأسود نحو الهبوط.

لقد أكدت تلك الأزمة نجاعة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستنا الاقتصادية – التركيز على المزيد من استقرار المالية العامة، وتحسين بيئة الأعمال والإصلاحات الهيكلية بهدف إنشاء اقتصاد مستقر وحيوي وقادر على المنافسة على المدى البعيد، وتحسين نوعية الحياة لجميع مواطني الجبل الأسود. وبالرغم من أننا نعي تماماً أنه من أجل إعداد استجابة ملائمة للأزمة سيتعين علينا إجراء تخفيضات صعبة ولا تحظى بالشعبية بهدف إرساء قاعدة جديدة قوية لتعزيز الاقتصاد، فإننا ندرك أيضاً أن الإجراءات التي يتخذها أحد أصحاب المصلحة لوحده ليست كافية، مهما كانت درجة نجاحها. يجب علينا جميعاً أن نضطلع بدور إيجابي لإيجاد التوازن الصحيح بين النجاح والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والتضامن في هذه العملية المعقدة.

بناء على ذلك، يجب ألا نوقف تقدمنا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي يخلق تحقيقها أساساً للمزيد من تطوير حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم. إن مكافحة الفقر والمرض، والكفاح من أجل المساواة الجنسانية، وحماية الأمهات والأطفال، والتعليم، وحماية البيئة والتنمية المستدامة تشكل شروطاً رئيسية لبلوغ التقدم والازدهار للمجتمعات، وهي تحتل موقع الصدارة في برنامج الحكومة.

يؤيد الجبل الأسود الإصلاح البراغماتي في الأمم المتحدة. وبوصفنا بلداً صغيراً، فإننا مهتمون بشكل خاص بتعزيز سلطة الجمعية العامة – وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة – وفي تحسين كفاءة عملها. إن تحسين التمثيل في مجلس الأمن – بما في ذلك منح مجموعة دول أوروبا الشرقية مقعداً في فئة العضوية غير الدائمة – سوف يؤدي إلى تعزيز عمل ذلك الجهاز، وتحسين كفاءته ومساءلته ومصداقيته، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. يجب أن تقوم عملية الإصلاح الحديثة، المفتوحة للدول الأعضاء فرادى أو لجماعات البلدان، على التوافق الواسع على جميع الجوانب الخمسة الأساسية لإصلاح مجلس الأمن. وأنا متأكد من أنّ ثمة طريقة لإقامة جسر بين هذه الأهداف والكيانات الأخرى، مثل مجموعة العشرين، على سبيل المثال.

في سعي الجبل الأسود للمزيد من الديمقراطية، وتعزيز الكفاءة، وتحسين نظامه القضائي والإداري، وفي كفاحه ضد الفساد والجريمة المنظمة، وتعزيزه لإقامة مجتمع شامل، فإنه يعمل، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة، على بلوغ الأهداف الاستراتيجية لسياستنا المشتركة. لقد أتاح الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج وحدة العمل بالأمم المتحدة الفرصة لوكالات الأمم المتحدة والدولة الشريكة على السواء في عملية إنشاء ورصد الأنشطة البرنامجية بطريقة مباشرة وعلى قدم المساواة، وتكييف الأنشطة البرنامجية مع الاحتياجات الإنمائية لبلدنا.

وفي الوقت نفسه، يشكل برنامج وحدة عمل الأمم المتحدة فرصة للإصلاح التدريجي في عمليات منظومة الأمم المتحدة، عبر إنشاء نهج متزامن وجيد التنسيق سوف يؤدي، فيما يؤدي إليه، إلى تفادي ازدواجية العمل بين وكالات الأمم المتحدة وإلى تحقيق نتائج أكثر كفاءة في تنفيذ الأولويات الوطنية.

يؤيد الجبل الأسود عدم الانتشار النووي ويعارض تزايد عدد البلدان التي تملك الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، نحن نؤيد جميع الاتفاقيات التي أبرمتها الدول النووية بشأن الخفض المتبادل لقدراتها النووية، ما يؤدي إلى جعل العالم أكثر أمانا للأجيال الحالية والمقبلة. في ذلك السياق، أود أن أشكر الأمين العام على المناشدة التي أرسلها أواخر الشهر الماضي، طالباً من جميع البلدان التي تملك التكنولوجيا النووية أن تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أن أؤكد أن الجبل الأسود قام بالمصادقة على اتفاقية الذخائر العنقودية وأنه في ظرف أقل من عام قام بتدمير كل الاحتياطيات من ذلك النوع من الأسلحة، ما يؤكد مجدداً التزامه بمبادئ عدم الانتشار.

إن الجبل الأسود دولة ذات وعي بيئي. ويشكل ذلك مبدأً أساسياً من مبادئ دستورنا. وعلى أساس ذلك الالتزام، لدينا حافز إضافي لإيجاد حلول تتوافق مع سياستنا في التنمية المستدامة. تتمثل استراتيجيتنا للتنمية في الجبل الأسود في تحقيق التآزر مابين النمو والتوظيف، من جهة، والمساواة الاجتماعية والبيئة والموارد الطبيعية، من جهة أخرى.

يمثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المقرر عقده في ريو دي جانيرو في ٢٠١٢، فرصة مهمة لتعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة، وفرصة لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في العقدين الماضيين. ويلتزم الجبل الأسود، بصفتها عضواً في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، بالإسهام في نجاح ذلك المؤتمر بأعمالها البناءة.

للجبل الأسود حساسية خاصة تجاه مسائل تغير المناخ. فهناك العديد من الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ على الجبل الأسود. فارتفاع مستوى سطح البحر ودرجات الحرارة من شأنه أن يقلص من التنوع الحيوي. لذلك أعتقد أن مكافحة تغير المناخ تتطلب اتفاقية دولية عامة ومنسقة وحاسمة، تقوم على المبادئ التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها. تمثل الاتفاقية الإطارية منتدىً متعدد الأطراف رئيسياً للعمل العالمي في مجال تغير المناخ، ويؤكد المؤتمر السادس عشر للأطراف في كانكون أن اتباع النهج المتعدد الأطراف في إدارة تغير المناخ تحت رعاية الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إل نتائج ملموسة.

اسمحوا لي أن أشير مرة إلى مدى تشرفي بالمشاركة في المناقشة العامة في هذا المنتدى العالمي بالنيابة عن الجبل الأسود، وأن نسهم مباشرة، جنباً إلى جنب مع ممثلي ١٩٢ بلداً، في تعزيز تفاهمنا المشترك وتعايشنا السلمي، لمصلحة جميع الدول.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيغور لوشيش، رئيس وزراء الجبل الأسود، من المنصة

## خطاب السيدة إيفيتا راديشوفا، رئيسة وزراء الجمهورية التشيكية

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء الجمهورية التشيكية.

اصطحبت السيدة إيفيتا راديشوفا، رئيسة وزراء الجمهورية التشيكية، إلى قاعة الجمعية

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): لي عظيم الشرف أن أرحب في الأمم المتحدة بمعالي السيدة إيفيتا راديشوفا، رئيسة وزراء الجمهورية التشيكية، وأن أدعوها لمخاطبة الجمعية.

**السيدة راديشوفا** (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف وسعادة متميزان أن أخاطب الجمعية العامة في مستهل دورتها السادسة والستين. يتيح لنا هذا المنتدى فرصة لا مثيل لها لتعزيز جهودنا المنسقة، من خلال الحوار، سعياً لإيجاد حلول للتحديات المتزايدة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. وحري بنا، نحن قادة الأمم المتحدة، أن نوفر التوجيه وأن نجد الحلول.

إني مقتنع بأنه بالنظر لما يتمتع به رئيس الجمعية العامة من خبرة دبلوماسية واسعة، سنتمكن تحت قيادته المقتدرة من اختتام هذه الدورة بالنجاح. وأتمنى له كل النجاح في مهمته الصعبة، وأؤكد له كل دعم وفدي ومساعدته. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي وامتنانه للعمل الرائع الذي قام به سلفه، معالي السيد جوزيف ديس،الذي قاد بمنتهى المهارة أعمالنا خلال الدورة الخامسة والستين.

أود أيضا أن أشارك الآخرين في الإشادة بالعمل الممتاز الذي يقوم بها الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون الذي أعيد انتخابه، ونقدر تقديرا عميقا خصاله الشخصية والدبلوماسية البارزة، ونتطلع إلى العمل معه خلال فترة ولايته المقبلة.

ترحب سلوفاكيا ترحيبا حارا بجمهورية جنوب السودان بوصفها عضوا جديدا في أسرة الأمم المتحدة. ونتمنى لجنوب السودان كل النجاح، وقبل كل شيء، نتمنى لشعبها السلام والأمن والازدهار.

لقد استهلت فخامة السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، خطابها بهذه الكلمات

”للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، يفتتح المناقشة العامة صوت الأنثى. إنه صوت الديمقراطية والمساواة“ (A/66/PV.11).

وأعربت الرئيسة روسيف عن التحدي الرئيسي للسنوات المقبلة في كلمتين، وهما: الشجاعة والإخلاص. هذا التحدي صحيح في زمن الأزمة الاقتصادية والدين. علينا أن نقول صراحة أننا ما زلنا نفتقر إلى الحلول المناسبة. نحن نواجه مخاطر مشتركة في الاقتصاد والحكم والسياسة.

يتوقع المواطنون في جميع أنحاء العالم القيادة والتآزر المتبادل في الاقتصاد والسياسة. وتتوقع الأغلبية العظمى من سكان العالم نموا اقتصاديا وازدهارا وتحسنا في نوعية الحياة. إن من يعيشون في فقر، أي الملايين من الناس الذين يعيشون من دون فرص عمل، ومن دون ماء ومن دون مواد غذائية، يتوقعون من القادة السياسيين أجوبة حقيقية، وعملا سريعا ونتائج.

ماذا يمكن لبلد صغير مثل سلوفاكيا أن يعمل لمواجهة هذه التحديات؟ أولا، عليها أن تقوم بواجبها نحو تحقيق الاستقرار في الاقتصاد. وهذا يعني ضمان استدامة نظامنا التقاعدي من خلال إجراء إصلاحات عميقة، وسن قانون المالية يضمن سياسة مالية مسؤولة أمام الأجيال المقبلة وقادرة على مواجهة التقلبات الدورية. وهذا يعني أن القيام بإصلاحات في سوق العمل لتهيئة فرص عمل جديدة في البلاد تمس الحاجة إليها، بخاصة لبعض الفئات الضعيفة فيها. وهذا يعني تخفيض العبء الإداري فيها، وانحسار الحواجز أمام إقامة المشاريع التجارية، وتحسين إمكانية تنبؤ البيئة القانونية، وضمان استخدام أوسع للخدمات الحكومة الإلكترونية. بالطبع، هذا يعني اتخاذ تدابير للتصدي للفساد وزيادة الشفافية، على سبيل المثال، من خلال سن قانون يكفل عدم سريان أي عقد يتعلق باستخدام الأموال العامة إلا إذا تم نشره على الإنترنت.

إن الجمهورية السلوفاكية بلد صغير، لكنه جزء من منطقة اليورو التي تمر بصعوبة اقتصادية. وإن أشد ما يحتاج

إليه الأمر في أوروبا هذه الأيام هو التحلي بالشجاعة والإخلاص. فالأزمة المالية وأثرها السلبي على القطاع المصرفي في أوروبا بأسرها يبينان بوضوح أن منطقة اليورو غير مستعدة لمواجهة أي أزمة. والفوضى في معالجة هذه المسائل لم تؤد إلا إلى تعميق انعدام الثقة العامة، وقد زادت من الركود الاقتصاد الذي تلا ذلك. إن أغلبية بلدان الاتحاد الأوروبي لم تستغل الأوقات الاقتصادية المواتية لتوحيد ميزانياتها. لذلك في حالات كثيرة حولت أثار الركود الدين العام إلى مكان يتسم بالخطورة.

نحتاج إلى الشجاعة في منطقة اليورو للعودة إلى المبادئ القديمة التي قام عليها الاتحاد الأوروبي واللازمة من أجل التعاون والدمج الدوليين الناجحين. ونحن بحاجة إلى قواعد مالية أكثر صرامة على الصعيدين الأوروبي والوطني. ونحتاج إلى وضع نظم رقابة، ونحتاج إلى قواعد جديدة من أجل إدارة حصيفة للقطاع المالي.

نحتاج إلى الإخلاص. وعلينا أن نكون صادقين مع مواطنينا لأن علينا أن نحرص بألا يمثل الرد على الحلول الفنية القسرية لأزمة الديون تصعيدا للنعرة الوطنية والغوغائية. ولدينا فرصة لإنقاذ منطقة اليورو اقتصاديا، ولكن في الوقت نفسه يتعين علينا أن نخفض إلى الحد الأدنى من مخاطر فقدان مشروع الاندماج الأوروبي من الناحية السياسية ومن تدني قيمته في أعين الناخبين لدينا.

ليست أوروبا وحدها التي تشهد صعوبات اقتصادية جمة، بل كل منطقة من العالم تكابد اليوم صعوبات اقتصادية جمة. إننا نعيش حقيقة تتمثل التكافل العالمي بحيث لا يمكننا فيها أن نتجاهل مشاكل الآخرين. وفي هذا الصدد، نعتقد، بوصفنا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن ذلك الجهاز بوسعه المساهمة بصورة أكثر جدوى في جهودنا المشتركة. وإذا ما فعل ذلك، سنشعر أنه من الملح له أن يعدل ولايته ويعزز من قدرته على الاستجابة على نحو أسرع للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

وفي أوقات تستبد فيها القيود المالية الشديدة بميزانياتنا الوطنية، علينا أيضا نحن أعضاء الأمم المتحدة أن نتعلم بأن ننجز أكثر بموارد أقل. ونرحب بكل جهد يقوم به الأمين العام لاستخدام الموارد المتاحة إلى أقصى درجة من الفعالية.

لقد أصبح الحفاظ على السلم والأمن مسألة أكثر صعوبة في أوقات الأزمة الحادة هذه. ومن بين أولويات سلوفاكيا في مكافحة الإرهاب الدولي مواصلة السعي للتحرك قدما في المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. أما فيما يتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فستواصل سلوفاكيا تنفيذها من خلال مشاريع محددة، كما فعلنا بمشاركتنا في تنظيم لحدث خاص بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط أسيا، الذي انعقد في براتيسلافا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وينبغي أن يكون احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وسيادة القانون جزءا لا يتجزأ من الكفاح ضد الإرهاب الدولي.

إن بعثات حفظ السلام من بين أهم الأعمال الملموسة والناجحة التي تقوم بها الأمم المتحدة وتمثل تعبيرا حقيقيا عن الالتزام بصون السلم والأمن في العالم. وما انفكت الجمهورية السلوفاكية مساهما نشطا في قوات الأمم المتحدة في قبرص منذ عام ٢٠٠١، وتشترك في الشرق الأوسط. وفي العقود الأخيرة، شهدنا انتشارا غير مسبوق لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد أصبح الطلب عليها متزايدا، واتسع نطاق ولاياتها وأضحت إدارتها أكثر تعقيدا. لذلك تؤيد سلوفاكيا كل التدابير الرامية إلى زيادة فعاليتها وكفاءتها بالنظر إلى القيود الحقيقية في ميزانيتها.

إن السلام لا ينحصر في انعدام الحرب. فالسلام يعني الآمان في كل مناحي حياة الناس، من حيث الازدهار الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وحماية البيئة والحصول على المياه والمواد الغذائية. وليس هناك فرصة لإحلال السلام الدائم دون تحقيق التنمية المستدامة. وهذا مجال مازال يجب علينا أداء أعمال كثيرة وبذل جهود متضافرة فيه. والمعونة التي تقدمها سلوفاكيا، وهي بلد صغير، موجهة منذ عام ٢٠٠٣ إلى المناطق الأكثر اضطرابا في العالم. وفي الآونة الأخيرة، شرعت سلوفاكيا في تقديم معونة إنمائية وإنسانية في سياق ٤١ مشروعا لمساعدة الأطفال الذين يتضورون جوعا في كينيا ولتقديم الغذاء والمياه في إثيوبيا؛ ولتوفير المساعدات الإنسانية في جنوب السودان؛ ومساعدة باكستان في أعقاب الفيضانات الرهيبة هناك؛ ومساعدة اللاجئين الذين فروا من ليبيا إلى تونس؛ ولتقديم المساعدة التقنية أيضا لبلدان في غرب البلقان والشرق الأوسط. كما تساعد سلوفاكيا على تأمين عملية تحقيق الديمقراطية في أفغانستان من خلال ١٣ مشروعا جديدا.

ويتعين علينا التركيز على إزالة الأسباب الرئيسية للصراعات، وليس التعامل على عجل مع عواقبها الوخيمة، وهو الأمر الذي لا يحدث غالبا، للأسف، إلا بعد إزهاق أرواح أعداد كبيرة جدا من البشر. وينبغي ألا ندخر وسعا في استكشاف جميع الخيارات السياسية والدبلوماسية لوقف الصراعات من جذورها. وقد ثبت أن الوساطة تسفر عن نتائج ملموسة. وأريد أن أشدد على أهمية دور المرأة في هذه العمليات، حيث أنه لا يُقدر حق قدره في الغالب.

إن سلوفاكيا مؤيد قوي للتعددية الفعالة، التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور محوري. فتركيز الجهود يساعد على إيجاد حلول عادلة ودائمة.

إن هذه الدورة ستكون دورة صعبة أخرى بالنسبة لنا جميعا. وهو ما يتطلب تجديد الالتزام بصورة مشتركة بالمبادئ والمقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ولا يسعنا أن نفقد القدرة على تفهم احتياجات بعضنا بعضا بسبب مشاكلنا الداخلية. وفي هذه الأوقات الصعبة، أتمنى لنا جميعا القوة الكافية لإيجاد الحلول الضرورية المفيدة بصورة متبادلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية سلوفاكيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ايفيتا راديكوفا، رئيسة وزراء جمهورية سلوفاكيا، من المنصة

**خطاب السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطحب السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني للغاية أن أرحب بدولة السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد سينغ** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ السيد النصر على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وأود أن أؤكد له تعاون الهند الكامل في تسيير أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية.

ومن دواعي سروري البالغ أيضا أن أرحب بدولة جنوب السودان الجديدة بيننا.

نجتمع خلال هذه الدورة للجمعية العامة في مرحلة تشهد قدرا كبيرا من عدم اليقين وتغيرات عميقة. وحتى بضع سنوات خلت، كان العالم يعتبر فوائد العولمة والاعتماد

المتبادل العالمي أمرا مسلما به. واليوم فإننا مُطالبون بالتعامل مع الأبعاد السلبية لهذه الظواهر عينها. فقد تجمعت الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها أجزاء مختلفة من العالم، وباتت آثارها السلبية محسوسة الآن في مختلف البلدان والقارات.

والاقتصاد العالمي في حالة اضطراب. وبراعم الانتعاش التي كانت مرئية بعد الأزمة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٨ لم تتفتح حتى الآن. وفي نواح عديدة، أصبحت الأزمة أكثر عمقا.

والمحركات التقليدية للاقتصاد العالمي، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وهي أيضا مصادر الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي، تواجه اليوم تباطؤا اقتصاديا مستمرا. والاتجاهات الانكماشية في تلك البلدان تؤثر على الثقة في الأسواق المالية والرأسمالية في العالم. وستؤثر هذه التطورات لا محالة تأثيرا سلبيا على البلدان النامية التي يتعين عليها أيضا أن تتحمل العبء الإضافي للضغوط التضخمية.

لقد اندلعت اضطرابات اجتماعية وسياسية لم يسبق لها مثيل في غرب آسيا والخليج وشمال أفريقيا. وشعوب تلك المناطق تطالب بالحق في صياغة مستقبلها. وأسعار الطاقة والغذاء ترتفع مرة أخرى وتسبب حالات جديدة من عدم الاستقرار، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

والقضية الفلسطينية لا تزال بلا حل وتشكل مصدرا كبيرا لعدم الاستقرار والعنف. والهند ثابتة في دعمها لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة والمتحدة وذات السيادة والتي تملك مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل. ونحن نتطلع إلى الترحيب بفلسطين، عضوا على قدم المساواة في الأمم المتحدة.

والإرهاب لا يزال يطل برأسه القبيح، مسببا خسائر فادحة في الأرواح البريئة. وظهرت تهديدات جديدة للأمن الدولي. ففي الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى زيادة التجارة الدولية، تخضع طرق المواصلات البحرية عبر المحيط الهندي للحصار. ويجري شن أعمال قرصنة بلا عقاب انطلاقا من أراض لا تخضع لسلطان أي دولة قائمة بوظائفها أو للمساءلة الدولية.

ويؤدي النمو الجائر وعدم كفاية فرص العمل والتعليم والحرمان من الحريات الأساسية للإنسان إلى الراديكالية المتزايدة للشباب وتطرفهم وتعصبهم.

وليس أمامنا من خيار سوى التصدي لهذه التحديات وجها لوجه. وسننجح إذا اعتمدنا نهجا تعاونيا لا نهجا يقوم على المواجهة. وسننجح إذا اعتنقنا مرة أخرى المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة: سياسة التعاون بين الدول والتعددية. والأهم من ذلك، أننا سننجح إذا اكتسبت جهودنا الشرعية وإذا قمنا بها ليس في إطار القانون فحسب، ولكن أيضا وفقا لروح القانون.

واحترام سيادة القانون أمر لا يقل أهمية في الشؤون الدولية عنه داخل البلدان. لا يمكن إعادة ترتيب المجتمعات من الخارج عن طريق القوة العسكرية. لدى الناس في جميع البلدان الحق في اختيار مصيرهم بأنفسهم، وتقرير مستقبلهم بأنفسهم.

للمجتمع الدولي دور يؤديه في المساعدة في عمليات التحول وبناء المؤسسات، ولكن فكرة وجوب فرض وصفات من الخارج محفوفة بالمخاطر.

يتعين أن تحترم الإجراءات التي اتخذت تحت سلطة الأمم المتحدة وحدة كل دولة على حدة وسلامة أراضيها

وسيادتها واستقلالها. وعلى نفس المنوال، من واجب الحكومات على مواطنيها تهيئة الظروف التي تمكنهم من تحديد مساراتهم بحرية نحو التنمية. هذا هو جوهر الديمقراطية وحريات الإنسان الأساسية.

هناك أشياء أخرى كثيرة يمكن أن نقوم بها. يجب علينا معالجة مسألة العجز من حيث الحوكمة العالمية. نحن بحاجة إلى أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية. كما أننا بحاجة إلى أمم متحدة تراعي تطلعات الجميع، الأغنياء أو الفقراء، الكبار أو الصغار. لهذا، لا بد من تنشيط وإصلاح الأمم المتحدة وجهازيها الرئيسيين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ولا بد من إصلاح وتوسيع مجلس الأمن إذا أريد له أن يجسد الواقع المعاصر. ستعزز هذه النتيجة مصداقية المجلس وفعاليته في التعامل مع المسائل العالمية. ويجب السعي بفعالية متجددة إلى التعجيل إ بإصلاح مجلس الأمن وتنفيذه على وجه السرعة.

كما ينبغي ألا نسمح للتباطؤ الاقتصادي العالمي بأن يصبح ذريعة لبناء الجدران حول أنفسنا من خلال إقامة الحواجز الحمائية أمام حركة الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال. يجب نشر الأساليب والوسائل الفعالة لتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي للاقتصادات الرئيسية. وينبغي السعي إلى إصلاح نظم إدارة المؤسسات المالية الدولية بسرعة وكفاءة.

كما يتعين إعادة جدول أعمال التنمية بحزم إلى صدارة أولويات الأمم المتحدة. إننا بحاجة إلى بذل جهد أكثر تصميما لضمان تنمية متوازنة وشاملة ومستدامة لمصلحة قطاعات واسعة من البشرية. يمكن لكل واحد منا المساهمة في هذه المهمة، ولكن يمكننا إنجاز أكثر من ذلك بكثير إذا ما عملنا في إطار الشراكة.

في العقود القليلة الماضية، انتشلت الهند عشرات الملايين من سكانها من براثن الفقر المدقع. نحن في وضع يمكننا من خدمة مواطنينا بصورة أفضل، وتعليمهم بشكل أفضل، وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية. ولكن، لا زال يتعين علينا قطع طريق طويل.

إننا نود تسريع وتيرة التحول في الهند بالشراكة مع المجتمع الدولي. ويمكن للهند التي تشهد نموا سريعا توسيع حدود الاقتصاد العالمي. كما يمكن لهند ديمقراطية وتعددية وعلمانية أن تساهم في التسامح والتعايش السلمي بين الأمم.

وتحتاج البلدان النامية إلى الاستثمار والتكنولوجيا وفتح الأسواق أمام منتجاتها. إنها في حاجة إلى المساعدة في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة، والزراعة. خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نموا، الذي عقد مؤخرا في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١، عززت الهند شراكتها مع أقل البلدان نموا من خلال تعزيز خطوط الائتمان بشكل كبير والمساعدة في بناء القدرات.

ويجب علينا أن نولي اهتماما خاصا لأفريقيا. وأغنى الموارد في أفريقيا ليست هي معادنها ولكن شعبها. يجب علينا تمكينه وفتح الأبواب أمامه للتقدم البشري من خلال التعليم والتكنولوجيا وتنمية المهارات.

خلال مؤتمر القمة الثاني لمنتدى الهند وأفريقيا، الذي عقد في أديس أبابا في وقت سابق من هذا العام، عرضت الهند خطوط ائتمان بقيمة ٥ بلايين دولار ومبلغا إضافيا قدره ٧٠٠ مليون دولار كمنح مساعدة لتنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا وبناء مؤسسات جديدة.

ينبغي للأمم المتحدة أن تقود الجهود في مجال الأمن الغذائي. نحن بحاجة إلى مزيد من التعاون في مجال التكنولوجيا الزراعية والمحافظة على المياه، واستخدام الأراضي والإنتاجية، وتحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية.

إن البلدان النامية في حاجة إلى بيئة خارجية سلمية تمكنها من النمو. يجب مكافحة الإرهاب بلا هوادة. ولا يمكن أن تكون هناك نهج انتقائية في التعامل مع الجماعات الإرهابية أو البنية التحتية للإرهاب، إذ يتعين التصدي للإرهاب على جميع الجبهات. ففي جنوب آسيا، هناك دلائل مشجعة على التعاون في مجال الأمن، كما يوضح ذلك التعاون بين الهند وبنغلاديش. ويعزز هذا التعاون أمن بلدينا.

مع ذلك، يشكل اغتيال السيد برهان الدين رباني مؤخرا في كابول تذكيرا تقشعر له الأبدان بمخططات أعداء السلام في أفغانستان. ومن الضروري نجاح عملية بناء الدولة وتحقيق المصالحة في هذا البلد. هذا أمر حيوي لضمان السلام والأمن في المنطقة. سوف تؤدي الهند دورها في مساعدة الشعب الأفغاني على بناء مستقبل أفضل، تماما كما نفعل الآن في بلدان أخرى في جنوب آسيا. وسوف نفعل ذلك لأن الازدهار والاستقرار في منطقتنا غير قابلين للتجزئة.

إننا نود أن نرى بنية مفتوحة وشاملة وشفافة للتعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتسوية السلمية للمنازعات. وأدعو الأمم المتحدة إلى القيام باستجابة شاملة وفعالة لمشكلة القرصنة في البحر الأحمر وقبالة سواحل الصومال. وبوصف الهند دولة مطلة على المحيط الهندي، فهي مستعدة للعمل مع البلدان الأخرى في ذلك الصدد. في نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة الجهود المبذولة لاستعادة الاستقرار في الصومال. لقد شاركنا في الجهود الدولية الرامية لتقديم المساعدات الإنسانية للبلدان التي تعاني من المجاعة الشديدة والجفاف في منطقة القرن الأفريقي، وتحديدا في الصومال وكينيا وجيبوتي.

وما انفك الانتشار النووي يشكل تهديدا للأمن الدولي. إن خطة العمل التي قدمها رئيس الوزراء الأسبق، راجيف غاندي، لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف، لا تزال تشكل حتى اليوم خارطة طريق ملموسة لتحقيق نزع الأسلحة النووية بطريقة محددة زمنيا، وعالمية، وغير تمييزية، ومرحلية ويمكن التحقق منها. وأود أن أشيد بالأمم المتحدة على جهودها لتركيز اهتمام العالم على السلامة النووية. وخططنا لاستخدام الطاقة النووية لتلبية احتياجاتنا من الطاقة ترتهن بالاستجابة الكاملة لشواغلنا بشأن سلامة الطاقة النووية. وقد أجرينا استعراضا شاملا لسلامة مفاعلاتنا النووية.

إن المنظورات التي عرضتُها على الجمعية العامة هي التي استرشدت بها إجراءاتنا في مجلس الأمن منذ أصبحت الهند عضوا غير دائم في المجلس في كانون الثاني/يناير. ولا يزال الملايين من الناس يعيشون في الفقر في جميع أنحاء العالم. وقد ساءت محنتهم بغير ذنب جنوه، بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية خلال السنوات القليلة الماضية. وعليه، تخضع إجراءات الحكومات حول العالم للتمحيص الدقيق. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن نقوم من خلال إجراءاتنا وأعمالنا بتجديد ثقة الناس بميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها. وإني لعلى ثقة بأننا سنتمكن من القيام بذلك من خلال الحنكة السياسية وبُعد النظر والجهود الجماعية. والهند على استعداد لأداء دورها في هذا المسعى النبيل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الهند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة

**خطاب السيد كارلوس غوميس جونيور، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو.

اصطحب السيد كارلوس غوميس جونيور، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سعادتي الغامرة أن أرحب بدولة السيد كارلوس غوميس جونيور، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد غوميس** (غينيا – بيساو) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ السفير ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وأن أعبر عن خالص تمنياتنا له بالنجاح في الاضطلاع بمهام ولايته. وأود، بالمثل، أن أعرب عن تقدير غينيا – بيساو للسيد جوزيف ديس لروح المشاركة والتفاني التي تحلى بها أداؤه الناجح في إدارة أعمال الدورة الخامسة والستين.

وأود كذلك التأكيد على تهانينا للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون على إعادة انتخابه مؤخرا، وعلى النتائج المثمرة لما اضطلع به من عمل ممتاز للمساعدة على توطيد السلام والتنمية في شتى أنحاء العالم.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة السعيدة لأحيي جمهورية جنوب السودان على انضمامها إلى الأمم المتحدة لتصبح أحدث عضو كامل العضوية فيها.

وفي هذا اليوم، الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر، تحتفل غينيا – بيساو بالذكرى السنوية الثامنة والثلاثين لاستقلالها. ومثّل ذلك الإنجاز التاريخي تحقيق النصر الكبير الأول للشعب الغيني، وأود من على هذا المنبر أن أشيد إشادة مستحقة بمقاتلي الحرية من بلدنا، الذين بفضل شجاعتهم وعزمهم مكّنونا من نيل مركز الدولة الحرة والمستقلة.

وكما أكّدَت سلطاتنا الوطنية واعترف المجتمع الدولي بالإجماع، تُمثل إصلاحات قطاع الأمن والدفاع أولويات عاجلة بالنسبة لنا، حيث يمكن أن يعزز تنفيذها السلام والاستقرار في بلدنا، مما سيهيئ الظروف اللازمة للتنمية المستدامة. وبعد أن يوقَع بروتوكول الاتفاق الثلاثي، أو مذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وحكومة غينيا – بيساو، الذي سيجري على هامش هذه الدورة للجمعية العامة، سنتمكن من اتخاذ وثبة كبيرة ونوعية في تنفيذ إصلاح قطاع قوات الدفاع والأمن، بالإضافة إلى التنفيذ الفعال للبرامج الواردة في خارطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، قاد التزام غينيا – بيساو بتعبئة الموارد لمواصلة الإصلاح إلى اتخاذ قرار بإنشاء صندوق تقاعدي خاص، سنكون قد أودعنا به قيمة ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من مبلغ الـ ٥٠٠ ٠٠٠ الذي تعهدنا بتمويله بحلول عام ٢٠١١، مما يشهد على التزامنا بالمساهمة بـ ١٠ في المائة من مجموع الموارد المطلوبة. وبناء على ذلك، نتوقع عقد اجتماع رفيع المستوى مع شركائنا الإنمائيين في العام القادم من أجل الحصول على الموارد المالية والتقنية لتنفيذ الإصلاحات، ونناشد جميع شركائنا أن يشاركوا في ذلك الاجتماع ويلتزموا به.

إن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة هما من المواضيع قيد المناقشة حاليا في المنظمة، وكما هو معروف جيدا، يشار إلى منطقة غرب أفريقيا التي ننتمي إليها بوصفها مركزا للاتجار غير المشروع، وغالبا ما تُخص غينيا – بيساو أيضا بالذكر بوصفها نقطة عبور للمخدرات غير المشروعة. وعن وعي كامل بهذا الواقع واعترافٍ بمشاكلنا المعروفة، فإننا نعتز بكوننا من بين طليعة البلدان التي طلبت المساعي الحميدة من الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة، لمساعدتنا على التصدي لتلك المسألة بعزم وفعالية.

ومن أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، اعتمدت الحكومة، من خلال مجلس الوزراء، صكين مهمين، وإعلانا سياسيا وخطة عمل، تتضمن إجراءات واسعة النطاق في المجالات الثلاثة الآتية: تعزيز النظام القانوني، وتعزيز نظام العدالة الجنائية، ومكافحة استخدام المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإلى جانب تلك التدابير المتخذة على المستوى الوطني، تسعى الحكومة إلى توقيع اتفاقات ثنائية لتعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات، واضعة في الاعتبار أنه بدون تعاون استراتيجي مع بلدان المصدر، وبلدان العبور وبلدان استهلاك المخدرات، لا يمكن أن تكون هناك مكافحة فعالة للاتجار بها.

وبناء على ذلك، أود من هذا المنبر أن أكرر النداء، الذي وجهناه مرات عديدة في الماضي، لمساعدتنا على مراقبة حدودنا البحرية. ونوجه هذا النداء إلى البلدان المجهزة أكثر منا للقيام بذلك. إننا نتقدم بطلب رسمي لدعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، لأننا لا نستطيع بمفردنا أن نكافح الاتجار بالمخدرات، الذي، كما نعلم جميعا، يزداد قوة ومهارة.

إننا نقترب من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن على الرغم من الجهود المستمرة، لا تزال غينيا – بيساو تواجه التحديات فيما يتعلق بالمرافق الصحية الأساسية، وإمدادات مياه الشرب والطاقة، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية، إذا ما خصصت بالذكر المسائل الأكثر إلحاحا. ونظرا لأن معدلات الفقر العالية ما زالت سائدة في بلدنا، اضطرت الحكومة إلى اعتماد جدول أعمال طموح للمستقبل، تجسّد في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر واستند إلى ركائز الاستقرار والسلام، والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتُحدّد تلك الوثيقة التحديات الرئيسية وتقترح الأولويات لفترة الخمس سنوات القادمة. ونتيجة للتنفيذ الجاد والصارم لهذه الاستراتيجية، فقد نجحت الحكومة، التي يشرفني أن أكون على رأسها، في عكس مسار الاتجاهات السلبية.

وتتحسن الحالة الاقتصادية حاليا نتيجة للتقدم المحرز، خلال فترة العامين ونصف العام الأخيرة، في تعزيز السياسات العامة وتحسين أداء الاقتصاد الكلي، كما يشهد على ذلك شركاؤنا، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونتيجة للأداء الممتاز للاقتصاد الكلي، توصل البلد إلى نقطةَ الإنجاز في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما حقّق الإعفاء من ٩٠ في المائة من ديوننا الخارجية، وإعادة التقييم الأخيرة لمعدل نمو ناتجه المحلي الإجمالي، الثابت حاليا على نسبة ٥,٣ في المائة، والذي فاق معدل النمو المتوقع أصلا. وقد تهيأت لدينا الظروف اللازمة لمواصلة وتسريع هذا الاتجاه خلال العام القادم.

ولهذا الغرض، إلى جانب الاعتماد على مواردنا الذاتية التي يمكننا أن نكرسها الآن لبرامج الحد من الفقر، ستنظم الحكومة اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في الربع الأول من عام ٢٠١٢ لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك البرامج.

في هذا السياق، نلتمس مرة أخرى مشاركة ومساهمة جميع الجهات المانحة التقليدية التي تهتم ببلدنا والتي ترغب في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى التغلب على نقاط الضعف الحالية لدينا.

أود مرة أخرى أن أرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الكيان الذي يعكس الالتزام الحازم لمنظمتنا في الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين وضمان أن تكون

للمرأة الظروف الملائمة من أجل مشاركة أكثر تمثيلا وأكثر نشاطا في عملية التحول التي تجري داخل مجتمعاتنا.

في السياق نفسه، تتخذ بلدي التدابير اللازمة لحفظ كرامة المرأة، بما في ذلك تدابير لتعزيز تمكينها وتأكيد استقلالها. وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذها مؤخرا برلمان غينيا بيساوي، التي أقرت تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتشديد الجزاءات على الاتجار في القصر.

يعتمد وضع غينيا - بيساو ومصداقيتها على الساحة الدولية إلى حد كبير على قدرتها على وضع وتنفيذ السياسة الخارجية التي تأخذ بعين الاعتبار القيم العظيمة العالمية للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي هي قيمنا كذلك.

ينبغي أن نتسق مع التزاماتنا التاريخية في جهودنا الدبلوماسية، وقبل كل شيء أن نوفي حق جميع من تفانوا في مساعدتنا في الكفاح من أجل التأكيد على كرامتنا.

من هذا المنظور، فإننا نرحب بقرار السلطة الفلسطينية بتقديم طلب للاعتراف بدولة فلسطين عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. ونشجع الحوار البناء على أساس إمكانية التعايش السلمي والتعاون المتبادل للنفع بين الدول والشعوب.

تنعقد هذه الدورة من الجمعية العامة في وقت تجري فيه تغييرات كبرى في العالم العربي. وتدعو هذه التغييرات إلى مزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية، فضلا عن قيم مثل الحرية والديمقراطية، ولهذا السبب بالذات، فإننا نتعاطف مع العرب ونتضامن معهم. ولكننا نأسف، على الحالات التي تمر بمرحلة انتقالية تتكبد خلالها خسائر باهظة في الأرواح البشرية.

فيما يتعلق بليبيا، تؤيد غينيا - بيساو تماما موقف الاتحاد الأفريقي وتعرب عن استعدادها الكامل للتعاون وتعزيز العلاقات الودية الوثيقة والتعاون مع الممثلين الشرعيين للشعب الليبي.

نحث حكومة الولايات المتحدة على الاعتماد على القيم التي تستند إليها هذه الدولة العظيمة، وتستأنف علاقتها مع كوبا، وإنهاء الحصار الذي استمر لأكثر من خمسة عقود وإطلاق سراح الكوبيين الذين ما زالوا محتجزين في سجونها.

تتزايد مسؤوليات الأمم المتحدة الجسام، وأصبحت عولمة القرارات التي يتم الدعوة إلى اتخاذها ضرورة ملحة.

لم تعد الأسباب التاريخية التي أدت إلى إنشاء مجلس الأمن موجودة حاليا. أوجب علينا التمثيل الديمغرافي للمناطق المختلفة من العالم، ونشأة بلدان جديدة وتكوينات جديدة جغرافية سياسية أن نقبل إصلاح مجلس الأمن ونعتبره أمرا طبيعيا. نحن نرى أنه من المشروع أن نرغب في أن تتخذ القرارات في مجلس الأمن على نحو أكثر شمولية وتشاركية من خلال منح قارتنا مقاعد دائمة وغير دائمة على حد سواء، كما يرغب الاتحاد الأفريقي، نظرا للتمثيل واسع النطاق للقارة الأفريقية.

تحت رعاية رئيس الجمهورية، السيد مالام باكاي سانها، أطلقت الجمعية الوطنية عملية مصالحة وطنية تشارك فيها جميع قوى الشعب. وقد ساهمت هذه المبادرة المهمة في إرساء مناخ من السلام والتفاهم الذي يسود الآن في البلد.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الأصدقاء والشركاء في غينيا - بيساو على دعمهم وتضامنهم، وأؤكد لهم أننا لن ندخر جهدا في توطيد السلام وبناء مجتمع أكثر عدلا لتهيئة ظروف معيشية أفضل للشعب الغيني.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كارلوس غوميز جونيور، رئيس وزراء جمهورية غينيا بيساو، من المنصة

**خطاب السيد فيلي، رئيس وزراء جمهورية توفالو**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية توفالو.

اصطحب السيد تيلافي، رئيس وزراء جمهورية توفالو، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أرحب بفخامة السيد تيلافي، رئيس وزراء جمهورية توفالو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد تيلافي** (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أقف فيها على هذه المنصة كرئيس وزراء وأشارك في المناقشة العامة للجمعية العامة، يسعدني أن أتقدم بأحر التهاني وأطيب التمنيات لشعبي وحكومتي، ويشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عنهما. أود أولا أن أتقدم بالشكر الخاص والتقدير الخالص لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها البلد المضيف، لكرم الضيافة والبروتوكولات الخاصة التي منحت لوفد بلدي منذ وصولنا.

قبل عشر سنوات، أنشأت توفالو وافتتحت بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك، للاشتراك عن كثب مع دول الأسرة العالمية. ورغم مواردنا المحدودة كواحدة من أصغر الدول الأعضاء، فإن وجودنا هو شهادة بسيطة تعبر عن أملنا وثقتنا بالتعاون مع الدول الأعضاء في السعي لتحقيق مصيرنا. ويعكس هذا أيضا التزامنا المستمر لدعم صون السلام والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان باعتبارها الركائز الأساسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

ترحب توفالو ترحيبا حارا وتأيد تماما المجالات الأربعة الرئيسية التي تركز عليها رئاسة السيد النصر، بما في ذلك التسوية السلمية للمنازعات، وإصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها، وتحسين الوقاية من الكوارث والاستجابة لها، والتنمية المستدامة والرخاء العالمي، التي حددها بوضوح خلال افتتاح الدورة. لا سيما، إن الموضوع الذي اقترحه في المناقشة العامة – ”دور الوساطة في تسوية النزاعات“ – يأتي في الوقت المناسب، معتبرا ما يحدث في أنحاء العالم اليوم.

في هذا السياق، أود أن أعرب، وإن جاء متأخرا، عن تقديرنا واحترامنا للشعب الولايات المتحدة وحكومتها في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتدين توفالو بشدة هذه الأعمال الإرهابية وجميع الحوادث المماثلة في جميع أنحاء العالم، وصلواتنا مع أولئك الذين فقدوا ذويهم. تحيي توفالو كذلك أولئك الذين فقدوا حياتهم من أجل قضية العدالة والسلام.

كدولة محبة للسلام، تؤيد توفالو تأييدا تاما دور الأمم المتحدة في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. لكن، في الوقت نفسه، ينبغي احترام سلامة وسيادة الدول أيا كان الثمن. تعتقد توفالو اعتقادا راسخا أنه ينبغي عدم استخدام العمل عسكري وأعمال العنف كوسيلة لتسوية المنازعات. بدلا من ذلك، ينبغي تشجيع الأطراف المعنية على مناقشة وفهم الأسباب الجذرية لخلافاتهم، ومحاولة الاستماع إلى بعضنا البعض بطريقة أكثر سلمية.

يمر العالم اليوم بتغيرات عميقة تتجاوز أي حدود من خلال الآثار غير المسبوقة للعولمة وغيرها من الأحداث العالمية ذات الصلة، والتي لها آثار حاسمة على توفالو. وزاد من تفاقمها الأثر الشديد لاستمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي كان لها تأثير سلبي حاسم على الاقتصاد في توفالو. لا سيما، وقد تأثر بشدة الصندوق الاستئماني

لتوفالو، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل لتحقيق الاستقرار في ميزانيتنا المتكررة. ونتيجة لذلك، لم تجد حكومة بلدي خيارا آخر غير تبسيط وإدراج ميزانيتها الوطنية المتكررة إلى مستوى مستدام بحيث تتمكن من توفير الخدمات الأساسية لشعبها خلال هذه الأوقات الصعبة.

في هذا الصدد، أدعو بكل تواضع المجتمع الدولي وشركاء التنمية للوفاء بالتزاماتهما على وجه السرعة لمساعدة البلدان الأقل نموا، بما في ذلك توفالو، من خلال تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نموا، والذي عقد في تركيا في وقت سابق من هذا العام. وبرنامج عمل اسطنبول وثيقة حية لابد من تنفيذها بعزم ويشكل جماعي من قبل أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي في غضون السنوات العشر القادمة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أؤكد أنه سيتم إدماج الجوانب الأساسية لبرنامج العمل هذا في استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً والمقرر عقده في الشهر القادم.

علاوة على ذلك، وكواحدة من أقل البلدان نمواً، فإن توفالو أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية وآثار تغير المناخ وتفشي الأمراض، بما في ذلك الأمراض عبر المعدية. وما فتئت توفالو تدعو الأمم المتحدة وتناشدها لكي تأخذ هشاشة وضعها تلك في الحسبان بجدية عند النظر في مسألة تخريج أقل البلدان نمواً. فعلى الرغم من الهدف الطموح لبرنامج عمل اسطنبول فيما يتعلق بإخراج ٥٠ في المائة على الأقل من عداد أقل البلدان نمواً خلال العقد القادم، تعتقد توفالو اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن تجاهل هشاشتها الاقتصادية والبيئية، إلى جانب استمرار اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية، تجاهلاً تاماً. وفي هذا الصدد، لابد من إعادة النظر في معيار التخرج كيما يعبر عن هشاشتنا ويقر بوجودها.

وفي الشهر الماضي، نشرت توفالو تقريرها المرحلي الثاني بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ويغطي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١، ويبين التقدم المحرز حتى الآن صوب تحقيق تلك الأهداف. وعلى الرغم من استمرار الآثار المترتبة على الأزمة العالمية الأخيرة، التي ما زالت توفالو تواجهها، يشجعنا أنه بحلول عام ٢٠١٥، ستتحقق خمسة من الأهداف الإنمائية للألفية على الأرجح وأن ثلاثة من هذه الأهداف ستكون نتائجها مختلطة. وكما أشرت آنفاً، فمع أننا أحرزنا تقدماً في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، فقد ينعكس مسار هذا التقدم بين عشية وضحاها بسبب هشاشتنا الاقتصادية والبيئية الخاصة.

إننا نؤيد تماماً العملية والمفاوضات الحكومية الدولية الجارية في الأمم المتحدة بهدف تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. مع ذلك، وإن كنا نقر بأهمية الإصلاح الذي تشهده هيئات الأمم المتحدة تلك بغية تحديث ولاياتها، فإن ما يقلقنا أن الوقت الذي استغرقته تلك الإجراءات طويل جداً. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى جدول زمني أكثر واقعية لإتمام تلك المفاوضات في المستقبل القريب، مرة وإلى الأبد.

وجهودنا الجماعية لتعزيز وصون السلام في جميع بقاع العالم ستكون بلا معنى إذا ظلت الأمم المتحدة تدير ظهرها وتصم أذنيها لإسهام تايوان وجهودها من أجل تحقيق تلك الأهداف المشتركة. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نغالي بالقول إن تايوان تواصل الإسهام في المجتمع الدولي كأحد الشركاء الإنمائيين الملتزمين. وفي هذا الصدد، تحث توفالو الأمم المتحدة بقوة على الاعتراف بتلك الإسهامات دون تحفظات. وتهيب توفالو بالهيئات الفرعية للأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للطيران المدني، السماح لتايوان بالمشاركة الكاملة والفعالة في

اجتماعاتها وأنشطتها، بما في ذلك الاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

وتغير المناخ مشكلة عالمية ذات أولوية في القرن الحادي والعشرين وما بعده، ولذلك فهي تتطلب حلاً عالمياً. فتغير المناخ يؤثر على البلدان بدرجات متفاوتة، ولا تملك كل البلدان نفس القدرة ودرجة الصمود للتكيف والاستجابة لتلك الآثار. وبالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية مثل توفالو، يمثل تغير المناخ بلا شك مشكلة أمنية تهدد بقاءنا. وفي نهاية هذا العام، سوف تجتمع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ في ديربان لدفع عملنا بشأن تغير المناخ قدماً. وهذا الاجتماع سيكون حاسم الأهمية لأن الوقت يمر بسرعة بالنسبة للبلدان شديدة الهشاشة مثل توفالو. وبلدي يرى أنه لابد أن يتمخض اجتماع ديربان عن نتائج أساسية.

أولاً، يجب أن نعتمد تعديلات لبروتوكول كيوتو، للسماح بفترة التزامات ثانية. سيكون من الضروري أن يعتمد قرار يتضمن سرياناً مؤقتاً لتلك التعديلات تجنباً لأي فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية. وهذا أمر ضروري كيما نضمن استمرار آلية التنمية النظيفة بدون أي تعقيدات، وأن تستمر تلك الآلية في توفير التمويل لصندوق التكيف.

ثانياً، لابد من إحراز تقدم سريع في تطوير آلية دولية لمعالجة الخسائر والأضرار. وهذا الأمر يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للبلدان الشديدة الهشاشة مثل توفالو. إننا بحاجة إلى آلية دولية لتقسيم عبء إعادة البناء بعد الكوارث الجوية الكبرى. ثالثاً، لابد لنا من تركيز عملنا مرة أخرى على تخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات والتدهور الحرجي. وللحد من إزالة الغابات على مستوى العالم بطريقة سليمة، لابد من اتخاذ تدابير ملائمة تكفل معالجة فعالة للأسباب الداعية إلى ذلك. وعلينا أن ننظر إلى هذه المسألة من منظور الطلب وأن نستقصي كل السبل الكفيلة بتنظيم التجارة في المنتجات التي تدفع إلى إزالة الغابات.

أخيراً، نرى أن على كل البلدان الرئيسية التي تطلق الانبعاثات أن تتخذ تدابير أكثر حسماً لتخفيض انبعاثاتها. فنظام التعهدات الحالي الوارد في اتفاقات كانكون غير كاف. وسنسعى في ديربان للحصول على تفويض بالبدء في مفاوضات بشأن اتفاق جديد ملزم قانوناً لبلدان الانبعاثات الرئيسية التي لم تتخذ أي تعهدات بموجب بروتوكول كيوتو. وينبغي أن يكون ذلك الاتفاق مكملاً للبروتوكول، على ألا يحل محله.

وإذ نتوجه إلى مؤتمر ريو+٢٠ الذي سيعقد في العام القادم، لابد أن نضمن وجود قسم خاص لمعالجة احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعند النظر في موضوع الاقتصاد الأخضر، علينا أن نستكشف بعناية كيف يمكننا إعادة توجيه النظام التجاري الدولي الحالي كيما يعكس احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل سليم. إننا نحتاج إلى تكنولوجيات يسهل الحصول عليها وتحمل تكلفتها تحقق لنا الاستفادة من الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة، ونحتاج إلى مساعدتنا في حماية اقتصاداتنا الزرقاء ومحيطاتنا، ونحتاج إلى استقصاء ترتيبات جديدة للمعاملة التفضيلية في التجارة للتغلب على القصور الناجم عن حجم دولنا.

وختاماً، أود أن أكرر الآثار العنيفة التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة والأزمات العالمية الأخرى المستمرة حتى الآن، والتي ما زالت تؤثر على اقتصاد بلدي وعلى تنميته الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وكدولة جزرية صغيرة نامية وإحدى أقل البلدان نمواً، وتتعرض لمثل هذه الأزمات وتعتمد على المساعدة الإنمائية الخارجية، تناشد توفالو المجتمع الدولي التعجيل باحترام تعهداته والتزاماته

المحددة في برنامج عمل اسطنبول والبرامج الدولية الأخرى والوفاء بها. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه من خلال تعاوننا المستمر وشراكاتنا القوية على كل المستويات، يمكننا تذليل تلك المشاكل بنجاح لصالح شعوبنا وبشريتنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء توفالو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ويلي تِلافي، رئيس وزراء توفالو، من المنصة

**خطاب السيد رالف غونسالفيز، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء سانت فنسنت وغرينادين.

اصطحب السيد رالف غونسالفيز، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بمعالي السيد رالف غونسالفيز، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد غونسالفيز** (سانت فنسنت وجزرغرينادين) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أشارك في الإشادة الصادرة بالإجماع بسعادة ناصر عبد العزيز النصر، بصفته رئيس الجمعية العامة، لهذه الدورة السادسة والستين. فهو دبلوماسي بارع ومتمرس، وقد أدى دورا أساسيا في ترسيخ دولة قطر، باعتبارها فاعلاً أساسياً وهاماً في الدبلوماسية الدولية. ولا يساورني شك في أنه سوف يضطلع بمسؤولياته الجديدة، بنهج مماثل من التفاني والنزاهة والرفق.

لقد هبت رياح التغيير في العالم بأسره خلال الأشهر الأخيرة، ووصلت إلى أركان غير متوقعة في كوكبنا، فأعادت تشكيلها، سواء كان ذلك على نحو إيجابي أم سلبي. وحملت تلك الرياح دولة جنوب السودان، إلى هذه الأروقة المبجلة، باعتبارها عضواً جديداً محترماً ومرحباً به من قبل عائلتنا الدولية. كما تزيل تلك الرياح العوائق الواهية أمام إقامة الدولة الفلسطينية، وحملت هواءً نقياً إلى عمليات التفاوض الراكضة. وهبت رياح التغيير عبر رمال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتعيد بذلك صياغة الافتراضات الجيوسياسية، التي ظلت راسخة لأمد طويل.

ولم تتبدد بعد غيوم العاصفة الاقتصادية التي خيمت على أفقنا العالمي على نحو ينذر بالخطر، منذ قبل ثلاث سنوات، بل هي تتضاعف بالفعل. وعصفت الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، مصحوبة بالأعاصير والعواصف الاستوائية التي يصعب تخيلها، بأمتي المتعددة الجزر، وبمنطقتي بأسرها، مرة أخرى، فقلبت اقتصاداتنا الهشة، وتسببت في حدوث انتكاسات إنمائية مؤلمة.

وتجد الأمم المتحدة نفسها في عين هذه العواصف الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تشتد قوتها. وسوف يحدد الدور الذي نؤديه بشكل جماعي في الاستجابة لهذه العواصف، معالم عالم ما بعد الأزمة، وأهمية هذه المؤسسة في ذلك العالم. فهل سيحمي المجتمع الدولي الضعفاء من هذه الرياح؟ وهل سنتمكن من تسخير طاقة تلك الرياح لإحداث تغيير إيجابي؟ أم نصبح أقرب إلى موظفي تنبؤات جوية لا لزوم لهم، ولا يفعلون شيئاً سوى رصد أنماط هبوب الرياح، والتحذير منها، دون القيام بما يفيد في جعل حياة شعوبنا أكثر إنسانية؟

لقد توخى الرئيس الحكمة باختياره لـ ”دور الوساطة في تسوية النزاعات“ موضوعاً لهذه المناقشة العامة. فهو

موضوع لا يمكن أن يكون أكثر ملاءمة من ذلك أو أن يأتي في وقت أنسب. ففي كثير من الأوقات، يتم التخلي مبكراً عن العمل الصعب، عبر التفاوض والوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والبحث عن حل سريع، سواء كان ذلك باللجوء إلى العمل العسكري، أم إلى سياسة حافة الهاوية، أم العمل الأحادي القائم على المشورة غير الحكيمة. وكثيراً ما يتخلى من يتولون صياغة مشاريع قرارات مجلس الأمن، التي تم التوصل إليها بشق الأنفس، عن كلمات وروح تلك الوثائق، قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به، بينما يصبح السعي الأهوج إلى إيجاد حل عسكري لجميع الصراعات الناشئة، مثيراً للاشمئزاز بشكل واضح في بعض الأحيان.

وفي كثير من الأوقات، فإن أعلى الدعاة صوتا إلى الإجراء العسكري المكلف وغير الضروري، هم قادة القوى العسكرية الذين يسعون أحيانا إلى دعم الحظوظ السياسية المتراجعة محلياً، بوابل من الرصاص والقنابل وجثث الأجانب مجهولي الهوية في البقاع النائية. ولم يرأف التاريخ يوماً بمثل هذه الحملات السياسية السافرة، ولا مناص من أن يجني الذين زرعوا الريح دائما، دوامة عواصف حملاتهم الدموية، بعد مضي فترة طويلة من انطفاء وهج التباهي بالانتصار. ومهما تسترت مغامرات الاستعمار الجديد والإمبريالية، فهي لن تنتصر أمام محكمة التاريخ، على حق الشعوب في تقرير مصيرها، والقبول بحقوق سيادتها الثابتة.

والأزمة العالمية الاقتصادية والمالية الجارية الآن، هي عاصفة مدمرة لم تبد بعد أي مؤشرات على تراجعها. ولا تزال الاقتصادات في جميع أنحاء العالم في خطر، وليس ثمة اقتصاد بلد واحد بمنجاة من تداعيات هذه الأزمة في النظام، التي تزداد عمقاً واتساعاً، والناشئة عن سوء تنظيم المؤسسات المالية وحركة رؤوس الأموال. وباتت آثار الانهيار العالمي والمالي الدولي محسوسة في ما وراء الأهداف التي ترمي إليها الشركات المتعددة الجنسيات. وتبدو العواقب التي خلّفها هذا الإعصار الاقتصادي على الاقتصاد الكلي والتنمية، واضحة بشكل مؤلم، وكذلك يبدو أثره المرعب على حياة الأفراد.

وقد شجعت الأزمة الاقتصادية العالمية على ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وولّدت شعورا باليأس، خصوصا بين الشباب. ويمكن تلمّس عواقب التقلبات الاقتصادية المستمرة، في الشوارع والمدن في مختلف أنحاء العالم، وأصبحت مساهما رئيسيا في الاضطرابات العالمية التي دفعت الشباب الساخطين وغيرهم، إلى المعارضة العنيفة لقوات الحكومة، من توتنهام إلى طرابلس. وهناك نذر لحدوث اضطرابات اجتماعية في أماكن أخرى، في العشرات من البلدان التي لم تعد فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولا المؤسسات السياسية، قادرة على احتواء الضغوط الهائلة لمدة أطول.

ويمكننا أن نعلن الآن، ونحن في عامنا الثالث من الأزمة الاقتصادية العالمية، أن الاستجابات الفاترة والخجولة من قبل الدول المتقدمة الغنية، قد فشلت في علاج الاقتصاد العالمي. ويجسد هذا الانتقال غير المنسق، من سياسات الحوافز إلى التقشف ثم العكس، الالتباس الذي تعانيه المنتديات العالمية الكبرى التي آلت على نفسها قيادة تعاوننا الاقتصادي العالمي. فقد كان الانتعاش الذي أعلنوا عنه قبل أوانه، زائفاً وسريع الزوال، بينما كانت مشورتهم التي تحث على الصبر وتوقعات التعافي الاقتصادي في الأجل الطويل، مجرد صب ماء بارد على معاناة شعوب بلدان لم تسهم في خلق هذه الأزمة.

وبالنسبة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة، ذات الدخل المتوسط، والمثقلة بالديون، مثل اقتصاد بلدنا، يهدد الانهيار الاقتصادي بعواقب مدمرة ومتواصلة. ولا يمكننا أن ننتظر الوعد بحدوث زيادات إضافية أو دورية في الاقتصاد العالمي.

فالدول الصغيرة بحاجة إلى حيز وسياسات مالية تعين على تشجيع التنمية بطريقة مبتكرة، وعلى نحو لا يمتثل للقوائم المرجعية للمنظرين الاقتصاديين الفاقدين لمصداقيتهم، وإنما لخصوصيات العالم الواقعي، وللسياسات التي تركز على احتياجات الشعوب. ولا يزال يتعين على المؤسسات المالية العالمية فهم هذه الحقيقة البسيطة، بدرجة كافية.

وينبغي للجمعية العامة إعادة تأكيد دورها في الاستجابة للأزمة الاقتصادية العالمية. وقد أدت سانت فنسنت وغرينادين دوراً قيادياً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، الذي عقد في الأيام الأولى للتدهور الاقتصادي العالمي. وعلى الجمعية العامة الآن، تحت قيادة الرئيس، متابعة التوصيات والآليات المبيّنة بوضوح في ذلك المؤتمر، والتي لم يتم تنفيذها بعد. إن منطقة البحر الكاريبي لديها مصلحة ثابتة في هذه المسألة التي هي أكثر المسائل إلحاحا.

هذا العام، كانت سانت فنسنت وجزر غرينادين موضوعا لقرار الأمم المتحدة (١٣٦/٦٥) الذي ناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة في أعقاب إعصار توماس، الذي تسبب في أضرار بلغت ملايين الدولارات في منطقتنا. وبينما نحن ممتنون للغاية لكثير من البلدان التي ساهمت بسخاء في الاستجابة لحالات الطوارئ يظل الإنعاش الوطني والإقليمي بعيدا كل البعد عن الاكتمال. في ضوء دعوة الجمعية العامة التي تجد منّا الترحيب، إلى التركيز على الوقاية من الكوارث والاستجابة لها خلال الدورة الحالية، أود أن أذكر المجتمع الدولي بجهودنا المتواصلة الرامية إلى الانتعاش، وبالضعف المستمر للدول الجزرية الصغيرة النامية خلال موسم أعاصير عام ٢٠١١ بالمحيط الأطلسي الذي لا يزال نشطا.

وتعتريني الدهشة من تعنت المسببين الرئيسيين للانبعاثات والدول المتقدمة النمو التي ترفض تحمل عبء التسبب في التغيرات المناخية التي ترتبط بسياساتها المسرفة. وبينما كان الإعصاران إيرين وكاتيا يزحفان شمالا إلى مدن عادة ما تكون في مأمن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كنا في منطقة البحر الكاريبي نشعر بالحزن إزاء الخسائر الفادحة والخسارة المفجعة في الأرواح، وهو ما يحدث سنويا في منطقتنا. ولا يسعنا سوى أن نأمل أن تولد خبراتنا المشتركة الآن مستوى من التضامن والمشاركة البناءة التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد أهداف ملزمة ومجدية للحد من الانبعاثات والوفاء بالالتزامات بشأن تمويل التكيف للدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة. بدأ الوقت في النفاذ بشأن الوجود المحض للعديد من البلدان في مواجهة ارتفاع المحيطات وتزايد العواصف الشديدة.

ومما أثلج صدري أن رئيس الجمعية العامة قد قرر التركيز بشكل خاص على التنمية المستدامة والازدهار العالمي خلال الدورة الحالية. ولكن فقد مواطنو العالم، وفي الواقع العديد من الحكومات، إيمانهم بمؤتمرات القمة لا تنتهي والمهمة في نظر أصحابها وحدهم والتي لا تسفر عن شئ يذكر من النتائج الملموسة. تمتلئ محفوظات الأمم المتحدة بالإعلانات الطنانة والوثائق الختامية المنبثقة عن مؤتمرات القمة التي تم نسيان التزاماتها حتى قبل صعود ممثلي الدول طائراتهم في طريق العودة إلى ديارهم من أماكن غريبة عنهم.

في العام القادم، تعود مسألة التنمية إلى أمريكا اللاتينية من أجل عقد مؤتمر ريو+٢٠ في البرازيل.وسوف يعقد مؤتمر ريو+٢٠ بعد مرور عقد على توافق آراء مونتيري في المكسيك، حيث التزمت البلدان المتقدمة النمو بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. اليوم، حتى بعد قبول التعريفات الليبرالية وطريقة المحاسبة المبدعة التي تستخدمها بعض الدول لقياس المساعدات الإنمائية، لا تساهم البلدان النامية إلا بما يعادل ٠,٣٢ في المائة فقط من دخلها القومي

الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية – أي أقل من نصف هدف مونتيري. ويجب تماما أن نفعل أفضل من هذا. يجب علينا أن نفعل ذلك بالطريقة الصحيحة. لا يصح مطلقا أن يُغرر بنا كل هذه السنوات مع كل هذه الوعود. يجب أن ينتهي ذلك في وقت ما، والعالم يتغير. دعونا نصحح أمرنا. إنها مسؤوليتنا. من فضلكم.

في هذا الصدد، تظل أحلامنا دائما دون تحقيق. ويذكرني ذلك بالتساؤل الشعري للانغستون هيوز، صوت أميركا الأصيل، الذي تساءل هكذا ببساطة:

”ماذا يحدث لحلم مؤجل؟

هل يجف؟

مثل العنب تحت الشمس؟

أم يتقيحّ مثل دُمل –

ثم يسيل؟

أله رائحة مثل اللحم الفاسد؟

أم تغلفه قشرة ويعلوه سكر –

مثل حلوى سائلة؟

ربما يتدلى وكأنه عبء ثقيل.

أم أنّه يتفجّر؟“

وربما أجابت الأحداث الأخيرة التي وقعت في شوارع المدن الكبرى في جميع أنحاء العالم عن أسئلة لانغستون هيوز. إن الكلام رخيص لا يكلف شيئا. يجب أن تقوم ببعض العمل.

ينبغي أن يكون تكوين مجلس الأمن مصدرا للإنذار والإحراج الدولي فهو بقايا متحجرة من الحرب العالمية الثانية، تبدو وكأنها محصنة ضد الواقع المعاصر لبلدان الجديدة والقوى العالمية الجديدة. وإنه عمل شائن من عدم المسؤولية الدولية سمح لمثل هذه الهيئة التي عفا عليها الزمن والتي تفقد مشروعيتها بشكل متزايد أن تقحم نفسها في النزاعات المحلية والإقليمية على نحو حاسم. وتصر سانت فنسنت وجزر غرينادين على وجوب إصلاح مجلس الأمن، ولا بد أن يرتكز الإصلاح على توسيع نطاق المجلس في المقاعد الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، مع المراعاة التامة للتطلعات المشروعة لأفريقيا والتمثيل الضروري للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لديها وجهات نظر قيمة وابتكارية في مجال بناء السلام وحل النزاعات.

كادت السنة الدولية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، التي أعلن عنها بكثير من الصخب، أن تنتهي. وأنا ممتن للأمم المتحدة، التي استضافت عددا من الفعاليات لزيادة الوعي بالتحديات التي تواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وتشجيع المناقشات بشأن الحلول الممكنة للتصدي لتلك التحديات.

كان التمييز العنصري مبررا في حد ذاته وأصبح مبررا للنظام الوحشي الاستغلالي وغير الإنساني. وقد أُتقن هذا النظام خلال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وترسخ خلال فترة الهيمنة الاستعمارية. ما زال هيكل العالم الحديث راسخ الجذور في ماض عج بتجار الرقيق والاستغلال الاستعماري. واليوم، لا يزال كل بلد في العالم ذي سكان أغلبيتهم منحدرين من أصول أفريقية محاصرا في محيط نظمنا العالمية الاقتصادية والإنمائية. لا تزال الشعوب ذات الأصل الأفريقي محرومة، بشكل منفرد ومنظم، من خلال دائرة من التمييز مترسخة ولا تنضب. في الواقع، إن العديد من الحروب التي تناضل فيها الأمم المتحدة بقوة لقمعها أو تجنبها متأصلة في رسم الخرائط التي وضعها المستعمرون الأوروبيون بطريقة تتسم بالجهل والخداع.

يتمتع شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين بتاريخ طويل يدعو للفخر في مقاومة الرق والتعصب والإبادة الجماعية، يعود تاريخه إلى المقاومة البطولية لشعب غاريفونا ضد العدوان البريطاني في أواخر القرن السابع عشر. وبينما نحتفل بالبطولة النبيلة للذين قاوموا الهيمنة الاستعمارية العنصرية جميعهم، يجب أن نواصل مواجهة إرث هذه الهمجية والظلم المستمر. إن جراح تلك الحقبة عميقة، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية واضحة وضرورة الاعتذار والتعويضات لا يمكن إنكارها، ونحن لا يمكن أن نغفلها. عندما نتكلم هذا العام عن الشعوب ذات الأصل الأفريقي، يجب علينا تسليط الضوء على ما يجري في منطقة القرن الافريقي وهايتي.

تتعالى الأصوات الجماعية للمجتمع الدولي وتصل إلى ذروتها لدعم إقامة دولة فلسطينية كاملة. وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين الأجزاء ذات الصلة من الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧، الذي رحب بطلب دولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. لقد جلبت دولة فلسطين قضيتها إلى هذه الجمعية العالمية تمشيا مع أفضل تقاليد التعددية. ولا يجوز لأحد أن يسمي الأعمال الفلسطينية بأنها أعمال أحادية. فالفلسطينيون جاءوا إلى الجمعية. والجمعية هيئة متعددة الأطراف. ونحن لا نشك في أن إجراءاتها سترد الحياة، مع تضامن المجتمع الدولي، إلى عملية التفاوض العليلة بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

وعندما أتأمل في التغيرات الجغرافية – السياسية الكاسحة التي تتوالى في قريتنا العالمية، أجدني مضطرا إلى التنويه بحقيقة أنه لا يوجد مبرر عملي ولا قانوني ولا منطقي للامبالاة الظاهرة من قبل الأمم المتحدة تجاه المشاركة المجدية لتايوان في عملنا الهام. ولا شك في أنه، في سياق الأمم المتحدة الدائبة التوسع والاشتمالية، يمكن السماح لمواطني تايوان، البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، بأن يشاركوا مشاركة مجدية، على الأقل، في الوكالات المتخصصة لهذه المنظمة، والسماح لتلك المشاركة بأن تتوسع فيما وراء منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية.

رئيس الجمعية، السيد النصر، تولى الرئاسة في خضم زوبعة من الرياح العاتية والتغيير التي تهب على العالم. ونحن ربما لن نتمكن من تغيير اتجاه تلك الرياح، ولكننا يمكننا بل يجب علينا أن نعدل أشرعة سفينتنا لنتمكن من استغلال طاقة هذه اللحظة وما تنطوي عليه من إمكانيات، سعيا إلى عبور عواصف الغموض والاضطراب. وقد قال رئيس الولايات المتحدة السابق أبراهام لنكولن، ذات مرة، في سياق مختلف:

”عقائد الماضي الهادئ تعجز عن مواجهة عواصف الحاضر. إن الزمن الحاضر يتصف بتراكمات المصاعب، ولا بد لنا من الارتقاء إلى مستوى التغلب عليها. ولما كانت أوضاعنا جديدة، فيجب أن يكون أسلوب تفكيرنا جديدا، ويجب أن نتصرف بطريقة جديدة.“

حاضرنا الذي تعصف به الاضطرابات يتطلب عزما مماثلا مثلما يتطلب الإبداع والانخراط في العمل. فلنرتقي إلى مستوى الزمن الحاضر ونحقق الطاقات الهائلة الكامنة لدى هذه الجمعية العالمية المناصرة للسلام. وفي مواجهة رياح التغيير العاتية تلك دعونا نرفع راية الاشتمالية والمساواة والسلام والعدالة والتنمية حتى تراها جميع شعوب العالم. وأتضرع إلى الله العلي العظيم أن يباركنا جميعا على الدوام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء جزر سانت فنسنت وجزر غرينادين على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السير فردريك ناثنييل بلنتاين، رئيس وزراء جزر سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنبر

**خطاب السيد ببورام بتاراي، رئيس وزراء جمهورية نيبال الاتحادية الديمقراطية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية نيبال الاتحادية الديمقراطية.

اصطُحب السيد ببورام بتاراي، رئيس وزراء جمهورية نيبال الاتحادية الديمقراطية، إلى المنبر

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد ببورام بتاراي، رئيس وزراء جمهورية نيبال الاتحادية الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد بتاراي** (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئة الرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن عميق تقديرنا لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على الالتزام القوي والتفاني اللذين واصل التحلي بهما في خدمة الأمم المتحدة. نتمنى له المزيد من النجاح في فترة ولايته الثانية.

ترحب نيبال ترحيبا حارا بجمهورية جنوب السودان، العضو الأحدث في الأمم المتحدة.

من دواعي الشرف والامتياز الخاص لي أن أعبّر أمام هذه الجمعية العامة عن أصوات من لا صوت لهم في العالم. ولقد جلبت معي تحيات ما يقرب من ٣٠ مليون إنسان من أبناء نيبال الكادحين والفخورين، الذين حرروا أنفسهم قبل مدة قصيرة من نظام ملكي إقطاعي عتيق قائم على حكم الفرد المطلق. نيبال هي الأرض الفتانة التي تحتضن قمة إفرست، أعلى قمة في العالم. وهي مسقط رأس غوتم بوذا، رسول السلام. وتتمتع بجمال طبيعة متنوعة خلابة لا يصدّق.

في السنوات الأخيرة حدثت تحولات ميمونة في نيبال. فبعد نضال طويل دائب ألغيت الملكية الإقطاعية القائمة على حكم الفرد المطلق. وقد دخلنا عصرا تاريخيا جديدا بتأسيس جمهورية نيبال الاتحادية الديمقراطية. واليوم، تسعى أجهزة الدولة الجديدة إلى مراعاة تنوع البلد المتعدد الطوائف والمتعدد اللغات والمتعدد الثقافات. ويكمن إلغاء جميع أشكال التمييز والقمع على أساس الطبقة أو الجنس أو القومية أو الدين أو الانتماء الاجتماعي، وإقامة نظام ديمقراطي شامل للجميع، وخلق مجتمع عادل، في صميم جميع نضالاتنا التي استمرت عقودا عديدة. وبفضل التضحية التي قدمها الآلاف من شهداء حرب الشعب التاريخية بأرواحهم من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦ قطعنا، نحن في الحركة الشعبية لعام ٢٠٠٦ وحركة مضيشي وحركات أخرى كثيرة تمثل المقهورين، شوطا طويلا حتى نصل إلى هذه اللحظة التي وضعنا فيها أسس نيبال الجديدة.

يجب علينا أن نوطد تلك المكاسب التاريخية وأن نجعلها جزءا من دستورنا من أجل السماح بترسيخ أركان السلام المستدام والعدالة والرخاء للجميع. وحكومتي تلتزم التزاما تاما بالقيام بذلك باختتام عملية السلام وكتابة دستور جديد من خلال الجمعية الدستورية في أقرب وقت ممكن. والدستور لن يضمن المعايير والقيم الديمقراطية الأساسية فحسب، وإنما سيكفل أيضا أن تكون ديمقراطيتنا المتعددة الأحزاب اشتمالية وتشاركية وقادرة على تغيير الحياة للجميع، لا سيما جماهير العمال المقهورين والناس المهمشين. ومن الأقوال المأثورة الصائبة أن أدق مقياس للديمقراطية ليس مدى انتشار الحرية ولا مدى المساواة؛ وإنما مستوى المشاركة الأعلى. إننا نريد أن يقوم دستورنا على ديمقراطية تشاركية حقا للجميع، لا سيما للمضطهدين.

وفي ذلك السياق أود أن أذكّر هذه الجمعية بالعبارات المثيرة للشجن التي تفوه بها من على هذا المنبر في

عام ٢٠٠٨ رئيس حزبي، الحزب الشيوعي النيبالي الماوي الموحد، رئيس الوزراء آنئذ، الرفيق براشاندا، عن الفلاحين المحرومين من الأراضي والنساء المضطهدات ونساء داليت المهمشات وملايين الجماهير المستغلة في نيبال، الذين يطمحون إلى التحرر من كل أشكال القمع والاستغلال.

عملية السلام والتحولات التاريخية في نيبال، التي توجه دفتها القوى الداخلية، فريدة من نوعها ويمكن أن تعطي مثالا جيدا لاستخلاص الدروس منها. إننا نؤمن بأن التحولات يجب أن تكون كلية شاملة حتى يكون تأثيرها طويل الأمد على مستوى القواعد الشعبية. وإن التحولات في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجب تتم بصورة شاملة. ويمكن تحقيقها عن طريق التفاني والحوار وبناء توافق الآراء بين أصحاب المصلحة. لكن تلك التحولات ليست في نيبال، مثلما في أي بلد آخر، بدون آلام وتأخيرات. ولكننا متحدون في تصوراتنا ونعتزم إتمام عملية الانتقال بالتوافق في الآراء وبالتعاون من جميع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة. ونحن واثقون بأننا سنحققها في أقرب فرصة، بفضل حسن النية الدولية والتعاون الدولي.

سياسة نيبال الخارجية ترتكز على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم الانحياز ومبادئ التعايش السلمي الخمسة والنهوض بالتعاون الإقليمي عن طريق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. إننا نريد أن نصبح جسرا حيويا بين جارتينا، الهند والصين، وفيما وراءهما. وفي وقت يتوق فيه الجنس البشري توقا شديدا إلى السلام، وحين يبذل الجميع جهدا جهيدا لتحقيقه، فإننا نلتمس بصورة خاصة تقديم المساعدة لتنمية لمبيني، مسقط رأس بوذا، باعتبارها ينبوع السلام العالمي من خلال الدعم والتعاون الدولي الفعال. وإن اللجنة الدولية المعنية بتنمية لمبيني يلزم تفعيلها في أبكر وقت ممكن.

أتقدم بجزي شكري إلى الأمم المتحدة، لا سيما بعثة الأمم المتحدة في نيبال، على تقديمها دعما قيما ومساعدة ثمينة لنا خلال عملية سلامنا. ويحدونا الأمل أن نواصل الاستفادة من حسن نية ودعم المجتمع الدولي لنا في جهودنا لتأسيس السلام الدائم والمساواة والرخاء في البلد. إن الأمم المتحدة تدعم الرؤية النبيلة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن والتنمية والعدالة وحقوق الإنسان للجميع. ولكن إذا نظرنا حول العالم، لوجدنا أمامنا طريقاً طويلاً لتحقيق ذلك. فنحن ما زلنا نواجه الصراعات والحرمان والفقر المخزي في كل مكان حولنا. كيف يمكننا أن نحقق السلام المستدام في العالم عندما يكون هناك الكثير من الظلم والحرمان والتهميش حولنا؟ يتعين علينا أن نتصدى لأسبابها الجذرية. كيف يمكن للمرء أن يبرر إنفاق ١,٥ تريليون دولار على الأسلحة الحربية سنوياً بينما هناك أكثر من بليوني شخص في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى الضرورات الأساسية من الغذاء والدواء وما إلى ذلك؟

وفي ذلك السياق، أناشد الأمم المتحدة أن تتقدم بمجموعة مشاريع إنمائية بعيدة المدى وشاملة. ونحن بحاجة إلى خطة مارشال جديدة لإعادة بناء وإعمار البلدان الخارجة من الصراع. فالدعم الكلامي والرمزي ليس كافياً. لقد حان الوقت الآن لاتخاذ خطوة جريئة ورؤيوية بغية مواجهة المشاكل المعقدة اليوم، بحيث تكون النهج الأفعل من حيث التكلفة في التصدي للمشاكل العالمية وكفالة السلام المستدام.

إن مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة تمثل أسمى المُثل للمجتمع العالمي. ومع ذلك، نحن نعيش في عصر يتصف بالمفارقة. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. ومستوى التفاوت بين الدول هو الأعلى اليوم من أي وقت مضى. وأقل البلدان نمواً – أو كما أفضل أن أسميها، البلدان المتخلفة

إنمائياً – تواجه كامل قوة الجانب السلبي للعولمة، أي قيودها الهيكلية العميقة.

ويمثل تزايد البطالة تحدياً رئيسياً لنا جميعاً. وفي هذا العالم المتكامل، فإن الفقر المدقع في صفوف الجماهير الذين يبلغ عددهم البلايين يشكّل كارثة. والجزر المزدهرة وسط بحر من الفقر لا يمكن أن تدوم، ولا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً، وهي غير مرغوب فيها اقتصادياً. وفي عالم يتصف بالعولمة والترابط، مصيرنا مترابط ارتباطاً لا ينفصم. وعندما يتعرض مترلي للحريق، لا يمكن لمترلك أن يكون آمناً، والعكس صحيح أيضاً.

إن الأزمات الاقتصادية والمالية وأزمات الوقود والغذاء والأزمات الهيكلية العميقة المتكررة تحتم الحاجة إلى إجراء مراجعة جدية للنموذج الاقتصادي الحالي. وأعتقد أن الوقت المناسب هو الآن لمحاسبة أنفسنا بجدية وإنشاء نظام اقتصادي جديد وعادل وعلمي. ويتعين على النظام الاقتصادي العالمي الجديد أن يواجه التقلبات العالمية الحالية والتهميش المتزايد للاقتصادات الفقيرة والضعيفة. وعملية العولمة المالية التي يحركها رأس المال تكشف بشكل متزايد أوجه قصورها الهيكلية المتأصلة وعدم تواؤمها. وما لم تتكامل مصلحة العمل، المصدر الأساسي للثروة البشرية، مع هذه العملية على النحو الواجب، قد نواجه قريباً عولمة القلاقل والاضطرابات. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون المنتدى الرئيسي لدراسة ذلك بطريقة متسقة وشاملة وكليّة.

وتواجه أقل البلدان نمواً قيوداً هيكلية شديدة على جهودها الإنمائية. وثمة أزمات متعددة تزيد من تفاقم أوجه ضعفها. وعلى الرغم من بعض التقدم الجيد في تحقيق الأهداف الفردية، فإن أقل البلدان نمواً، كمجموعة، هي في معظمها خارج المسار الصحيح الذي يحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية. فيجب اتباع نهج إنمائي قائم على الحقوق.

ومن المؤسف تماماً أنه حتى يومنا هذا، هناك حوالي ٧٥ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً يعيشون في حالة من الفقر المدقع والجوع. وهذه الحالة غير مقبولة، ويجب وضع حد لها عاجلاً وليس أجلاً. ولن يكون العمل الاعتيادي حلاً للمشاكل العميقة الجذور. فالعملية الهيكلية التاريخية التي ترمي إلى ”تنمية البلدان المتخلفة إنمائياً“ بحاجة إلى معالجة هيكلية.

إن إعلان اسطنبول وبرنامج عمل اسطنبول يجب تنفيذهما بالكامل وبطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وبوجه خاص، ينبغي كفالة تمويل التنمية وفقاً للالتزامات المقطوعة. وينبغي كفالة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وأن تكون لديها القدرة على العرض. ويجب تعزيز الاستثمارات والنقل التكنولوجي وتنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً. فهي أمور ضرورية لتحقيق التطلعات المشروعة لأقل للبلدان نمواً. والشراكة العالمية المتجددة والمعززة حاسمة بالنسبة الى تنفيذها. فنحن لا نريد أن نرى فرصة ضائعة أخرى لأقل البلدان نمواً.

ونيبال، بوصفها رئيسة مجموعة أقل البلدان نمواً، ستبذل كل جهد، بالتعاون مع زميلاتنا أقل البلدان نمواً، لكفالة أن تظل المسائل والهموم العائدة لأقل البلدان نمواً في صدارة قائمة أولويات جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة. وبالمثل، ينبغي الاعتراف بالصعوبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي كفالة حرية العبور كمسألة حق لها، إلى جانب رفع مستوى الدعم لتيسير الأعمال التجارية والبنية التحتية الانمائية.

إن هجرة اليد العاملة ظاهرة عالمية. ويجب علينا حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لكفالة أن

تكون العولمة عادلة للجميع. وبما أن اقتصاد نيبال يعتمد اعتماداً متزايداً على التحويلات المالية، فإن هذه المسألة هامة جداً بالنسبة إلينا.

ومن الواضح أن تغير المناخ برز كواحد من أكبر التحديات في القرن الحادي والعشرين. فالاحترار العالمي يعجّل من ذوبان الثلوج في جبال الهيمالايا في نيبال، وهي مصدر للمياه العذبة لأكثر من بليون شخص يعيشون في جنوب آسيا. ولذلك، بادرنا الى تعزيز برنامج الجبال المستدامة بغية تسليط الضوء على أوجه ضعفها وهشاشتها الخاصة. وينبغي للبلدان الصناعية أن تتحمل مسؤولية أكبر عن ذلك.

وهناك حاجة ماسة الى إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالمناخ، وكفالة التمويل المعزز والذي يمكن التنبؤ به. ومؤتمر قمة ريو+٢٠ المقرر عقده العام المقبل حاسم في تحديد مسار للتنمية أكثر استدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يشمل جدول أعمال التنمية المستدامة جميع الاعتبارات الإيكولوجية، بما في ذلك المسألة الحاسمة المتمثلة في التنمية المستدامة للجبال.

وتكرر نيبال تأكيدها على النزع العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل في فترات زمنية محددة. وتؤمن نيبال إيماناً راسخاً بأن الآليات الإقليمية تكمّل الجهود الرامية إلى تعزيز جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح. وبوسع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، الموجود في كاتماندو، أن يكون مفيداً في تنشيط عملية كاتماندو لتيسير الحوار والمداولات المتعلقة ببناء الثقة في المنطقة.

وتدين نيبال إدانة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتدعو الى الإسراع في الانتهاء من المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي. وينبغي لنا أن نفرّق بين الإرهاب والنضال من أجل الحرية.

إن التزام نيبال بحقوق الإنسان عميق وثابت. ونحن ندرك تماماً أن حماية جميع حقوق الإنسان وتوطيدها، بما في ذلك الحق في التنمية والحريات الأساسية، يعززان استدامة السلام والتقدم. ولقد أنشأنا هيئة دستورية مستقلة – اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – كمؤسسة حارسة. ونحن ملتزمون ببناء وتعزيز هذه المؤسسة الوطنية المتخصصة كحارسة حقيقية لحقوق الإنسان.

والجمعية العامة، التي هي الهيئة التمثيلية الوحيدة الشاملة على الصعيد العالمي، ينبغي إيلاؤها القوة والسلطة بما يتناسب وعملها الحقيقي كبرلمان عالمي. وينبغي ألاّ تظل عديمة القوة. وبالمثل، تؤيد نيبال التوسع في عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين. ويجب أن يطال الإصلاح جميع المسائل المترابطة، مثل التمثيل والشفافية والمساءلة، والمسائل المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن. ويجب الاعتراف الواجب بدور الدول الصغرى ومساهماتها في صون السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد على الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ويجب تعزيز دورها في مناقشة السياسات العامة المتعلقة بالأمور الاقتصادية والمالية ووضع المعايير العالمية بشأنها.

ترحب نيبال بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على مستوى المنظومة، بما في ذلك تفعيل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مشاركة نيبال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طويلة العهد وثابتة. ويظل التزامنا راسخاً بالسلم والأمن الدوليين. وقدمت نيبال حتى الآن أكثر ٨٠ ألف من حفظة السلام، وقدم ٦٢ من جنودنا أرواحهم في جبهات

الواجب. لذلك فإننا نود أن ندعو إلى تمثيل عادل على المستوى القيادي.

شهدنا في الآونة الأخيرة تدفق المشاعر الشعبية المنادية بالتغيير والحرية حول العالم. ونعتقد أن هذا مؤشر لبداية جديدة، حيث بدأت الشعوب تؤكد نفسها بصفتها المسؤولة عن مصيرها. إننا نرحب بهذه التغييرات. وينبغي أن ندعمها على أساس المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. لكن ينبغي ألا يعمد أحد إلى خطف برنامج الديمقراطية من أجل غايات حزبية.

تشكل عملية السلام التي طال أمدها في الشرق الأوسط مصدر قلق شديد لنا جميعاً. يجب أن نجد حلاً شاملاً وعادلا لهذه المشاكل. إن موقفنا المبدئي أننا نؤيد قيام دولة فلسطينية كامل الاستقلال والسيادة على أساس قرارات الأمم المتحدة. ونتطلع قدماً إلى تحقيق ذلك في أقرب وقت.

وأخيراً، أود أن أكرر أن مبادىء الأمم المتحدة يجب أن تكون شاملة وينبغي إتباعها بصورة متوازنة. لا ينبغي فحسب أن تكون الأمم المتحدة هي حارسة مبادئها النبيلة، بل يجب أيضاً أن تفي بوعودها. يجب ألا ندعها تكون مجرد مظلة للدول الكبرى. في عالم اليوم المعولم، أصبح للأمم المتحدة مسؤولية أكبر من أي وقت مضى عن إقامة نظام عالمي شامل وعادل. ويجب ألا ندعها تفشل في القيام بواجباتها التاريخية.

فلتخدم الأمم المتحدة المصالح الأوسع لشريحة الفقراء والضعفاء في المجتمع الدولي. وليكن إحداث التحول الاقتصادي في البلدان الأقل نمواً من خلال منهج يقوم على الحقوق في صدارة برنامج الأمم المتحدة. يجب ألا ندع الأمم المتحدة تخذل تطلعات ملايين الناس إلى الحرية والعدالة والازدهار. ولتُترجَم رؤيتها إلى تغيير ملموس في حياة الناس المقهورين. وأخيراً وليس آخراً، لنتذكر أنه إما أن نبلغ جميعاً هدف السلام والازدهار معاً، وإلا فلا أحد ببالغه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية نيبال الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بابورام باتاراي، رئيس وزراء جمهورية نيبال، من المنصة

**خطاب السيد نافيشاندرا رامغولام، رئيس الوزراء، وزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية، ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية بجمهورية موريشيوس.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب من رئيس الوزراء، وزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية، ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية بجمهورية موريشيوس.

اصطحب السيد نافيشاندرا رامغولام، رئيس الوزراء، وزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية، ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية بجمهورية موريشيوس، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يسعدني سعادة عظيمة أن أرحب بمعالي السيد نافيشاندرا رامغولام، رئيس الوزراء، وزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية، ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية بجمهورية موريشيوس، وأن أدعوه لمخاطبة الأمم المتحدة.

**السيد رامغولام** (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): الغرض الرئيسي من الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن،

كما ورد في أول مادة من مواد الميثاق. ويظل هذا يمثل الأولوية القصوى للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة.

غير أنه، بعد ٦٦ سنة على إقرار الميثاق، يختلف تعريفنا للسلم والأمن عما كان عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. شواغلنا اليوم أوسع من مجرد قمع الاعتداء وما شابه ذلك من انتهاكات السلام. ويساورنا الآن القلق أيضاً بسبب التهديدات التي تستهدف السلم والأمن من عوامل غير الاعتداء المسلح. وتوجد توترات داخل الدول وفيما بينها نتيجة للحصول غير العادل على الموارد، وانعدام الأمن الغذائي، أو التهديدات الوجودية بسبب عدم القدرة على التصدي لقضايا تغير المناخ. كما ينتج انعدام الأمن عن عدم وجود آلية دولية ملائمة لرد المظالم والتسوية السلمية للمنازعات.

أقترح التعامل مع أربعة من العناصر المكونة للأمن في الوقت الراهن التي ينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وهي تحديداً: عناصر الأمن الاقتصادي والبيئي الإنساني والقانوني.

حين تشعر الشعوب والدول بأنها وقعت في براثن الفقر بصورة لا فكاك منها وأنها تواجه آفاقًا إنمائية قاتمة، فإنها لا تشعر بالأمان حيال مستقبلها. قد يهدد انعدام الأمن الاقتصادي ذلك في النهاية السلامَ العالمي. إن الاضطرابات الاقتصادية الحالية تعمق إحباط الذين يعيشون في الحاجة، وتبث روح القنوط، حتى في البلدان الموسرة نسبياً. ولم يتعاف الاقتصاد العالمي بعد من أزمة عام ٢٠٠٨.

اليوم، تعاني أوروبا وأمريكا الشمالية من حالات عجز في الميزانية، ومن الديون غير المستدامة، وارتفاع نسبة البطالة. وفي الوقت نفسه، ربما تعني الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط أن أسعار النفط والغذاء ستظل مرتفعة. وبينما تصارع الاقتصادات المتقدمة النمو هذه التحديات الخطيرة، يجد العالم النامي نفسه يتأثر سلبياً بالأزمتين الاقتصادية والمالية الناتجتين عن إخفاقات لا علاقة له هو بها بالمرة.

وفي وقت أصبحت فيه قدرات البلدان المتقدمة النمو الراسخة على التعامل مع المشكلة الاقتصادية والمالية محل تساؤل، فإن العالم يشهد ظهوراً متسارعاً لعدد من الاقتصادات الناشئة. وبينما بدأ مركز الجذب الاقتصادي يتحول ناحية الشرق مهيئاً فرصاً جديدة، يجب أن نكفل ألا تؤدي هذه التحديات العالمية الهائلة إلى خلق حالة من انعدام الأمن الاقتصادي للذين يشعرون أنهم قد تخلفوا إلى الوراء، وإلى بروز تهديدات أخرى للأمن الدولي.

من الضروري أن ندير هذه التحولات بحكمة وبراغماتية. في ذلك السياق، يجب أن أشدد على جوانب الضعف الاقتصادي الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. فاقتصادات هذه الدول تظل شديدة التقلب بسبب انفتاح اقتصاداتها، وصغر حجمها الاقتصادي، وضيق قاعدة مواردها، وأوجه القصور التي تعانيها مقارنة بالاقتصادات ذات النطاق الواسع، والتركيز الشديد للصادرات، والاعتماد علي الواردات، والضعف الشديد أمام صدمات أسعار الطاقة والغذاء.

ونؤكد مجدداً أن الدول الجزرية تحتاج إلى منحها معاملة تفضيلية كجزء من استراتيجية عالمية لكفالة أمنها الاقتصادي. وللأسف، حرمت الدول الجزرية من الاعتراف الأدبي بجوانب الضعف الخاصة بها الأمر الذي كان ليؤهلها للتمتع باعتبار خاص. يؤيد وفدي تأييداً كاملاً تنفيذ خطة عمل برربادوس واستراتيجية موريشوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبما أن ثمة شواغل متزايدة بشأن مسائل مثل التوظيف والأمن الغذائي وتغير المناخ والحصول على الماء، فإن من المؤسف أن محادثات التجارة، التي كان ينبغي أن تعطي حافزاً للتجارة الدولية، وبالتالي للأمن الاقتصادي، قد أصابها الجمود.

وبصورة أوسع، يجب أن أقول إن المحادثات بشأن التجارة والمسائل الاقتصادية الأخرى تجري، إنْ أجريت أصلا، في محافل قطاعية والمشاركة فيها مقيدة. ومع أن الطابع التخصصي لهذه المفاوضات، أو لنطاق الأمور التي يجري تناولها من قِبل منظمات تقوم بوضع المعايير، ربما يتطلب أطراً قطاعية مكرسة، فإن من الضروري أن يكفل المجتمع الدولي أن تكون تلك الأطر مشروعة وعضويتها مفتوحة للعالم كله. وكذلك من الضروري أن يكون للأمم المتحدة، بوصفها هيئة عليا، نظرة كلية للمسائل الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية في العالم.

خلال عقد السبعينات، اضطلعت الأمم المتحدة بدور كبير في تشكيل الإطار المفاهيمي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد. لقد اتخذت الأمم المتحدة عددا من القرارات التاريخية التي أرست الأساس القاعدي لنظام اقتصادي أكثر عدالة. ولا تزال الأمم المتحدة تضطلع بدور في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي لضمان الأمن الاقتصادي وفقا لولاياتها بموجب الميثاق. فالأمم المتحدة ليست المنظمة الدولية الوحيدة التي تتمتع بالشرعية والعالمية اللازمتين فحسب، بل لديها أيضا مسؤولية الإشراف على التنمية الاقتصادية العالمية. إن الأمم المتحدة بقيامها بذلك، إنما تكفل تنسيق السياسات العامة فيما بين المنتديات للعديد من القطاعات، وتضع المبادئ والخطوط الإرشادية للمفاوضات بشأن قطاعات معينة وتضطلع بمسؤوليتها النهائية عن الأمن الاقتصادي في جميع الدول.

إن الأمم المتحدة لكي تؤكد مجددا مسؤوليتها فيما يتعلق بالأمن الاقتصادي، لا يتعين عليها إصلاح مؤسساتها وأساليب عملها فحسب، بل يتعين عليها ايضا التركيز على المسائل السياسية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، لا بد من إيلاء أهمية كبيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تلك الأهمية التي كانت مقررة له بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. وإن الأمم المتحدة باضطلاعها بمسؤوليتها فيما يتعلق بالأمن الاقتصادي، فإنها بعد إصلاحها وتنشيطها ستعمل بصورة وثيقة مع المؤسسات التعاونية الإقليمية التي هي من ركائز التعاون الدولي.

لقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عاميّ ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ والأزمة الاقتصادية العالمية إلى انعدام الأمن الغذائي لدى الناس وزيادة عدد الجياع إلى أكثر من بليون شخص. ولا تزال أسعار السلع الأساسية مرتفعة وهناك خطر حقيقي من تكرار الأزمات. ومع الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم، إذ سيبلغ سكان العالم ٩,١ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وارتفاع تكاليف الإنتاج، لا يزال هناك خطر جراء الاستمرار في تقلبات الأسعار. وستؤدي آثار تغير المناخ إلى تفاقم ذلك. ومن ثمّ، يجب على المجتمع الدولي أن يعالج بشكل جديّ مسألة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

وقبل يومين وفي الجلسة الـ ١٤ تجمعنا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل دربان. ونرحب بالتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠١ في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ومع ذلك نقر بأنه بالرغم من هذه الجهود، لا يزال هناك الكثير من الناس الذين يقعون ضحايا لهذه الممارسات البغيضة.

ونشيد بالأمم المتحدة على ما حققته من نجاح في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن موضوع الشباب: الحوار والتفاهم المتبادل (انظر A/65/PVs.111 و 112) واعتماد الوثيقة الختامية (القرار ٦٥/٣١٢). وتتطلب التنمية والأمن مشاركة أكبر من الشباب في وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة.

انطلاقا من نفس الروح، نرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المعروفة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورؤيتها الشاملة لعالم محررة المجتمعات فيه من التمييز على أساس نوع الجنس، عالم تتساوى فيه النساء والرجال في الفرص والاحترام والتقدير. إن إقامة عالم أكثر شمولا، تتحقق فيه إمكانيات النساء الفكرية والاقتصادية على نحو كامل، من شأنه أن يعزز الأمن الاقتصادي.

وفي حزيران/يونيه المقبل، سيجتمع قادة العالم في ريو دي جانيرو لتجديد التزامهم السياسي ونأمل أن يتخذوا إجراءات ملموسة من شأنها أن تسهم في تحقيق أكبر قدر من الأمن الاقتصادي. لكن قبل المضي قدما، علينا أن نتعرف على أسباب عدم الوفاء بالعديد من الالتزامات السابقة. ونتطلع إلى أن تولى المحيطات الاهتمام الذي تستحقه في ريو كجزء من البرنامج الاقتصادي الموسّع. فالدول الجزرية الصغيرة بصورة خاصة تعتمد على المجتمع الدولي في إيلاء الاهتمام الواجب لاستدامة المحيطات في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) وما بعده. فاستدامة المحيطات مسألة حيوية بالنسبة للأمن، وفي بعض الحالات، بالنسبة لبقاء العديد من الدول الجزرية الصغيرة.

إن البشرية بأسرها تشعر الآن بقلق متزايد حيال الأمن البيئي، ربما أكثر من أي وقت مضى في تاريخها. وهذا القلق في الحقيقة مسألة وجودية بالنسبة لبعض الدول الجزرية الصغيرة. وفي العقود الأخيرة أبرزت الأمم المتحدة مفهوم التنمية المستدامة والتدابير اللازمة لتعزيز هذه التنمية. وشدد العمل التحضيري الجاري بشأن ريو+٢٠ على الفجوات الخطيرة التي لا نزال نواجهها في هذا المجال. ويشكل التعطل الناجم عن تغير المناخ خطرا حقيقيا على الأمن العالمي.

تغير المناخ أمر حقيقي. إذ تبتلينا بالفعل الظواهر المناخية القاسية مثل العواصف الكبرى، والفيضانات، والجفاف، وموجات الحر. ويؤثر المناخ على حياتنا اليومية ويهدد وجود العديد من الجزر الصغيرة. وتشهد موريشيوس فعلا الآثار السلبية لتغير المناخ. فلقد ارتفعت حرارة الهواء إلى ما يتراوح بين ٠,٦ و ١,١ درجة مئوية في المناخات المحلية المختلفة خلال العقود الأخيرة. ويرتفع مستوى سطح البحر بمعدل ١,٢ ملليمتر كل سنة في المنطقة الجنوبية الغربية من المحيط الهندي. وانخفض معدل أمطارنا السنوية بنسبة ٨ في المائة مقارنة بالخمسينات من القرن الماضي. وأصبحت الأحوال المناخية المتناهية الشدة مثل الفيضانات أكثر تواترا.

ومن دون التعاون الدولي والعمل المتضافر، سيكون لتغير المناخ تأثير مدمر على جميع دولنا. ويؤمن وفدي إيمانا راسخا بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي الرئيسي والمشترك بين الحكومات للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ. فالدول الجزرية الصغيرة هشة اقتصاديا والعواقب الوخيمة المترتبة على تغير المناخ تزيد من تفاقم هشاشتها. وتعتمد الدول الجزرية الصغيرة في أمنها على المجتمع الدولي.

إن موريشيوس ملتزمة بمفهوم الاقتصاد الأخضر. ونقر بأنه لا يوجد حل واحد يناسب أفكار الجميع. إذ من الضروري للبلدان أن تجعل أولوياتها وحقائقها متجسدة في تنفيذها لهذه الأفكار.

وتقوم حكومتي بتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة. وتجري بلورة مشروع جزيرة موريشيوس المستدامة، الذي

اعتمد في عام ٢٠٠٨ وتم بالفعل تنفيذ مجموعة كاملة من التدابير. ونقترح زيادة نصيب الطاقة المتجددة من توليد الطاقة من النسبة الحالية البالغة ١٨ في المائة إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ وذلك بزيادة تكثيف استخدام الطاقة المتولدة من الوقود الإحيائي والأمواج والشمس والرياح. ولتحقيق ذلك الغرض، أنشأت في أيار/مايو الماضي وزارة كاملة مسؤولة عن التنمية المستدامة. ونقوم بعملية تشاور وطنية لوضع الاستراتيجيات والسياسات العامة التي تحظى بالتأييد الجماهيري والمصممة خصيصا لحماية التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد الاقتصاد المستدام.

لقد أثّر المناخ على دورة الماء على نحو مباشر وغير مباشر، وسيظل يؤثر على دورتي هطول الأمطار وتبخرها، وكذلك على توافر المياه وأنماط استهلاكها. ويشهد العديد من المناطق تراجعا فعليا في معدلات هطول الأمطار. وبينما يزداد تغير المناخ وتصبح ندرة المياه أكثر حدة، فقد يزداد خطر حدوث التوترات فيما بين مختلف الدول ومستعملي المياه على اختلاف مشاربهم. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل معا لمعالجة هذه المسألة الملحة. ولا بد من أن تجعل الأمم المتحدة من الأمن البيئي أولوية في تعزيز الأمن العالمي.

وفضلا عن درء الخطر الراهن لتغير المناخ عن بعض الدول، لا يزال الناس في جميع أنحاء العالم يشعرون بالقلق على أمنهم. وسأذكر أربعة من هذه الشواغل.

إن نزع السلاح عنصر رئيسي في الاستراتيجية الأمنية الدولية. وإن ما يشكله من خطر استمرار وجود الأسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل على بقاء البشرية يثير القلق على الصعيد العالمي. ولا يزال اخفاقنا في حل مسألة نزع السلاح يقوض التنمية والأمن الدوليين. إذ أن تحقيق خفض كبير في إنتاج الأسلحة التقليدية وإقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية في نهاية المطاق أهداف لا يمكن لها أن تتحقق إلا بمرور الوقت، وتحتاج إلى صبر ومثابرة. وفي الحقيقة، فإن البيئة السياسية الدولية ربما هي مفضية الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تحقيق هذه الأهداف.

ما فتئ الإرهاب يشكل خطرا على الأمن. وقد ذكّرتنا الأحداث الأخيرة بأن الأعمال الإرهابية يمكن أن يرتكبها متطرفون من جميع الأطياف السياسية، وأن الإرهاب قادر بنفس الدرجة على الانتشار في البلدان الفقيرة والغنية على السواء. وعلى المجتمع الدولي متابعة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

والتقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١١ يظهر مرة أخرى أن مستويات الاتجار بالمخدرات واستهلاكها لا تزال كبيرة. والاتجار بالمخدرات واستخدام أموال المخدرات في الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية يشكلان تهديدا للاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لتوقيع الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، فلنكرس مجددا جهودنا لمكافحة الاتجار بالمخدرات باعتباره جزءا من الاستراتيجية العالمية لضمان الأمن البشري.

لقد مرت ٣٠ سنة على بدء مكافحتنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يشكل تهديدا دائما للأمن البشري. وإنني مقتنع بأن ما حققناه خلال السنوات العشر التي مرت على انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يفوق ما حققناه في العقدين السابقين. ومما يثلج الصدر أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالفيروس/الإيدز الذي عقد في حزيران/يونيه قد جدد الالتزام السياسي للحكومات بوقف وعكس اتجاه انتشار الفيروس/

الإيدز، وبضمان ألا يولد طفل مصابا بالفيروس بحلول عام ٢٠١٥ (انظر القرار ٦٥/٢٧٧، المرفق).

وموريشيوس تلتزم تماما برؤية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتمثلة في الاتحاد من أجل تعميم الاستفادة من الخدمات. والأمانة الوطنية لمكافحة الإيدز، التي أنشأتها في أيار/مايو ٢٠٠٧، تتابع عملها لتحقيق هدف انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز في موريشيوس.

تنص المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه ينبغي لجميع الأعضاء تسوية منازعاتهم بالوسائل السلمية. وتنص المادة ٣٣ على وسائل وسبل القيام بذلك. وبنفس الروح، ينص الميثاق في الفصل الرابع عشر على إنشاء محكمة العدل الدولية.

غير أن اللجوء إلى القضاء لتسوية المنازعات سلميا بين الدول تطلب، تاريخيا، موافقة الدول المعنية. وفي الآونة الأخيرة، نص عدد من الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف على التزام الدول مسبقا باللجوء إلى التحكيم أو التقاضي. ونحن نرحب بهذا التطور.

والأمن يتطلب وجود الإطار القانوني المناسب للانتصاف من المظالم أو تسوية النزاعات. والمجتمع الدولي لم ينشئ حتى الآن آلية كافية لتسوية المنازعات سلميا، تكون متاحة لجميع الدول.

وقررت الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى خلال الدورة السابعة والستين بشأن سيادة القانون. ونحن نرحب بهذا القرار، لكننا نريد أن نؤكد على أن النقاش حول سيادة القانون يجب أن ينطبق على الصعيدين الوطني والدولي. وعليه، فإننا نتطلع إلى أن تناقش الجمعية سيادة القانون، في انطباقها على العلاقات بين الدول، في إطار المناقشات المقبلة.

وأود أن أضرب مثالا لذلك بالصعوبات التي واجهها بلدي في حل نزاع مع السلطة الاستعمارية السابقة، المملكة المتحدة، بشأن إنهاء الاستعمار. فقد اقتُطع أرخبيل تشاغوس، وهو جزء من أراضي موريشيوس، من موريشيوس قبل الاستقلال في تجاهل تام لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٠٦٦ (د-٢٠) ومبادئ القانون الدولي، وصدر إعلان باعتباره ما يسمى الإقليم البريطاني في المحيط الهندي. ولم تدخل المملكة المتحدة في أي مناقشات ذات مغزى معنا بشأن المسألة.

وعندما أعلنت حكومة موريشيوس لاحقا في عام ٢٠٠٤ أنها ستحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية، عدلت المملكة المتحدة فورا إعلانها، بموجب المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة لترفض اختصاص المحكمة في ما يتعلق ببعض المنازعات مع أي عضو أو عضو سابق في الكومنولث.

ويبين ذلك طبيعة الصعوبات التي قد تواجه دولة ما في تسوية مطالبة بموجب القانون الدولي. وقد ترفض الدول الضالعة في النزاع التفاوض بحسن نية وتسعى إلى ضمان ألا تتمكن أي محكمة دولية من تحديد القانون المنطبق على النزاع.

وندعو الأمم المتحدة إلى أن تبقي مسألة تسوية المنازعات برمتها، بما في ذلك بالوسائل القضائية، قيد الاستعراض وأن تضع معايير لسلوك جميع الدول بخصوص التفاوض والتوفيق والوساطة أو غيرها من أشكال التسوية غير القضائية والسلمية للمنازعات، أو بدلا من ذلك، بخصوص إحالة النزاع إلى القضاء.

وفي هذا السياق، يسر موريشيوس للغاية أن ترحب بقرار رئيس الجمعية العامة باعتماد موضوع ”دور الوساطة في تسوية النزاعات الدولية“ باعتباره موضوعا لدورتها الحالية. ونؤكد دعمنا الكامل في الدفع إلى الأمام بهذه القضية.

وتوفير قدر أكبر من الأمن القانوني يتطلب أيضا حوكمة عالمية أفضل. وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تكون مثالا يحتذى. ويجب على الأمم المتحدة أن تدرك أن العالم قد تغير منذ عام ١٩٤٥. ويجب توفير ما يلزم من دعم مخلص وقوي للجهود الحالية لاعتماد إصلاحات بخصوص مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة وأساليب عمل منظمتنا.

ووفد بلدي لا يزال يعتقد أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن ينبغي أن يشمل إصلاحا في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء. وينبغي ألا تظل أفريقيا محرومة من حقها في تمثيل دائم في المجلس. ووفدي يؤيد تماما الموقف الأفريقي المشترك المنصوص عليه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

ونؤمن بنفس القدر بأن أمريكا اللاتينية أيضا تستحق تماما تمثيلا دائما في مجلس الأمن. وموريشيوس تؤكد كذلك دعمها لتطلع الهند المشروع إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

ونتطلع أيضا إلى نظام أكثر شمولا للأمم المتحدة يمكن أن يعالج على نحو فعال قضايا الأمن الدولي، بقبول فلسطين دولة عضوا. ومن واجب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي استعادة كرامة الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولة وفي الأمن. وموريشيوس تؤيد طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة الذي قدمه رئيس دولة فلسطين إلى الأمين العام أمس، (A/66/371، المرفق) والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لأن يتبوأ مكانه اللائق في المجتمع الدولي. ونرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس عباس في الجلسة الـ ١٩ بأن فلسطين تمد يدها إلى الحكومة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي من أجل صنع السلام وبناء علاقات تعاونية بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

ويسعدنا أيضا أن نرحب بظهور جنوب السودان باعتباره دولة مستقلة وذات سيادة وانضمامه إلى الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول بضع كلمات حول مسائل تهم منطقتنا.

إن موريشيوس، بوصفها دولة ساحلية مطلة على المحيط الهندي، تشعر بالقلق إزاء القرصنة التي تشكل تهديدا للتجارة العالمية. فهي تعوق التنمية الاقتصادية وقد أصبحت قضية أمنية رئيسية في المنطقة وخارجها. ونرحب بتصدي المجتمع الدولي لهذا التهديد الخطير. وإدراكا من موريشيوس للمشاكل التي تنشأ في ما يتعلق بمحاكمة القراصنة واحتجازهم، فقد عرضت المساعدة في محاكمة واحتجاز القراصنة. ووقعت موريشيوس والاتحاد الأوروبي اتفاقا في تموز/يوليه من هذا العام لتعزيز قدرتنا على الإسهام في الجهود الدولية الجارية في هذا الصدد.

وإذا لم تتناسب الاستجابة الدولية للمجاعة في الصومال مع الاحتياجات الهائلة والفورية للشعب، نخشى من أن مشكلة القرصنة لن تزداد إلا سوءا.

إن استمرار الاحتلال غير المشروع لأرخبيل تشاغوس من قبل المملكة المتحدة هو مسألة تثير قلق المنطقة. وموريشيوس ترحب بدعم الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز للسلامة الإقليمية لبلدنا. وإعلان المملكة المتحدة المزعوم عن منطقة محمية بحرية حول أرخبيل تشاغوس، في انتهاك لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يمثل سببا آخر للقلق. ولذلك، بدأت موريشيوس في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي إجراءات تحكيم ضد المملكة المتحدة بموجب اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢.

وبخصوص ترومولين، فقد أحرزت موريشيوس وفرنسا تقدما بالتوصل إلى اتفاق بشأن الإدارة المشتركة،

دون المساس بسيادتنا. ومع ذلك، يتعين علينا مواصلة حوارنا لأن السلامة الإقليمية لموريشيوس لن تكتمل في نهاية الأمر إلا بعودة ترومولين.

ترحب موريشيوس، بصفتها عضوا في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي والرئيس الحالي للجنة المحيط الهندي، بتوقيع اتفاق في الأسبوع الماضي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن خريطة طريق من أجل استعادة الديمقراطية في دولة مدغشقر المجاورة لنا. وتم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد الجهود الحثيثة التي بذلها المجتمع الإنمائي ولجنة المحيط الهندي للجمع بين الأطراف. وتنفيذ خريطة الطريق يتطلب إجراء انتخابات وطنية ومحلية، وهو أمر يتطلب تعبئة موارد كبيرة. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تقديم دعمهما الكامل من أجل التنفيذ الناجح لخريطة الطريق.

يدعو انعدام الأمن في المجالات الاقتصادية والبيئية والقانونية، أو حتى الوجودية في بعض الحالات، إلى استعراض الالتزامات المنوطة بالأمم المتحدة. في حين أن الشواغل الأصلية للآباء المؤسسين بشأن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي لا تزال قائمة، فإن المجتمع الدولي اليوم قلق بنفس القدر إزاء التهديدات الأخرى التي يواجهها أمنه وغيرها من التحديات التي يتعين معالجتها.

وأود أن أضيف أنه، لدى استكمال مفهوم الأمن هذا، وبالتالي، لدى إعادة تحديد دور الأمم المتحدة، يتعين على المجتمع الدولي أيضا تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات. نرحب بمبادرة الأمين العام لإنشاء تحالف الحضارات، الذي تتمثل مهمته في تحسين التفاهم والعلاقات بين الأمم والشعوب من مختلف الثقافات والأديان، ومساعدة الجهود لوقف القوى التي تغذي الانقسامات والتطرف.

وغالبا ما يكون الجهل سببا في التوترات، بسبب الخوف من الآخرين ومشاعر الحرمان من العدالة. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان ليس فقط الحفاظ على الحوار بين الأمم والشعوب، ولكن أيضا تعزيز التفاهم بين الثقافات والحضارات.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، من المنصة

## خطاب يلقيها دولة السيد صالح بريشة، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد صالح بريشة، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد صالح بريشة، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد بريشة** (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أتقدم بتهانئي القلبية لرئيس الجمعية العامة على انتخابه. وأتمنى له كل التوفيق والنجاح في قيادة أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأود أن أعرب عن امتناني لسلفه على مساهمته التي لا تقدر بثمن. اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الخاص للأمين العام بان كي – مون على تنظيمه الممتاز لهذه الدورة وعلى قيادته الملتزمة والحكيمة، على رأس منظمة الأمم المتحدة طيلة السنوات القليلة الماضية. وأتمنى له كل النجاح خلال السنوات الأربع القادمة.

يعاني عالمنا اليوم من أزمات كبيرة ومعقدة تهدد السلام والاستقرار في مناطق عدة وفي كوكبنا قاطبة. ومع ذلك، كان ربيع هذا العام رائعا وتاريخيا لأفريقيا والعالم بأسره. فقد وقف أكثر من ١٢٥ مليون شخص مقهور، بشجاعة وعزم وتضحية، للإطاحة بالأنظمة المستبدة في خمسة بلدان في أفريقيا وفتح أبواب الحرية لدولهم.

وبصفتي ممثل بلد أسقط قبل ٢٠ سنة فقط دكتاتورية خوجة، الأسوأ في ألبانيا وأوروبا على الإطلاق، أود أن أرحب بحرارة وأحيي ممثلي كل من مصر وتونس وليبيا وجنوب السودان وكوت ديفوار الحاضرين في دورة الجمعية العامة هذه. اليوم، نشيد بالآلاف من مواطني هذه البلدان الذين، بشجاعة كبيرة ورباطة جأش لا مثيل لها، فقدوا حياتهم من أجل تحرير بلادهم من الطغيان الوحشي، والذين جعلوا بلدانهم، في القارة الأفريقية والعالم بأسره، تنعم بقدر أكبر من الحرية والعدالة أكثر من أي وقت مضى. بتضحياتهم، مع ذلك، فقد ترك الذين قاتلوا وسقطوا في سبيل الحرية رسالة مقدسة لقلوب وعقول جميع الناس المقهورين في كوكبنا: ”لا تخافوا!"

في الذكرى السنوية العشرين لسقوط الديكتاتورية الشيوعية، وعلى الرغم من الصعوبات التي لا جدال فيها المتأصلة في بناء ديمقراطية تستند إلى قيم السوق، أكدت ألبانيا باستمرار، أنه بالنسبة لمجتمعنا وأمتنا قاطبة، تشكل الحرية أعظم الأصول والثروات كافة.

قبل عشرين عاما، كانت ألبانيا واحدة من البلدان الثلاث الأكثر فقرا في العالم، وتعاني من الفقر المدقع والجوع المزمن. واليوم، تنتمي ألبانيا إلى مجموعة البلدان ذات مستويات الدخل ما بين المتوسط والمرتفع. وبعد أن كانت سابقا مفرطة بالكامل في الإدارة الجماعية، أصبح لديها اليوم أصغر قطاع عام في أوروبا، حيث أن ما يتعدى ٨٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مصدره القطاع الخاص.

قبل عشرين عاما، كانت حقوق الإنسان والحريات ممنوعة طبقا لدستور البلاد. واليوم، ألبانيا دولة لديها ديمقراطية فعالة، وتسود فيها حرية التعبير والانتخابات الحرة، إلى جانب الاحترام الكامل لحقوق الأقليات والتسامح الديني، بامتياز.

كانت ألبانيا إحدى البلدان الأكثر عزلة في العالم. والآن، هي عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وتقدم مساهمتها في السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها، بينما تبقى مركزة بقوة على مسارها في اتجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. اليوم، يسافر الألبان بحرية في جميع أنحاء أوروبا، بينما ارتفع عدد المواطنين الأجانب الذين زاروا ألبانيا لأغراض السياحة وغيرها من ٣٠٠ ٠٠٠ في ٢٠٠٤، إلى ٣,٥ مليونا العام الماضي.

في الآونة الأخيرة، وخلال هذه الفترة من الأزمات المالية الكبيرة الأوروبية والعالمية، بقي الاقتصاد الألباني واحدا من الاقتصادات القليلة في العالم التي لم تشهد حالة من الركود. يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انخفضت بنسبة ٣٧ في المائة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، في حين أن المصدر نفسه يؤكد بأنها في ألبانيا قد نمت بنسبة ٣١٦ في المائة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الفهري (المغرب)

على مدى السنوات القليلة الماضية ازدادت الصادرات الألبانية بنسبة ٣٠٠ في المائة. وانخفض معدل البطالة، وكذلك الفقر، بهامش يناهز ٣٠ في المائة. ويستند نموذجنا الاقتصادي كليا إلى الحرية الاقتصادية. في العام الماضي، عانت هذه الحرية في جميع أنحاء العالم من نكسة كبيرة، في حين أنه في بلدي، ارتفعت بنسبة ١٦ في المائة.

الاقتصاد الألباني ليس منفصلا عن الاقتصاد العالمي. في الواقع، فإن العكس هو الصحيح: فهو اقتصاد صغير ومرتبط ومتأثر بالاقتصاد العالمي. لذلك، أعتقد بأن أربعة عوامل رئيسية تحدد أداءه.

العامل الأول هو صغر حجم الحكومة والقطاع العام. إن الإدارة العامة في ألبانيا وقطاعها العام تقل بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل عن تلك الموجودة في بلد آخر بحجم مماثل في المنطقة وخارجها. وعلاوة على ذلك، يسرني أن أعلن بأن حكومتي تقع ضمن مصاف الحكومات العشر الأدنى تدخلا في الاقتصاد.

ثانيا، ألبانيا هي بلد الضرائب بنسب ثابتة. فعبئها الضريبي هو الأدنى في أوروبا، حيث يبلغ نسبة ١٠ بالمائة. وزيادة الحريات الضريبية والنجاح في مكافحة الفساد مكنت بلدنا من مضاعفة عائداته للميزانية، من خلال الرسوم الجمركية والضرائب في غضون أربع سنوات.

ثالثا، استثمرنا بكثافة في البنية التحتية لتحفيز النمو. وأنفقت حكومة بلدي من ٨ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدينا، على البنية التحتية للطرق وحدها، لثلاث سنوات على التوالي.

وأُنشئت طرق جديدة يصل طولها إلى ٨ ٠٠٠ كيلو متر، أي ما يزيد على جميع الطرق المنشأة في تاريخ البلد. وخلال العامين القادمين، ستتوفر لألبانيا هياكل أساسية حديثة لشبكة طرق المواصلات الجديدة، وستتيح لمواطني البلد وللزوار الأجانب الوصول إلى العاصمة تيرانا من أي جزء من البلد في وقت يقل بنسبة ٦٠ في المائة عن الوقت الذي استغرقه الوصول إليها في الماضي.

رابعا، سهّلنا عملية الشروع في أعمال تجارية أو في توسيعها من خلال إنشاء نظام رقمي فعال يجمع في مركز جامع إجراءات الحصول على التسجيل والتراخيص والتصاريح لإنشاء مؤسسات الأعمال التجارية، مما يقلص إلى حد كبير الإجراءات البيروقراطية المتصلة بذلك.

بيد أن الدَين وأزمة اليورو مسلطان على عملتنا الوطنية، الليك، وعلى اقتصادنا كسيف داموقليس. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو بلدان منطقة اليورو أن تضع في اعتبارها آثار الأزمة على اقتصادنا واقتصادات البلدان الأخرى المرتبطة ارتباطا وثيقا باليورو.

إن أشد رغبة وأعز حلم لجميع الألبان هما أن تصبح ألبانيا بلدا متقدم النمو. وأعلم أن الطريق أمامنا ليس سهلا، وقد تعترضنا العقبات أحيانا، ولكنه أيضا الطريق الذي يقودنا إلى مستويات أعلى فأعلى. ولكنني على اقتناع أنه الطريق الصحيح ومسار الأمل نحو تحقيق حلم ألبانيا المتقدمة النمو تماما.

ولتحقيق ذلك الهدف، التزمت ألبانيا بالتنمية المستدامة. وتواجه البلدان النامية والأسواق الناشئة، مثل ألبانيا، صعوبات لا حصر لها، ولكنها أيضا تملك ميزة التعلم من أخطاء البلدان المتقدمة النمو وإمكانية تلافيها. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، نحن عازمون على تحويل ألبانيا إلى دولة عظمى صغيرة للطاقة المتجددة في المنطقة. فثروات بلدنا المائية الكبيرة تجعل منه نرويج صغيرة في شبه جزيرة البلقان. وقد وقّعت حكومتي مع القطاع الخاص عقدا بشروط ميسرة لإنشاء ٢٢٠ من مجموع ٤٥٠ محطة توليد طاقة كهرمائية ننوي إنشاءها. وتشارك الشركات من كل أنحاء أوروبا والعالم في هذه العملية.

وتنتشر منصات توليد طاقة الرياح في كل أنحاء البلد، ومنحت الحكومة، وستمنح في المستقبل التراخيص لإنتاج ألاف ميغاوات الكهرباء من حقول الرياح. وألبانيا من أكثر البلدان تعرضا لأشعة الشمس في أوروبا وهي عازمة على استغلال الطاقة الشمسية وكذلك الطاقة الحرارية الأرضية.

إنني أعتقد أننا بالإضافة إلى الجهود الكبيرة المبذولة لوضع إطار قانوني دولي لمنع الاحترار العالمي وتخفيض انبعاث غازات الدفيئة، يجب أن نتوصل إلى اتفاق يقضي باستخدام نسبة من المعونة التي يعرض تقديمها المانحون الكرماء لدعم تلك القضية لغرض دعم الشركات الخاصة التي تركز على مشاريع الطاقة المتجددة. وأنا متأكد أن تلك الشركات ستزيد إلى أضعاف ما تنتجه من الطاقة المتجددة في المستقبل القريب.

كما إن التشجير مهم للغاية في مكافحة تغير المناخ وتحسين الظروف البيئية. وقد لقيت حملة الأمم المتحدة لزراعة بليون شجرة استجابة ناجحة من بلدان عديدة وتستحق التقدير بوصفها خطوة أولى. ولكن إمكانياتنا أكبر من ذلك بكثير.

وقد شرعت حكومة ألبانيا في تنفيذ برنامج طموح يهدف إلى استغلال إمكانيات بلدنا المتعلقة بأشجار الفواكه. فننوي زراعة ٥٠ مليون شجرة زيتون وما يقارب ٢٠٠ مليون شجرة من مختلف أنواع الجوز. ويتلقى المشروع الذي بدأ قبل عامين معونات من الخزينة العامة. ويسعدني إبلاغ الجمعية العامة بأن المشروع يمضي قدما بسرعة وقد استحوذ على حماس حقيقي وغير مسبوق لزراعة الأشجار لدى أشقائي المواطنين. وسترحب ألبانيا بكل مساعدة تقدمها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لاستكمال هذا المشروع.

وتدعم ألبانيا دعما كاملا مبادرة الشراكات الحكومية المفتوحة التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، ورئيسة البرازيل، يلما روسي، وبناء على ذلك انضممنا إلى تلك المبادرة. وكان الهدف الرئيسي لجهودنا المبذولة نحو تحقيق الحكومة المفتوحة هو المشروع المعنون ”ألبانيا في العصر الرقمي“. وخلال فترة قصيرة، وسّعنا نطاق الوصول إلى الإنترنت ليشمل جميع مدارسنا وبدأنا بتقديم خدمات الإنترنت مجانا لجميع المواطنين في مكاتب البريد في جميع أنحاء البلد.

واغتنم ٢,١ مليون ألباني الفرصة المتاحة وزاروا مواقع الإنترنت، والكثيرون منهم فعلوا ذلك لأول مرة في حياتهم. وساعد ذلك على زيادة نسبة السكان في ألبانيا الذي يستخدمون الإنترنت من مجرد ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦٠ في المائة حاليا، أي ما يقارب الثلثين من السكان. ولهذا الغرض، ستبقي خدمات الإنترنت المجانية متاحة في جميع مكاتب البريد وفي بعض المكاتب الأخرى. وعلاوة على ذلك، تلتزم الحكومة التزاما كاملا بإتاحة الاتصال السريع بالإنترنت عبر النطاق العريض خلال العامين القادمين وكفالة وجود مركز شامل لجميع الخدمات للمواطنين في كل أنحاء البلد.

إننا نؤمن بأن العصر الرقمي في المقام الأول هو عصر الشفافية. وعلى أساس هذا الإيمان، أصبحت ألبانيا قبل عامين أول بلد في العالم لديه نظام مشتريات إلكتروني ١٠٠ في المائة بتصديق الأمم المتحدة. وأدى النظام إلى زيادة تعادل ستة أمثال في المشاركة في المناقصات العلنية، مما خفض تكلفة المشتريات بنسبة ٢٧ في المائة. واليوم أصبحت ألبانيا بلدا مستخدما للطريقة الإلكترونية في خدمات الضرائب، والجمارك، والقبول في الجامعات، وتسجيل مؤسسات الأعمال التجارية وسِجل الحالة المدنية. وتعتزم الحكومة توفير جميع تلك الخدمات في إطار مركز جامع في القريب العاجل.

إن الحكومة الإلكترونية والشفافية تعززان الديمقراطية، ويضمن القانون لدينا الوصول الحر من جانب جميع المواطنين إلى جميع القوانين والقرارات والنفقات العامة للحكومة. وخصصت الحكومة اعتمادا في الميزانية على مدى العامين الماضيين بهدف تعزيز دور المجتمع المدني يديره مجلس مستقل من المجتمع المدني.

وتقيم ألبانيا علاقات ممتازة مع البلدان المجاورة مباشرة، وبصفة عامة مع بلدان المنطقة. كما إننا نرغب في تطوير وتوطيد علاقات أقوى مع جمهورية صربيا. ويسعدني كثيرا أن أبلغ الجمعية العامة أن حكومة كوسوفو لديها إرادة على القدر نفسه من القوة في مجال علاقات حسن الجوار وأبدت التزاما حثيثا وجادا في عملية التفاوض في بروكسل. وقد أعلنت محكمة العدل الدولية في شهر تموز/يوليه الماضي في لاهاي أن إعلان الاستقلال من جانب كوسوفو كان في امتثال كامل للقانون الدولي.

وقد اعترفت أكثر من ٨٠ دولة بجمهورية كوسوفو، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاعتراف بجمهورية كوسوفو المستقلة، التي أصبحت، في الواقع، عاملا هاما للسلام والاستقرار والتعاون في منطقتنا. وأدعو أيضا صربيا، التي ذهبت إلى الجمعية العامة لتطلب رأي محكمة العدل الدولية، أن يتوافق موقفها مع قرار المحكمة، ومن ثم أن تظهر أنها تقبل وتحترم القانون الدولي في مجمله لا تلك الأجزاء التي تخدم قضيتها فقط.

وفقا لحزمة الرئيس أهتيساري، وبالتعاون الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو الأمنية الدولية وغيرهما من المؤسسات الدولية الموجودة في البلد، اعتمدت جمهورية كوسوفو ونفذت أعلى المعايير في المنطقة وخارجها فيما يتعلق بحريات وحقوق الأقليات.

ومن أكثر المشاكل إثارة للقلق بالنسبة للصرب في كوسوفو اليوم هي التوترات الناشئة والمدبرة لتحقيق مآرب قومية. إن التراث الثقافي الصربي في كوسوفو هو اليوم أكثر أمانا من أي وقت مضى. فهو تراث ثقافي ثمين لا بالنسبة للصرب في كوسوفو فحسب بل أيضا للألبان وجميع المواطنين الآخرين الذين يعيشون في كوسوفو، وكذلك بالنسبة لصربيا والمنطقة بأكملها وأوروبا بأسرها. وأود أن أطمئن ممثلي الدول الأعضاء لأن الخطر الوحيد الذي يواجه الصرب في كوسوفو هو استغلالهم لخدمة أغراض الماضي المرير التي يجب ألا تعود مطلقا.

وفي الوقت ذاته، إن العلاقات فيما بين الأعراق في جميع المناطق حيث يعيش الصرب والألبان معا في نفس المجتمعات المحلية جيدة للغاية. ومع ذلك، فقد حولت هياكل موازية تمولها بلغراد في البلديات الصربية الثلاث المتجانسة في شمال ميتروفيتسا، حيث لا تتواجد المجموعات العرقية الأخرى، إلى ملاذ آمن للجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بجميع أنواعه.

تعتزم حكومة جمهورية كوسوفو تنفيذ سيادة القانون في تلك المجتمعات المحلية والمشاركة في مراقبة فعالة للحدود والجمارك، امتثالا تاما للاتفاق الذي تم التوصل إليه في بروكسل ووثيقة أهتيساري. لكن تلك الجهود، لاقت مقاومة قوية من جانب الجماعات الإجرامية والعصابات المنظمة التي تبذل كل ما في وسعها لعرقلة حكم القانون، عن طريق الأسلحة وغيرها من الوسائل. أيدنا وسوف نواصل تقديم الدعم إلى حكومة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو في جهودها الرامية إلى تعزيز القانون والنظام في جميع أراضي جمهورية كوسوفو حتى يسود السلام والاستقرار.

وأدعو أيضا صربيا لبذل قصارى جهدها لإزالة العقبات أمام تدفق السلع عبر حدودها مع كوسوفو، واحترام الاتفاق الموقع هذا الشهر في بروكسل، الذي يمنع الحصار وينص على حرية الاستيراد والتصدير لكلا البلدين. نعتقد أن احترام الحدود الفعلية في البلقان شرط أساسي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. إن جهود بلغراد للحفاظ على هياكل موازية للسلطة قائمة في تلك البلديات

الثلاث تثبت أنها ما زالت تعتقد في إعادة تشكيل الحدود في منطقتنا على أساس هذه الفكرة الفاشلة والتي عفا عليها الزمن، فكرة البلدان المطهرة عرقيا ومفهوم صربيا الكبرى.

وقد اعتقلت جمهورية صربيا، وفقا للقانون الدولي، جزار البلقان، وإن جاء متأخرا، وكذلك مساعديه، وتلقت التقدير المناسب من المجتمع الدولي للقيام بذلك. ولكنني، أدعو صربيا للتعاون في البحث عن رفات ١ ٥٠٠ من الرجال والنساء والأطفال والمسنين الذين اختطفوا من منازلهم وذبحوا في أراضي صربيا، لمجرد أنهم كانوا ألباناً وإعادة تلك الرفات. من المهم جدا تطهير البلد من الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، ولكن من الأهم أيضا عدم إخفاء أو تغطية قبور ضحاياهم.

وفي هذا المقام، وصف الرئيس تاديتش أمس الاتهامات التي أثارها السيد ديك مارتي بشأن الاتجار المزعوم في الأعضاء وعمليات القتل الجماعي التي ارتكبها الألبان في إقليم ألبانيا بأنها حقيقة. بخصوص هذا التقرير، أود أن أذكر هنا موقف الحكومة الألبانية. تقرير ديك مارتي – وفقا لما رآه رئيس الإدعاء العام في صربيا فلاديمير فوكسيفيتش، الذي صرح بأن تقريره جاء كاملا في تقرير مارتي – هو في الواقع قص ولصق من تقرير فوكسيفيتش. يرى كل من يقرأ هذا التقرير أنه يثير العديد من الادعاءات التي لا تستند بأي حال من الأحوال إلى وقائع أو حقيقة ولكنه جاء بنية خبيثة.

تقرير ديك مارتي – أو دعونا نطلق عليه تقرير ديك مارتي/فوكسيفيتش – لا يخلص إلى حقيقة واحدة. ولا بد لي من توضيح أنه يجمع مذكرات كارلا ديل بونتي، التي يبدو أنها مشتقة من المصدر الفريد ذاته. في آلاف الصفحات من محاضر التحقيق مع سلوبودان ميلوسيفيتش واتهاماته ضد الألبان، لا توجد كلمة واحدة عن الاتهامات من جانبه بشأن الاتجار بالأعضاء أو مقابر جماعية في بلدي. الغرض من التقرير هو تحويل الانتباه عن قرار محكمة العدل الدولية لصالح استقلال كوسوفو.

ومع ذلك، طلبت حكومة ألبانيا رسميا من وفدها في مجلس أوروبا التصويت على تأييد التقرير لغرض وحيد وهو فتح الباب أمام تحقيق دولي شامل. وأرسلت حكومتي دعوة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ونحن نرحب بقبول البعثة للدعوة. وأؤكد للجميع هنا إن بلدي ستتعاون بشكل كامل مع البعثة وفرقة العمل التابعة لها من أجل كشف الحقيقة عن هذه الاختراعات. وعندما قرأت مذكرات كارلا ديل بونتي لأول مرة، ذكرتني بأغاثا كريستي. أريد أن يأتي فريق البعثة ويوضح كل شيء بشأن تلك الأوهام.

ورغم ذلك، حققت منطقتنا تقدما غير عادي، وبذلت جهودا للتعاون في بناء مستقبل مشترك في الاتحاد الأوروبي كل يوم. إن بلدي يبذل قصارى جهده ويستثمر بكثافة في البنية التحتية لإنشاء روابط جديدة، وطرق جديدة وخطوط اتصال جديدة مع جميع جيراننا. وأعتقد أن الوقت قد حان ليحاول الألبان والصرب البدء في أرشفة الماضي والتطلع لمستقبل مشترك من أجل مصالح شعوبهم.

ومن على هذا المنبر، قدم الرئيس عباس طلبه للجمعية العامة بشأن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مستقلة. وإذ تؤيد حكومة بلدي تماماً فكرة فلسطين مستقلة، إلا أنني أعتقد أن الأعمال الأحادية لن تساعد. ولذلك، أدعو أصدقاءنا الفلسطينيين لدعم بيان المجموعة الرباعية الذي أصدرته أمس ورسمت فيه خريطة طريق واضحة لمعالجة هذه القضية الأساسية لعصرنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد صالح بريشا، رئيس وزراء ألبانيا، من المنصة

## خطاب السيد نيكولا غروفسكي، رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اصطحب السيد نيكولاغروفسكي، رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أرحب بدولة السيد نيكولا غروفسكي، رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

**السيد غروفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز خصوصاً أن أخاطب هذا المحفل الهام وأن أتشاطر مع الجمعية مواقف جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فيما يتعلق بالقضايا المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة حالياً.

أولاً، أود أن أهنئ سعادة السفير ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه للمنصب المرموق رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، كما أهنئ الرئيس السابق، السيد جوزيف ديس، على رئاسته الناجحة للغاية للدورة الخامسة والستين. وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام بان كي - مون على إعادة انتخابه، معرباً عن ثقتي في أنه سيواصل العمل بإخلاص من أجل تحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة.

احتفلت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مؤخراً بالذكرى السنوية العشرين لاستقلالها. ولقد واجهنا العديد من التحديات والإغراءات، من بينها تحقيق الإعلان السلمي عن الاستقلال، والعمل بنظام سياسي جديد مع الاحترام الواجب للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، والتحول في نظامنا الاقتصادي ثم التعامل مع العديد من المشاكل الاجتماعية، وإعداد أنفسنا لنكون عضواً مسؤولاً وفعالاً في المجتمع الدولي، وتحمل الأعباء الإضافية التي تفرضها متطلبات وظروف عديدة.

وطوال هذا الوقت، كانت الأمم المتحدة شريكاً لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. واستناداً إلى دروس الأعوام العشرين الماضية، أدرك بلدي بشكل خاص قيمة الوساطة في التسوية السلمية للصراعات. ومقدونيا ترحب بالقرار الحكيم والحسن التوقيت باتخاذ دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية موضوعاً للمناقشة هذا العام.

إن غالبية الصراعات لا تندلع بين عشية وضحاها، وإنما يمكن التنبؤ بها وتكون هناك فرص واقعية لبذل جهود دبلوماسية فعالة للحيلولة دون نشوبها. وفي هذه الحالات، تكون الفرصة متاحة لأدنى تكلفة. وإذ نؤكد على سيادة الدول، علينا أن نراعي أنه تحين أوقات تحتاج فيها الدولة إلى خدمات الوساطة في حياد ورغبة من جانب الوسطاء لفهم لب المسائل ومساعدة الأطراف المعنية كافة على حل مشاكلها حلاً مقبولاً بشكل متبادل ومرضٍ قبل أن تتصاعد في اتجاه غير مرغوب.

ما فتئت الأهداف الإنمائية للألفية تمثل المعايير التي نحتاج إليها لتقييم نجاحنا. وبغض النظر عن الآثار الوخيمة للأزمة الاقتصادية العالمية، يجب ألا يضعف التزامنا بإنجاز تلك الأهداف. وأكبر الأزمات يحدث نتيجة الافتقار إلى الرؤية والتفاني. والتغاضي عن المشاكل أو إيجاد الذرائع لتبرير التقاعس عن العمل من أجل تحقيق أهدافنا إنما يزيد من الثمن الذي سيكون علينا أن ندفعه في المستقبل، ولن يُحسب ذلك

بالدولار أو باليورو فحسب، بل وبأرواح البشر، وهي الأكثر قيمة ولا تقدر بثمن.

وتغير المناخ أحد التحديات التي تتطلب حلاً فورياً وطويل الأجل. ومما يقلقنا، أنه نتيجة لتغير المناخ الناجم الذي تسببه أنشطة بشرية، تواجه أمم ودول بأكملها حالة من عدم اليقين يومياً. وعلى الرغم من أن جمهورية مقدونيا عانت من الآثار السلبية لتغير المناخ بحدة أقل، فإنها تود أن تعرب عن تضامنها مع البلدان الأكثر عرضة لهذه الظاهرة.

وفي الآونة الأخيرة، شهدنا العديد من الصراعات واضطراب السلام والأمن في مناطق مختلفة من العالم. واليقظة الديمقراطية، وخاصة فيما يسمى بالربيع العربي، تبين لنا مرة أخرى أن الديمقراطية لا يمكن فرضها، وأنها لا تنبع إلا من رفض الشعوب للديكتاتورية والأنظمة التي تناوئ مصلحة الشعب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

وما زالت الصراعات القديمة والمجمدة تشكل تحدياً عالمياً. ولم تُحسم بعد مشكلة إساءة استخدام البرامج المزمعة للاستخدام السلمي للطاقة النووية. والإرهاب والجوع الشديد بسبب الصراعات من بين أمثلة عديدة للتحديات الماثلة التي يتعين علينا إيجاد حلول فورية لها بغية تحسين الأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ويجب أن يكون البشر محور اهتمامنا، لا سيما في السياسات الوطنية وفي الأنشطة المتعددة الأطراف، بالطبع. وليس هناك ما هو أقيم من حياة الإنسان وكرامة البشر وحق الفرد في التنمية والرخاء والسعادة. إن البشر يتطلبون عملاً يحول إعلاناتنا ونوايانا الحسنة إلى أفعال. وعندما نطالب بأن تؤدي الأمم المتحدة الواجب الأخلاقي، فإننا نمارس ما نعظ به. وجمهورية مقدونيا ستواصل القيام بدورها كمشارك نشط في تحقيق أهدافنا المشتركة.

وهناك كلمات كثيرة يمكن أن أستخدمها لوصف بلدي، وكل كلمة منها ربما كانت مناسبة تماماً. ولكن، بداية، سأنتقي كلمة واحدة، وأنا مقتنع بأنها تصف جوهر بلدي وشعبي وتصور بوضوح كل جهودنا والشجاعة التي استجمعناها للتغلب على تحديات تاريخنا الحديث. وهي تصف بصورة جلية الصبر الذي واجهنا به كل العوائق التي فرضت علينا، وقد تغلبنا عليها وسنستمر في تذليلها على الصعيدين الاقتصادي والمؤسسي. وذلك بمجرد تأكيد هويتنا وتقديرنا لأنفسنا. إن هذه العقبات لم تفرض علينا لأي عمل من جانبنا، وإنما ببساطة لأننا من نحن ولأننا موجودون. تلك الكلمة هي ”المسؤولية“.

لقد تصرفت مقدونيا بشكل مسؤول. حصل بلدنا على الاستقلال عبر تاريخ لا يمكن وصفه إلا بالقسوة. وقدمنا تضحيات كبيرة من الأرواح والأحلام المهيضة. غير أن ماضينا ليس السبب الوحيد لتصرفنا على نحو مسؤول. فنحن في مقدونيا نؤمن بأن أمامنا مستقبل أوروبي وأن بإمكاننا أن نترك إرثاً عظيماً للأجيال القادمة. ولهذا السبب بالضبط، نحاول في مقدونيا اليوم إرساء قاعدة عريضة من الدعم وتوحيد كل قوتنا وقدراتنا حول فكرة جريئة تكون لمقدونيا بموجبها الريادة الإقليمية في الإصلاح الاقتصادي والتعليم والاستثمار والتكنولوجيا والابتكار؛ وفي حماية البيئة وحقوق الإنسان والحريات؛ وفي جميع مجالات الحياة العصرية. وأنا على يقين من نجاح وحدتنا، إدراكاً مني للوعي الشعبي الكبير والشعور بالمسؤولية في بلدي – وأذكر هنا كمثال كيف استجاب بلدي للأزمة الاقتصادية العالمية، حيث لم يهتز تضامننا وتجاوزنا الأزمة كلها بدون أن نواجه مشاكل كبيرة.

ولكن، عندما نتكلم عن مقدونيا، ينبغي ألا تغيب عن بالنا سمة أساسية أخرى بقيت معنا عبر آلاف السنين. ولأننا توارثناها عن العصور القديمة، فقد ساعدتنا تلك السمة على الاحتفاظ بتعدديتنا الثقافية كمثل أعلى.

ولقد تعايشت مختلف الثقافات والأديان والأمم بعضها مع بعض في بلدي على مر القرون. وبينما يرى العديد من الأوروبيين أن ذلك أمر مذهل وفريد من نوعه، فإن هذه الحالة بالنسبة إلينا نحن المقدونيين سائدة منذ عدة قرون. وإننا نهدف إلى الاندماج في البيئة السائدة، دون أي تشبّه أو انحلال. وخلافاً للعديدين الآخرين الذين يحاولون طمس الاختلافات خشية منهم على أسطورتهم الوطنية الخاصة بهم، نحن نفتخر بها ونعتبرها كنزاً لنا.

إن نظامنا غير مثالي، ولدينا الكثير من المسائل التي يتعين تسويتها. ومقدونيا على وشك القيام بتحول كبير، لن يحدث بين عشية وضحاها. ونحن، شأننا شأن كل دولة أخرى في العالم، لدينا الحق في أن تكون لنا هويّة، وأن نلتفّ حول أسطورتنا الوطنية. هناك في أسطورتنا مكان للمقدونيين، والألبان، والأتراك، والغجر، والصرب، والفلاش، والبوسنيين وغيرهم. وهناك مكان لجميع الذين يتقبلون فضائل اللاعنف، والعدل، والتعايش، والقدرة التنافسية الثقافية. لم يكن الغلو في الوطنية مهيمناً على أبناء شعبنا على الإطلاق. فالتعديلات الدستورية لعام ١٩٩٣ والتغيير في علَمنا أظهرا حسن نيتنا وانفتاحنا وتعاوننا. ومع ذلك، ينبغي عدم اعتبار إحساسنا بالمسؤولية ونضجنا بمثابة ضعف، ولا ينبغي أن يكونا سبباً للإساءة المستمرة من أي كان، لأن لدينا كرامة ونشعر بالاعتزاز. إننا نعرف من نحن وكيف سنعيش. نحن مقدونيون، ونتكلم اللغة المقدونية، واسم بلدنا جمهورية مقدونيا.

وبصفتي رئيساً لوزراء جمهورية مقدونيا، سأكون مقصراً إذا أهملت مسألة اسمنا وهويتنا واعتراض جارنا الجنوبي على كليهما. إنني لا آتي على ذكر ذلك لمجرد منصبي والتزامي تجاه شعب جمهورية مقدونيا، ولكن أيضا لأنه يتعلق مباشرة، بطرق عديدة، بمسألة الحل السلمي للصراع والدور الذي تؤديه الوساطة.

لا نحب أن نكون في وضع حيث تعارض دولة واحدة اسمنا وهويتنا، ونحن بالتأكيد لم نطلب ذلك. ولكن الحقيقة غالباً ما تكون منفّرة وقاسية ومرّة. والحقيقة أن جارنا الجنوبي يعترض على اسمنا وهويتنا؛ واعتراضه أصبح مشكلة لنا، فنشأ نزاع فريد من نوعه في العالم. إنه مفروض على أساس حاجة بلد واحد، جارنا، إلى احتكار اسمين، وتصميمه الاستراتيجي على أننا ينبغي ألاّ نكون موجودين مثلما نحن عليه.

لكم أن تتصوروا الدولة التي يجد مواطني بلدي أنفسهم فيها – يخضعون للابتزاز، مع تعريض تنميتهم وآفاقهم المستقبلية للخطر، ويمنع عليهم جارنا الجنوبي الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية – الأطلسية، لمجرد ما نحن عليه وما نشعر به. وأنا شخصياً، وجميع مواطني بلدي بالفعل، لا نستطيع أن نصدق أننا بتنا في وضع حيث يتعين علينا أن نحل نزاعاً مصطنعاً وسخيفاً. وأعتقد أن جميع الحاضرين يتعذر عليهم أيضاً إدراك ذلك على الإطلاق. أرجو من المشاركين في هذه الجلسة أن يتصوروا، لمجرد لحظة، أنهم في مكاننا، حتى يتبين لهم كيف يشعرون إذا طالبهم شخص بألاّ يكونوا، على سبيل المثال، فرنسيين أو ألماناً أو بريطانيين أو أمريكيين أو روسيين أو صينيين أو نيجيريين أو يابانيين أو أرجنتينيين أو أوروغويين أو كينيين. هذا هو الشيء الوحيد الذي أريده منكم، الشيء الوحيد الذي ألتمسه. إنني أطلب الدعم لوضع حد لهذا الأمر، حتى يتسنى لنا أن نكون ما نحن عليه. إننا لا نؤذي أحداً،

ولا نلحق الضرر بأحد. نحن نتفهم جيراننا وأصدقاءنا وكل الناس ونشعر إزاءهم بالتسامح والاحترام. إننا نحترم جارنا الذي ثمة نزاع معه، ونتفهم مخاوفه. ليست لدينا مطالبات، وليست لدينا أي نية لاحتكار اسم مقدونيا.

الرجاء مساعدتنا كي نشعر باعتزازنا وكرامتنا ونتجنب حلاّ يطيح بنا. إننا نسعى إلى الحل الذي لا يضر بمعنوياتنا، والاسم الذي يدل على التزامنا ورغبتنا وتصميمنا تجاه التعايش، والمجتمع، والفردية والهوية، فضلاً عن إحساسنا بالانتماء إلى العالم – هذا العالم الذي نبنيه، والذي نرسي فضائله، والذي نكافح من أجل مستقبله. المقدونيون شعب مسالم وهم يعملون، بمعية الوساطة، لحل النزاع مع جارنا بطريقة سلمية.

لقد قال رئيسنا الراحل، بوريس ترايكوفسكي، في خطاب ألقاه أمام برلمان جمهورية مقدونيا في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١:

”إننا نطالب بأن يعترف المجتمع الدولي بنا من خلال اسمنا – جمهورية مقدونيا – وليس من خلال اسم اشتقاقي مختلق. ولقد آن الأوان كي يعترف العالم بنا حسبما نسمّي أنفسنا، تماماً مثل أي بلد آخر ومواطنيه. وإلاّ، كيف تتوقعون منا أن نؤمن بقيمكم ومبادئكم ونواياكم إذا قمتم برفض حقنا الأساسي، وهو الحق في الهوية؟“

لحسن الطالع أن ثمة ١٣١ بلداً في مختلف أنحاء العالم اختارت الاعتراف بنا حسبما نسمي أنفسنا – جمهورية مقدونيا – ونحن نشكرها على ذلك. إننا نشكرها على موقفها المبدئي والثبات على قيم حماية الحقوق والمبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة نفسها. والمؤسف أننا لا نستطيع، بسبب ما هي عليه قوانين العالم، أن نُسمِّي بما نسمّي أنفسنا في هذه الهيئة بالذات. ولا يمكننا أن ننضم إلى المنظمات التي عملنا بجد لنصبح أعضاء فيها، وفي حالة منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الاوروبي، نلنا الحق في أن نكون جزءاً منهما. هذا، بصراحة، خطأ. ليست هناك كلمة أخرى له. إن ما يختار الآخرون القيام به – سلوكهم – متروك تماماً لهم.

إنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي أن أخاطب هذه الهيئة. نحن جميعاً قادة شعوبنا، ونحن جميعاً نمثلهم بأفضل ما لدينا من قدرات. ولكن يجب أن نلتزم مجدداً كقادة لشعوبنا أولاً، ولشعوب هذا العالم ثانياً. وإذا فعلنا ذلك، لأمكننا البقاء، ولأمكننا بناء عالم أفضل لأنفسنا ولأطفالنا ولأحفادنا وللأجيال المقبلة، وهو في نهاية المطاف ما يريده كل واحد منا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد نيكولا غروفسكي، رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، من المنصة

**خطاب السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا.

اصطحب السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد سبنسر** (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشيد بالسيد النصر على انتخابه

بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إنني أتعهد له هنا بدعم وفد بلدي دعماً كاملاً لجهوده الرامية إلى المضي قدماً بنجاح في تنفيذ جدول أعمال هذه الدورة. وأود أيضاً أن أشيد بسلفه، السيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، على قيادته.

وسأكون مقصراً بعض الشيء إن لم أعرب عن الإشادة بالأمين العام بان كي - مون على قيادته لمنظمتنا القيّمة. ويسرني أن أضم صوتي إلى أصوات رؤساء الدول والحكومات الآخرين الذين أثنوا على إعادة تعيينه لولاية ثانية مدتها خمس سنوات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وأن أتمنى له كل النجاح في سعيه الجريء لتطوير منظمة تكون فعالة وكفؤة على حد سواء، ويمكنها إحداث تغييرات مفيدة في العالم المعقد الذي نعيش فيه.

إن اختيار السيد النصر لموضوع المناقشة العامة، وهو ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“، لا يمكن أن يكون أنسب توقيتاً أو ملاءمة. فالوساطة إحدى الركائز الأساسية للمنظمة. ولئن كان صحيحاً أن الوساطة ينبغي ألاّ تكون الأداة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي بغية التخفيف من حدة الصراعات، هناك مع ذلك اهتمام متزايد بالوساطة واستخدامها كأداة فعالة من حيث التكلفة وواعدة في التسوية السلمية للتراعات، ومنع نشوب الصراعات وحلها.

بالإضافة إلى ذلك، إننا، كمجتمع الأمم، نوّهنا في مناسبات عديدة بالدور المفيد الذي يمكن أن تؤديه الوساطة في منع التراعات من أن تتصاعد لتصبح صراعات، ومن أن يزداد تصاعد الصراعات، فضلاً عن النهوض بحل الصراعات وبالتالي منع المعاناة البشرية والحد منها، وتهيئة الظروف التي تفضي إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، والإدراك في هذا الصدد بأن السلام والتنمية يعزز بعضهما بعضاً على نحو متبادل.

في المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين، دعوت، كما دعا آخرون، إلى سلام دائم في الشرق الأوسط (انظر A/65/PV.20). كما وجهت نداءً لتنفيذ القرار القائم على وجود دولتين، الذي يجعل إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ومع أن أياً من هذين المفهومين ليس جديداً، فإن أيا منها، للأسف، لم يقترب من مرحلة التطبيق. وعلى ضوء الحالة الراهنة للأمور، لا يندهشنّ أحد أن لجأ الشعب الفلسطيني إلى خيار مختلف - العضوية الكاملة في منظمتنا، أو، في عدم حصول ذلك، إجراء تصويت في الجمعية العامة يرفع مركز فلسطين من كيان مراقب لا يحق له التصويت إلى دولة مراقبة، وهو مركز يساوي مركز الكرسي الرسولي.

وكما قلنا في مناقشات سابقة، فإننا نظل ندعم دعماً كاملا تطلعات الشعب الفلسطيني وفكرة الحل القائم على وجود دولتين، الذي يعطي الشعب الفلسطيني الحق في حكم نفسه بنفسه وتحقيق إمكاناته الكامنة في دولة متصلة ذات سيادة. وعلى هذا الأساس، قررنا أن ننضم إلى الآخرين الذين قدموا من ذي قبل اعترافهم بالدولة الفلسطينية. ونعتقد الآن كما كنا نعتقد حينها أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية سوف يسهم في البحث عن حل متفاوض عليه للتراع الإسرائيلي الفلسطيني وفي إحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة، وسوف يؤدي في النهاية إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ودولة إسرائيلية آمنة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادلات متفق عليها للأراضي من أجل كفالة وجود حدود آمنة ومعترف به لكلا الجانبين.

العديد من الصراعات الجارية اليوم تغذيها التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فقد

أحدثت أسلحة الدمار الشامل الصغيرة تلك آثاراً مدمرة على البلدان في منطقتنا خلال العقد الماضي، وهي متورطة بصورة مباشرة في ما يرتبط بذلك من ارتفاع في معدلات الجريمة والعنف باستخدام الأسلحة النارية. وغني عن القول إن تلك الأسلحة لها آثاراً سلبية على الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا.

حدد كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي، في تقريرهما السنويين لعام ٢٠٠٧، منطقتنا باعتبار أن معدلات حوادث القتل فيها أعلى من أي منطقة أخرى في العالم. وأشارا كذلك إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تستخدم في أكثر من ٧٠ من حوادث القتل تلك. لم نسع أبداً لنيل تلك الصفة، التي لا يسعنا أن نرحب بها.

لذلك، في آخر مؤتمر قمة لنا في تموز/يوليه ٢٠١١، اعتمد زملائي رؤساء الدول في الجماعة الكاريبية أعلاناً بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وافقوا فيه، فيما وافقوا، على ما يلي:

”منح أقصى أولوية وطنية وإقليمية للأمور المتعلقة بمكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها“ و ”تكثيف واستدامة المشاركة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن تجارة الأسلحة“.

وأدعو الدول الأعضاء في منظمتنا إلى الانضمام إلى منطقتنا في هذا المسعى المشكور.

إن العديد من البلدان النامية قد أصبح مجرد وجودها كدول قابلة للحياة على المحك. فالأزمة العالمية المالية والاقتصادية لا تزال تهدد استدامة الديون في بلداننا من خلال تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي وما اضطررنا إلى من زيادة الاستدانة لتخفيف الآثار السلبية للأزمة.

إن التذبذبات الأخيرة في أسواق الأسهم الرئيسية في العالم لا تبشر بالأمل في انتعاش اقتصادي عالمي دائم في أي وقت قريب. والآن، أكثر من أي وقت مضى، إنْ كنا سنتغلب على الأزمة الحالية، فإننا بحاجة إلى آلية جديدة لإعادة هيكلة الديون السيادية وتسويتها، تأخذ في الحسبان الأبعاد المتعددة لاستدامة الديون.

هذه الأزمة الاقتصادية التي يبدو أنْ لا نهاية لها لم تؤثر على بلداننا اقتصادياً فحسب، بل أيضاً من خلال وجود الحواجز التجارية، فضلاً عن التمويل المضمّن في بعض تدابير مكافحة الأزمة التي اتخذها بعض البلدان المتقدمة النمو. الأهم من ذلك أن الأزمة قد أثرت على تنميتنا الاجتماعية، التي أدت، لا تزال تؤدي، إلى خسائر كبيرة في الوظائف وصعوبات في تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تعالج الفقر أو توفير الاحتياجات الأساسية. جميع تلك العوامل تهدد جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع أن بلدي قد أحرز تقدماً جيداً مع الولايات المتحدة في نزاعنا الجاري بشأن ألعاب القمار، فإننا نحث الولايات المتحدة على أن تظل ملتزمة بالتوصل إلى تسوية يتفق عليها الطرفان تعود بالنفع على اقتصادنا وتستطيع الولايات المتحدة تطبيقها.

وبما أن ثمة أشياء كثيرة على المحك، فسنستمر في سعينا لإيجاد منافذ للوصول إلى الأسواق في القطاعات الرئيسية وغير ذلك من الحوافز المبتكرة التي يمكن أن تتضمن الدعم المالي والتقني، والطب الشرعي، والمعدات والتدريب على التعامل مع الاتجار في المخدرات ولخلق وظائف لائقة للناس في أنتيغوا وبربودا.

إن بلدي ليس البلد الوحيد في منطقة البحر الكاريبي الذي يشهد صعوبات تتعلق بالتجارة مع الولايات المتحدة. فثمة حصار اقتصادي وتجاري ومالي أشد ضرراً تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وبالرغم من أن الأغلبية الساحقة من عضوية الأمم المتحدة دعت مراراً وتكراراً إلى رفع ذلك الحصار، فإنه مستمر بلا هوادة. وبوصفنا بلداً ملتزماً بقواعد نظام التجارة المتعدد الأطراف وبحرية التجارة والملاحة، وبوصفنا دولة ترفض قيام بلد بتطبيق قانونه الوطني خارج أراضيه، فإننا ندعو الولايات المتحدة إلى رفع حصارها الاقتصادي المفروض على الشعب الكوبي فوراً وبدون شروط.

في ٢٠، بعد ١١ عاماً تقريباً من اليوم الذي اعتمدت فيه جمعية الصحة العالمية، في خطوة تاريخية، الاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها بهدف خفض معدلات الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية، أقرت الجمعية العامة إعلاناً سياسياً (القرار ٢/٦٦) الذي دعا، فيما دعا إليه، إلى إطلاق الحملة الدولية لمكافحة الأمراض غير المعدية.

ومع أن ثمة الكثير مما يستحق الثناء في الإعلان، فإنا نشعر بخيبة الأمل لعدم التحقيق الكامل لبعض توقعاتنا الأصلية، ومن بينها هدف واضح لإطلاق الحملة العالمية لمكافحة الأمراض غير المعدية مصحوباً بوضع خريطة طريق. غير أننا نعتقد أن الإعلان، في حال طُبّق بصرامة، سوف يسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ليعلم الجميع أننا سنبذل قصارى جهدنا لكفالة عدم ضياع الزخم الذي تكون في ذلك الاجتماع.

قبل يومين، عقدنا اجتماعاً رفيع المستوى ليوم واحد احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان – خطة العمل المعترف بها دوليا لمكافحة العنصرية التي أقرت بالإجماع في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصر والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان، بجنوب أفريقيا. وإلى هذا اليوم، ما يزال الإعلان برنامجاً مبتكراً وموجهاً نحو اتخاذ الإجراءات بهدف مكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

إن هذه الذكرى العاشرة فرصة لتعزيز الالتزام السياسي بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وهي فرصة سانحة أيضاً للعودة إلى مسألة التعويضات عن العبودية، وهي مسألة رئيسية في أي مناقشة تجري عن العنصرية والاستعمار والفقر. لقد ناقشت أنتيغوا وبربودا مطولاً تركة العبودية والعزل العنصري والفصل العنصري الذي ارتكب ضد الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي مما أضعف بشدة من تقدمنا، بوصفنا دولاً ومجتمعات وأفراداً في الأطياف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبحصول العبيد الأفارقة وسلالاتهم على إنصاف من الإجحاف الذي عانوا منه، ستحرز الشعوب الكاريبية والأفريقية اليوم تقدماً هائلاً في عملية الالتئام الحقيقي للجروح.

إن من يؤثرون اتخاذ مواقف مخالف لذلك، إنما يحاجون بأن ضحايا العبودية ليسوا كضحايا المحرقة أو الضحايا الذين اعتقلوا خلال الحروب وثم تلقوا تعويضات، إذ في حالة العبودية لا الضحايا ولا مرتكبي جريمة العبودية على قيد الحياة اليوم، وأنه من غير المنصف تحميل المسؤولية لسلالات ملاك العبيد عن الأعمال التي ارتكبها أجدادهم.

وفي هذا الشأن، نعارض هذه المقولة بشدة. فمهما يكن من أمر، لا ينبغي لأحد أن يختلف في الرأي بأن العنصرية وتركات العبودية لا تزال تشكل حياة الناس المنحدرين من أصل أفريقي. وهكذا يجب أن تكون التعويضات موجهة نحو التعويض عن الأضرار التي ألحقتها

العبودية والعنصرية. لذلك نحض الدول التي كانت تمارس العبودية في السابق على أن تبدأ بعملية المصالحة بإصدارها اعتذارات رسمية عن الجرائم التي ارتكبتها تلك الدول أو مواطنوها خلال فترة ٤٠٠ سنة من تجارة الرقيق الأفريقية. وللمساعدة على عكس مسار الضرر الطويل الذي لحق بأجيال من الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي جراء تجارة الرقيق والاستعمار، فإننا نحض تلك الدول على أن تدعم اعتذاراتها بالتزامات جديدة بالتنمية الاقتصادية في الدول التي عانت من تلك المأساة الإنسانية.

لقد أعلنت الأمم المتحدة عام ٢٠١١ السنة الدولية للشعوب المنحدرة من أصل أفريقي. وطيلة العام ما برحت الدول والمجتمعات الأفريقية في الشتات تتخذ عدداً من المبادرات الرامية إلى تحقيق التمتع الكامل لتلك الشعوب بالحقوق الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية والمدنية والسياسية؛ والمشاركة والدمج في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع؛ وزيادة المعرفة واحترام تراثها وثقافتها المختلفة، مع التشديد الصريح على تشجيع التعددية ونُهج التنمية، وإقامة حركة عالمية تتمحور حول العنصر الأفريقي.

لقد حان الوقت للشعوب الأفريقية في الشتات للبدء بمساعدة أنفسها. والجزء الرئيسي في العملية يتمثل في عقد أول مؤتمر قمة للأفارقة في الشتات الذي سيلتئم في جنوب أفريقيا في منتصف عام ٢٠١٢. وسيوفر المؤتمر وعمليته التحضيرية برنامجاً لأبناء أفريقيا في الشتات لرسم سياسات اقتصادية تهدف إلى ضمان التعاون الاقتصادي المستدام فيما بين أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص ليتسنى تعزيز التنمية والأعمال التجارية الصغيرة والفرص التجارية في مناطق الشتات.

بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر سيبلغ كوكبنا معلماً هاما. ففي مكان ما على وجه الأرض سيولد الساكن الذي سيكمل عدد السبعة بلايين نسمة على الكوكب. سبعة بلايين نسمة! وهذا المعلم سيؤكد مجدداً تصميمنا بوصفنا مجتمعاً دولياً على تنفيذ سياسات إنمائية سليمة والنهوض بالحق والكرامة الثابتين لكل فرد. وإذ يأتي ذلك في خِضم الإعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، فإن عالماً يضم سبعة بلايين نسمة يذكرنا بالحاجة الماسة إلى إيلاء اهتمام لدينميات السكان إذا ما أردنا أن نتفهم احتياجات شعوبنا، والتخطيط الاستباقي لتحاشي الوقوع في مآزق التنمية، وتطوير سياسات تطلعية ترفع من شأن صحة وكرامة كل كائن بشري على وجه الأرض، بينما في الوقت نفسه نحمي الكوكب الذي نسميه وطننا.

إننا بقيامنا بالاستثمارات اللازمة لتطوير رأس مال بشري من نوعية جيدة، مع اتخاذ تدابير قوية بنفس القدر لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز نشط لدور المرأة والشباب في المشاركة في جميع مناحي الحياة، إنما نهيئ الظروف الممكنة لتحويل اقتصادات البلدان النامية من أجل استئصال شأفة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً. فالسياسات التي تستجيب لاحتياجات سكاننا لا تسهم فقط في اقتصادات دينمية ونامية بل شرط مسبق للتصدي للتحديات الضخمة المتعلقة بالحصول على المواد الغذائية، والطاقة، والمياه، والمرافق الصحية، وتغير المناخ والتحضر الذي يسير بخطى حثيثة والهجرة إلى الخارج. ولا يكفي مجرد التصدي لتحديات متوقعة؛ بل علينا أن نتخذ نهجاً إبتكارية واستباقية لاغتنام الفرص التي يوفرها عالم السبعة بلايين نسمة.

إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إذ تتأمل في تلك التحديات العالمية وتتصدى لها، عقدت

العزم على أن جعل مصائرنا متداخلة ببعضها البعض. وبوصفنا بلدان نامية علينا أن نوحد جهودنا وننسقها بطريقة منهجية وثابتة ومصممة. لقد فعلنا ذلك تماماً عندما أنشأنا مجتمع دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. تؤيد أنتيغوا وبربودا وتدعم بالكامل الأهداف والمثل العليا للجماعة، وتقر بالجهود التي قامت بها بلدان مثل المكسيك وفنزويلا وبالبرازيل وكوبا والدول الأعضاء الشقيقة في الجماعة الكاريبية لمساعدتها في خروج المنظمة إلى حيز الوجود.

نحن حاليا بصدد الإعداد لمؤتمر قمة هام يعقد في كاراكاس في فنزويلا في شهر كانون الأول/ديسمبر؛ ونعتزم إرساء الأساس لمجتمع من الدول دينمي واستجابي ومجدٍ؛ مجتمع يتشاطر التاريخ المشترك. سنحقق قدراً كبيراً من المكاسب بتوحيدنا بهذه الطريقة لإعادة تشكيل البرنامج، وبذلك نهيئ مزيدا من التوازن في سعينا إلى تحقيق السعادة والازدهار والسلام والديمقراطية في نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه.

وضمن منطقتي دون الإقليمية يوجد لدى البلدان الصغيرة النامية الثمانية التي تشكل منظمة شرق البحر الكاريبي إتحاد نقدي مشترك، ألا وهو الإتحاد النقدي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. وقد تأثرنا بصورة سلبية بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ونواجه عملية انتعاش طال أمدها. وقد تجلت مظاهر أثر الأزمة العالمية في انخفاضات شديدة في الدخل السياحي والنفقات السياحية وفي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات من الخارج. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لدينا بنسبة ٥,٧ بالمائة في عام ٢٠٠٩ ومن المقدر له أن ينخفض بنسبة إضافية ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، متأثراً بانخفاضات في القيمة المضافة في مجالات البناء، والتصنيع، والزراعة، والبيع بالجملة والتجزئة، والنقل والوساطة المالية. كذلك تركت الأزمة أثراً شديداً على مواقفنا المالية مع ما صاحب ذلك من زيادة في دين القطاع العام.

وعلى الرغم من تلك التحديات هناك جانب إيجابي. فبلداننا لديها نظم ديمقراطية حرة قوية وسيادة القانون فيها مصونة. ولدينا أيضاً منذ عام ١٩٧٦ عملة مستقرة مرتبطة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل صرف ٢,٧ دولار من دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي مقابل دولار أمريكي واحد. وإلى ذلك تعزى نسبة التضخم المنخفضة بالمقارنة بالبلدان الأخرى والثقة في النظام النقدي. واستجابة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والإقليمية. قام أعضاء منظمة شرق البحر الكاريبي بإعداد رد قوي جداً على تلك التحديات. وقد رفعنا من درجة الترتيبات الراهنة للدمج الاقتصادي إلى مركز اتحاد اقتصادي، وأبرمنا معاهدة جديدة بهذا الخصوص، وهي معاهدة باستير المنقحة الذي أنشأت الإتحاد الاقتصادي لدول شرقي البحر الكاريبي، وتم التصديق عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وقد وضعنا عدداً من الترتيبات المؤسسية التي ساعدتنا جيداً في معالجة آثار الأزمة طيلة السنتين الماضيتين. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدنا برنامج الثماني نقاط للاستقرار والنمو في بلدان منظمة شرق البحر الكاريبي. ويهدف ذلك البرنامج إلى استقرار اقتصادات المنطقة وتحويلها. وكجزء من البرمجة المالية، وضعنا أهدافاً مالية اعتمدها مجلس النقد ونشرها. والمقصود بالأهداف أن تنقل بلداننا إلى الطريق المفضي إلى تحقيق معدل دين إلى الناتج المحلي الإجمالي بواقع ستين في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

ومنطقتنا لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء تسبب الإيدز في وفاة ٣٠ مليون شخص وتيتم ١٦ مليون طفل منذ اكتشافه لأول مرة في عام ١٩٨١. ومنطقتنا لا تزال ملتزمة بتكثيف الجهود الوطنية لإيجاد الأطر القانونية والاجتماعية

وأطر السياسات التي تمكن من القضاء على الوصم والتمييز والعنف المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية وتعزيز الحصول على خدمات الوقاية من الفيروس والعلاج والرعاية والدعم بلا تمييز.

وبوصفنا دولة نامية صغيرة، يمكننا أن نستوعب بسهولة دعوة الرئيس إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فرغم كل شيء، ربما كانت تلك قضيته الرئيسية أثناء فترة رئاسته للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أن اختياره لتحسين الوقاية من الكوارث والتصدي لقي استحسانا لدينا. والزيادة في تواتر وشدة الكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن النشاط البشري والدمار الذي تخلفه في البلدان الضعيفة مثل بلدي لا يتركان لنا خيارا سوى إيجاد سبل لبناء قدراتنا لنكون مستعدين بشكل أفضل للصمود في مواجهة هذه الكوارث.

وفضلا عن الموضوع الرئيسي الذي اختاره الرئيس لهذه الدورة، فإننا نؤيد أيضا دعوته إلى التركيز على إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها لضمان أن تظل منظمتنا محتفظة بأهميتها وكفاءتها وفعاليتها وأن تكون قادرة على التكيف لمواجهة التحديات العالمية المتغيرة باستمرار.

وربما كان المجال الرابع الذي يركز عليه والمتمثل في التنمية المستدامة والازدهار العالمي هو المجال الذي يتيح أكبر نطاق للعمل الجماعي. ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢ سيوفر بالتأكيد محفلا للمجتمع الدولي لكي يجدد التزامه، في جملة أمور، بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق ضمان التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، على أن يكون الإنسان محور جهودنا.

ولم يعد بإمكاننا أن نتساءل عما إذا كان بوسعنا التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية والبيئية الهائلة التي تواجه كوكبنا، بل يتعين علينا أن نقدم بيانا بالكيفية المحددة التي سنتصدى بها لهذه التحديات. والأزمة الاقتصادية العالمية لا تزال تهز أركان نظامنا الاقتصادي: المصارف والمنشآت التجارية والحكومات والقطاعات الخاصة، وحتى أسرنا. والآن أكثر من أي وقت مضى، يتعين علينا زيادة الكفاءة والفعالية والتركيز في الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكون شفافة وقابلة للمساءلة على السواء لمساعدتنا على مواجهة طائفة التحديات الجغرافية – السياسية والإنسانية غير العادية: المجاعة في الصومال والأزمة المستمرة في هايتي وتوابع الربيع العربي والصراعات الجارية في بعض البلدان وعمليات الانتقال العسير في بلدان أخرى، بالإضافة إلى التحولات السياسية والاقتصادية والبيئية الأعمق التي تعيد تشكيل عالمنا.

وفي عالم يشهد تزايدا في عدم اليقين، تتجه شعوب العالم بأنظارها نحونا هنا، في هذه القاعة العظيمة للأمم المتحدة، للحصول على إجابات. ونحن نمثل أفضل أمل لهم من أجل بناء عالم يتمتع بالأمن والأمان وتسوده العدالة. ولا يمكننا أن نخيب آمالهم. ونعلم أن إنقاذ الكوكب سيتطلب منا أن نستثمر في البشر، لا سيما النساء والشباب. وسيتطلب منا أن نعيد التأكيد على الوقاية من الصراعات والكوارث الطبيعية على السواء، وسيتطلب منا تكريس جهود جديدة لمساعدة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من الحرب إلى السلام، ومن الحكم المطلق إلى الديمقراطية، ومن الفقر إلى الازدهار.

فلنظهر لشعوب العالم أننا على قدر هذه المهام الهائلة فعلا. وعندها، وعندها فحسب، سنكون قادرين على أن نقول: ”نعم، لقد فعلناها!“.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد وينستن بولدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا، من المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة الشيخة حسينة، رئيس وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الشيخة حسينة** (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أهنئ السيد النصر تهنئة حارة على انتخابه عن جدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأنا على ثقة بأننا سنحقق أهدافنا في ظل قيادته القديرة والدينامية. وأشكر الرئيس السابق جوزيف ديس على نجاح الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. كما أشكر الأمين العام بان كي - مون على الاختيار الحكيم لموضوع ''دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية'' للمناقشة العامة في هذا العام.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بجنوب السودان بصفته العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة وأهنئ شعب أحدث دولة تهنئة حارة على تحقيق حريته واستقلاله.

أعتقد أن السلام هو أساس التنمية. وأعتقد أيضا أن السلام يسود عندما تسود العدالة. ولذلك، فإن العدالة في الداخل والخارج أمر هام لضمان الوساطة السلمية في النزاعات وتسويتها سلميا. وقد كان والدي وأبو الأمة التي أنتمي إليها، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، الذي اعتنق مبدآي ''الصداقة نحو الجميع، وعدم إضمار الشر لأحد'' و ''التسوية السلمية للنزاعات''، يؤمن بذلك أيضا وأعلنه من فوق هذا المنبر قبل ٣٧ عاما.

وهكذا، فقد وجدت العدالة من أجل السلام مكانها في السياسة المحلية والخارجية لحكومتي وأسهمت في تعزيز المثل العليا العلمانية والديمقراطية والتقدمية لبنغلاديش. كما ساعد وجود أساس متين من سيادة القانون على التسوية السلمية للنزاعات مع جيراننا وشكل الأساس لمشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والتركيز على المفاوضات السلمية مكن بنغلاديش أيضا من الحفاظ على معدل نمو نسبته ستة في المائة في الناتج المحلي الإجمالي ومن خلق الآلاف من فرص العمل والحد من الفقر وتوسيع مشاريع شبكة الأمان الاجتماعي لتشمل الفقراء والمحرومين والمسنين والنساء المحرومات.

لقد تغير دور الأمم المتحدة منذ إنشائها. فصون السلم والأمن الدوليين يشتمل الآن على تحديات جديدة تتمثل في الصراع العرقي داخل الدول والإرهاب والجرائم عبر الوطنية وتغير المناخ والفقر وأمن الطاقة والمياه، فضلا عن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ومع ذلك، فقد عززت النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة الاعتقاد بأنها لا تزال أكثر الهيئات الدولية شرعية وأكثرها قبولا عالميا في القرن الحادي والعشرين، وهي تملك القدرة على تسخير الإرادة الجماعية العالمية اللازمة من أجل التسوية السلمية للنزاعات من خلال الوساطة.

ومن ثم، تشيد بنغلاديش بتقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189) لتشجيعه تحسين استخدام ولاية الأمم المتحدة في مجال الوساطة، وقد اشتركت في تقديم القرار ٢٨٣/٦٥ بشأن تعزيز دور

الوساطة في التسوية السلمية للتراعات وفي منع نشوب الصراعات وحلها.

شاركت بنغلاديش في العديد من مساعي الأمم المتحدة من أجل الديمقراطية والسلام والتنمية، لتبرهن على التزامها القوي بحل التراعات. ومن المحزن أن مساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بـ ٢٩٤ ١٠٢ من حفظة السلام في ٥٢ بعثة و ٣٦ بلدا قد أدت لفقدان أرواح ١٠٣ من أبناء بنغلاديش الشجعان. كما تتضمن مشاركتنا أيضا أول وحدة شرطة تابعة للأمم المتحدة في هايتي جميع أفرادها من النساء.

باعتبار بنغلاديش منسقا لحركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام، فإنها تدعو دائما إلى تعزيز التنمية وبناء السلام والدبلوماسية الوقائية في المجتمعات الخارجة من الصراعات. للأسف، ما زلنا ممثلين تمثيلا ناقصا إلى حد كبير على مستويات التخطيط و وضع الاستراتيجيات في إدارة عمليات حفظ السلام، وينبغي تصحيح ذلك على الفور. وبوصفنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نعزز بوعي الديمقراطية والعلمانية والعدالة وسيادة القانون، والمساواة من حيث الحقوق بين النساء والأطفال والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى. وبوصف بنغلاديش عضوا في الهيئات التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف واليونيسكو ومنظمة الأغذية والزراعة، فإننا ملتزمون بوضع القواعد والمعايير العالمية في ممارسات التنمية.

بما أنني أؤمن بأن العدالة تسهم في إحلال السلام، فقد توسطت في عام ١٩٩٧، خلال فترة ولايتي السابقة بصفتي رئيس الوزراء، في اتفاق إحلال السلام في تلال شيتاغونغ، للمجتمعات المحلية المهمشة في هذه المنطقة. أهمى الاتفاق، الذي تم التوقيع عليه بعد مناقشات مكثفة، الصراع المستمر منذ ٢٠ عاما، والذي أودى بحياة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص. وخلال الفترة نفسها، توسطت للتوقيع على معاهدة تقاسم مياه نهر الغانغس لمدة ٣٠ عاما مع الجارة الهند. خلال فترة ولايتي الحالية، قمنا خلال هذا الشهر بالوساطة ووقعنا مذكرات تفاهم مع الهند بشأن ترسيم حدودنا، وهي القضية التي ظلت معلقة طيلة ٦٤ سنة الماضية، مما تسبب في عراقيل في الحياة اليومية لشعب بلدي. إنني ملتزمة بتسوية جميع مشاكلنا مع الهند المجاورة من خلال المناقشة.

خلال فترة ولايتي الحالية وبعد وقت قصير من تشكيل الحكومة، تمثل واحد من أخطر التحديات التي واجهتها في تمرد قوات حرس الحدود لدينا، الذي أودى بحياة ٧٢ شخصا. غير أنني في ذلك الوقت أيضا اخترت التسوية عن طريق الوساطة، وبالتالي تجنب المزيد من الخسائر المحتملة في الأرواح. ونتيجة لذلك، أصبح لدي اعتقاد بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة. أنشأنا محكمة مستقلة للجرائم الدولية لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال حرب تحريرنا في عام ١٩٧١. ومعاقبتهم في نهاية المطاف سوف تعزز ديمقراطيتنا وتبين بأن الدولة قادرة على إنزال العقاب العادل بالمجرمين.

وبوصفنا دولة طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإننا نؤمن بولاية النظام الأساسي المتمثل في تقديم الجناة للعدالة. إنني ملتزمة تماما بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله، حيث أنني قد عانيت شخصيا من أعمال إرهابية. أذكر هنا بحزن عميق الاغتيال الوحشي لأبي، بانغاباندهو الشيخ مجيب الرحمن، أول رئيس لبنغلاديش و ١٨ من أفراد أسرتي المباشرين، بمن فيهم والدتي وثلاثة من إخواني، في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥. وأذكر أيضا الهجوم علي وعلى أنصاري بقنبلة يدوية في تجمع حاشد للسلام في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، والذي أسفر عن سقوط

٢٤ قتيلا وجرح نحو ٥٠٠. لقد نجوت بأعجوبة، لكنني أعاني بفقدان دائم للسمع.

أفكر كثيرا في جميع ضحايا الإرهاب، لا سيما ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك، إلى جانب الهجمات التي وقعت في أماكن أخرى من العالم. في الواقع، إذا أريد للسلام أن يسود، يجب تقديم هؤلاء الإرهابيين إلى العدالة.

تتبع حكومتنا سياسة عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب. هدفنا هو كسر العلاقة بين الإرهاب والتطرف والتشدد والقضاء على هذه الآفات جميعا في بنغلاديش، وهي دولة طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. في الوقت نفسه، نعمل على تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية، مثل اللجان المعنية بالانتخابات، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان، والإعلام، فضلا عن مؤسساتنا القضائية والتشريعية والخاصة بإنفاذ القانون، التي تشكل أدوات للقضاء على الإرهاب والتطرف.

نظرا لأن العدالة تؤدي إلى إحلال السلام والسلام حيوي لتحقيق التنمية، فإن سياساتنا توضع على نحو يضمن حقوق الشعب. ولدى السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نحقق أيضا تطلعات شعبنا. وجائزة الأمم المتحدة للهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتخفيض معدل وفيات الأطفال، التي تلقيتها العام الماضي، مثال على ذلك. نحن أيضا على المسار الصحيح لتحقيق الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف ٢ المتعلق بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، والهدف ٣ المتعلق بالمساواة بين الجنسين والهدف ٥ المتعلق بتخفيض وفيات الأمهات. وتتماشى استراتيجية الحد من الفقر لدينا مع الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدف إلى انتشال ١٢ مليون شخص من براثن الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

من أجل تحقيق التنمية، قمنا بإدماج تعليم المرأة في سياسة الدولة لدينا. هناك قول مأثور مفاده بأنك ”إذا علمت صبيا فإنك تعلم شخصا، أما إذا علمت فتاة، فإنك تعلم أسرة بل وأمة بأسرها“. لذلك، اعتمدنا خلال فترة ولايتنا الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١ سياسة وطنية لتنمية المرأة، جرى تنقيحها خلال فترة ولايتنا الحالية لجعلها أكثر ملاءمة. وتنص هذه السياسة على تمكين المرأة، ومشاركتها في صنع القرار، وحمايتها، وكفالة المساواة بين الجنسين. وتعليم الفتيات مجاني حتى الصف الثاني عشر، والإجراءات جارية لضمان إعفائهن من دفع الرسوم حتى التخرج.

بعد انتخابات العامة لعام ٢٠٠٨، ازدادت مشاركة المرأة في الحياة السياسية بفضل انتخابها لتشغل ٨٢٨ ١٢ مقعدا مخصصا في الهيئات الحكومية المحلية و ٦٤ امرأة في البرلمان الوطني. لدينا أيضا خمس نساء في مجلس الوزراء مكلفات بحقائب الزراعة والداخلية والشؤون الخارجية وشؤون المرأة والأطفال والعمل. ومناصب زعيم المعارضة ونائبه وبطبيعة الحال، رئيس الوزراء تشغلها جميعا نساء. للمرة الأولى في تاريخنا، انتخبت امرأتان رئيستين للجنتين برلمانيتين دائمتين. النساء يشغلن الآن مناصب رفيعة في المحكمة العليا والدوائر المدنية والشرطة والقوات المسلحة، وفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. تتلقى المشاريع التجارية للنساء أيضا دعم مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لتحقيق تعهدنا الانتخابي بإضفاء الطابع الرقمي على الخدمات في بنغلاديش وجعلها بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١، وهي سنة اليوبيل الذهبي لاستقلالنا، فإننا بصدد توسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء البلاد. وكانت هيلين كلارك مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معنا هذا العام لتشهد إطلاق الربط

الالكتروني من خلال ٥٠٠ ٤ مركز للمعلومات والخدمات لدينا، تقدم خدمة الإنترنت للملايين من المجتمعات المحلية في المناطق الريفية. لقد أنشأنا أيضا مركزا إلكترونيا للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية، يربط بين ٥٠٠ ٨ مكتب بريد، ومجمع للتكنولوجيا العالية، وقدرات الحوكمة الإلكترونية، وعملية لبناء بنية تحتية إلكترونية.

إنني أومن أن توفير الصحة للجميع شرط مسبق أساسي للتنمية. وتُقدم خدمات الرعاية الصحية الأساسية من خلال ٠٠٠ ١١ مركز صحي اجتماعي في المناطق الريفية، ويقدم كل واحد منها الخدمات إلى ٠٠٠ ٦ شخص. كما بدأت حكومتي مؤخرا بنشر الوعي بشأن مرض التوحد واضطرابات النمو لدى الأطفال. وفي تموز/يوليه الماضي، أطلقنا في دكا مبادرة الصحة العامة الشاملة المتعلقة بمرض التوحد لمساعدة المحرومين الذين يعانون من تلك الاضطرابات.

ولكن من أجل متابعة تلك الجهود وتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي، تحتاج أقل البلدان نموا، مثل بنغلاديش، إلى الدعم الدولي. ويتمثل ذلك الدعم في فتح الأسواق أمامنا، وإزالة الحواجز التجارية، والوفاء بتقديم المعونة الإنمائية الخارجية ومكافحة تغير المناخ. كما إن التعهدات التي قطعت في اسطنبول، في أيار/مايو الماضي، بشأن الزراعة والطاقة، والهياكل الأساسية، والمياه والهجرة من شأنها أن تعزز الاستقرار الاقتصادي في أقل البلدان نموا. وحان الوقت لتنفيذ التزامات الشركاء الإنمائيين في مونتيري، وباريس وبروكسل قبل اختتام جولة الدوحة بشأن التنمية. ويجب أن يستمر الدعم لتمكين أقل البلدان نموا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك الدعم أهمية خاصة لبنغلاديش في ظل التوتر الإضافي الناتج عن تغير المناخ. إن ارتفاع سطح البحر مترا واحدا، بسبب تغير المناخ، سيغمر خمس أراضينا، مما سيؤدي إلى تشريد ٣٠ مليون شخص. وسيشكل ذلك أكبر أزمة إنسانية في التاريخ. ولتلافي إضاعة الوقت، أعددنا خطة مؤلفة من ١٣٤ نقطة لتخفيف الآثار والتكيف، وتتضمن تجريف الأنهار، وتشجير ٢٠ في المائة من الأراضي، وزيادة الإنتاج الغذائي من المحاصيل المتنوعة المتكيفة مع تغير المناخ، وغير ذلك. كما إننا أنشأنا صندوقا استئمانيا لتغير المناخ برأسمال قدره ٣٠٠ مليون دولار من أموالنا الخاصة، وصندوق بنغلاديش للقدرة على مواجهة تغير المناخ برأسمال ١١٠ ملايين دولار بتمويل المانحين.

ويتكلم البنغالية أكثر من ٣٠٠ مليون شخص عبر العالم. إنني أناشد الدول الأعضاء بدعم اقتراحي بشأن الإعلان عن البنغالية بوصفها واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة. كما أدعو إلى دعمها للقرار السنوي الرئيسي المقدم من بنغلاديش المتعلق بثقافة السلام، الذي شرعت في تقديمه عام ٢٠٠٠، أثناء فترة رئاستي الأولى لمجلس الوزراء.

وخلال تجربتي في السياسة على مدى نصف قرن، ظللت دائما داعية للسلام. وأومن في أن السلام يمكن تحقيقه من خلال القضاء على الظلم، الذي يشمل القمع وانعدام سيادة القانون، وعدم المساواة، والتفاوت الاقتصادي، والحرمان والفقر، وقمع تقرير المصير، والحرمان من العلمانية والتعددية العرقية، وإهمال مساواة المرأة في الحقوق، والتهميش وانعدام الشفافية والمساءلة للحكومات. وأدت أشكال الظلم تلك، وفقا لبرنامج أبسالا لبيانات الصراع، إلى خسارة خمسة ملايين من الأرواح في الفترة من ١٩٦٤ إلى ٢٠١١. إنني أومن بأنه كان من الممكن تلافي تلك الوفيات من خلال تعزيز آليات الوساطة للأمم المتحدة وعبر وضع الناس في محور السلام والتنمية.

وفي حقيقة الأمر، ألهمتني خبرة حياتي أن أضع نموذجا جديدا للسلام، على أساس تمكين الناس. إنها خطة متعددة الأبعاد تناصر الديمقراطية وتضع تمكين الناس في الصدارة وتشمل ستة مضاعِفات متآزرة لتعزيز السلام. وهي أولا، القضاء على الفقر والجوع؛ ثانيا، الحد من عدم المساواة؛ ثالثا، تخفيف الحرمان؛ رابعا، شمول الأشخاص المستبعدين؛ خامسا، القضاء على الإرهاب.

وقد أطلقت عليه اسم نموذج التمكين. وهو يكرر التأكيد على ضرورة معاملة جميع الناس بالتساوي، ويؤكد على تمكين الناس وتعزيز القدرات البشرية من أجل تحقيق السلام.

ويمكن تحقيق الازدهار عبر إزالة الظلم وانعدام التمكين في بيئة سلمية. ويمكن تحقيق ذلك من جانب فرادى الدول، وأحيانا بإرشاد الأمم المتحدة. فلنحاول جميعا اختبار ذلك النموذج لتمكين الناس، الذي أومن أنه ينطوي على إمكانية تحويل عالم السبعة بلايين إنسان إلى ذاك العالم الذي يمكن فيه لأحيالنا القادمة الازدهار والعيش حياة رغيدة.

أسأل الله أن تعيش بنغلاديش إلى الأبد. وعاشت الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة

## خطاب السيد فروندیل ستیوارت، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني في بربادوس

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني في بربادوس.

اصطحب السيد فروندیل ستیوارت، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني في بربادوس، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد فروندیل ستیوارت، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني في بربادوس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد ستيوارت** (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أعرب عن تحياتي للرئيس وأن أتقدم إليه بتهاني حكومة ووفد بربادوس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إن من يعرفون منا المعايير الرفيعة التي يلتزم بها بشكل اعتيادي يتوقعون بثقة أنه سيوجّه مداولات هذه الدورة بالهدوء والمهارة المعهودين. ومن المناسب أن أشيد أيضا بسلفه في المكتب، السيد جوزيف ديس، على رباطة الجأش التي أدار فيها مداولات الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

ويسعدني كذلك أن أهنئ السيد بان كي - مون على إعادة انتخابه أمينا عاما. وأنوه بالعمل الرائع الذي اضطلع به خلال السنوات الخمس الماضية، وأتمنى له النجاح في الفترة الثانية.

ويسعدني بشكل خاص أن أتقدم بالتهاني لحكومة وشعب جمهورية جنوب السودان على تحقيق الاستقلال. وأود بالنيابة عن حكومة وشعب بربادوس أن أكرر التأكيد على دعمنا وتضامننا تجاه قبول جنوب السودان بوصفها العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة.

إنها لسعادة حقيقية لي أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي رئيس وزراء بربادوس. إن الوفاة المفاجئة لسلفي

قبل ١١ شهراً قد وضعت على عاتقي المسؤولية الأولى عن السعي لتحقيق المُثُل التي التزمت بها بربادوس في الداخل والخارج.

وقبل ٤٥ عاماً خلت، عبر أول رئيس لوزرائنا عن موقفنا في خطابه الأول أمام هذه الجمعية، على النحو التالي:

”إن شعب بربادوس لا يرسم خطاً يفصل بين شؤونه الداخلية وسياسته الخارجية. إنه يسعى في ترتيباته الداخلية إلى إقامة مجتمع عادل. ويؤكد في دستوره على احترام سيادة القانون؛ ويعرب أيضاً عن اعتزامه إرساء وصون مجتمع يمكِّن كل مواطن من أداء دوره في الحياة الوطنية بأقصى طاقته ... ونرسم طريقنا الداخلي على هذا النحو، فلا مصلحة لدينا في وضع سياسة خارجية تتعارض مع أهدافنا الوطنية ... إننا لا ندعو إلى دبلوماسية القوة، بل ندعو إلى دبلوماسية السلام والرخاء.“ (A/PV.1487، الفقرات من ٧٥ إلى ٧٨)

وبطبيعة الحال، وقعت تطورات عديدة منذ ذلك الحين. والعالم الذي نعرفه اليوم يختلف إلى حد كبير عن عالم ١٩٦٦، ومع ذلك، ما فتئنا نؤمن برؤية آباء استقلالنا. ولذلك، فإن مهمتي في مخاطبة الجمعية العامة بشأن مسائل السياسة الخارجية تأتي على طرفي نقيض، فهي مهمة سهلة وصعبة في نفس الوقت. سهلة لأننا ما زلنا نتمسك بمبادئنا الأساسية؛ وصعبة لأن علينا الآن أن نطبقها في عالم يزداد تعقداً وتقلباً وخطورة.

وإذا كنا بحاجة إلى أي دليل على أننا نعيش في عالم مترابط، ففي الهبوط الاقتصادي الحالي تذكرة مؤلمة بذلك. وعندما تهتز اقتصادات كبيرة، مثل اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد الأوروبي، يمكن أن نتخيل الأثر الذي تخلفه أسوأ أزمة منذ الكساد الكبير على المجتمعات الهشة الصغيرة مثل مجتمعات البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

ونحن في بربادوس قد اخترنا مواجهة العواصف الاقتصادية التي تعصف بنا معتمدين على حسن تقدير شعبنا بالتلاحم في وقت الخطر. ودخلت حكومة بلدي في شراكة مع مجتمع الأعمال والحركة النقابية لضمان أن يبقى تسريح العمال والمطالبات المتعلقة بالأجور في حدها الأدنى كيما يكون هناك تقاسم عادل للمكاسب والآلام على السواء. ونحن ملتزمون بحماية الأكثر هشاشة في صفوفنا لاقتناعنا الراسخ بأن الأمة أكثر من مجرد اقتصاد، بل هي مجتمع أيضاً.

وتتمثل المفارقة المؤلمة في أن الانحسار الحالي كان يمكن تفاديه لو كبحت الشركات جماح جشعها وبقي إشراف الحكومات وقواعدها التنظيمية على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية أكثر صرامة وقوة. وهذا يؤكد الحاجة العاجلة إلى هيكلة جديدة للنظام المالي العالمي بما يقلل من احتمالات الترنح من أزمة إلى أخرى، ويرسي الأساس لانتعاش اقتصادي سلس ومتوازن يتجنب التشوهات الاجتماعية الكبيرة التي نشهدها. فالانتعاش الذي يأتي على حساب الأفقر والأضعف في مجتمعاتنا لا ينبئ باقتصاديات غير مستنيرة فحسب، بل ينطوي على سياسات بالغة الخطورة كذلك.

ونحن في بربادوس رحبنا بازدهار الاقتصاد العالمي في العقدين الماضيين، طالما أنه كان يحمل في طياته إمكانية تهيئة الرخاء لجميع الأمم. ولكن، لن تتحقق قدراته إلا إذ حكمنا تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي تزداد تقلباً بقواعد منصفة وشفافة. ولدى وضع إطار منتظم للتعاملات المالية والاقتصادية العالمية، فإننا نحث المجتمع الدولي على تطبيق المبدأ الذي عبر عنه أرسطو قبل زهاء ٢٠٠٠ عام بضرورة المساواة بين المتساوين والتناسبية بين غير المتساوين.

وترى بربادوس أن الطريق إلى الرخاء يكمن في انفتاح الاقتصادات والمجتمعات والحكومات، وهي تهيئ نفسها دائماً للتنافس كمركز عالمي للمال والأعمال تحكمه القواعد ويتسم بالشفافية الكاملة.

مع ذلك، وللأسف الشديد، فإننا نرى الأغنياء والأقوياء وقد دأبوا على تغيير قواعد اللعبة باستمرار لصالحهم وبما يضر بنا. وهذا انتهاك لمبدأ التنافس الشريف والمنطق السليم، حيث يجري نقل قوائم المرمى أثناء اللعب. وأرجو أن أكون واضحاً في هذا الشأن، فإننا لا نطلب صدقة، وإنما نطالب بالعدل.

غير أن أياً من الدول الممثلة في هذه الجمعية لن يتمتع بالرخاء المستدام إذا استمرت الإساءة للبيئة التي من واجبنا المقدس حمايتها للأجيال القادمة. وتتمثل الحقيقة المزعجة في أن نجاح الأهداف الإنمائية للبشرية يعتمد على قدرة كوكبنا على تحمل أنشطة استهلاكنا وإنتاجنا. لذلك، علينا أن نتوخى الحذر في كيفية استخدامنا للوقود الحفري بأنواعه، ومستويات انبعاث الكربون والمعالجة غير المنظمة للنفايات. لقد بدأ الكوكب يحتج الآن من خلال تغييرات جذرية في المناخ واحتمالات ارتفاع مستوى سطح البحر. بل إن بقاء الدول الجزرية الصغيرة مثل تلك الواقعة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ يمكن أن يتعرض للخطر ما لم نوقف الاتجاهات الحالية أو نعكس مسارها.

لقد ظلت بربادوس مشاركاً فعالاً في الحركة البيئية منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعقود في ريو في عام ١٩٩٢. ونحن نعتز باستضافتنا لأول مؤتمر عالمي بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة في عام ١٩٩٤، وما فتئنا نعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى لتحديث وتحسين برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذهما. ونواصل العمل أيضاً من أجل نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢.

وإنه من دواعي الشرف الكبير أن يُطلب مني الانضمام إلى الفريق الرفيع المستوى للأمين العام المعني بالاستدامة العالمية. وهذه مهمة لا ينكر أحد صعوبتها، حيث طُلب إلينا إعداد مشروع للنمو الاقتصادي والرخاء يركز على القضاء على الفقر، مع ضمان مزيد من المساواة والإشراك والحد من الآثار المدمرة للأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية والبيئة. والعمل في هذا الفريق يجري بسلاسة، وأؤكد للجمعية أن زملائي وأنا قد قبلنا مواجهة هذا التحدي بسرور.

في غياب السلام والأمن، يصعب تهيئة وصون الظروف الاجتماعية التي تعد شرطاً أساسياً للتقدم الاجتماعي والرخاء. وصراع الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين الذي طال أمده قد أصبح أمراً شاذاً ويبعث على القلق في عالم شهد حل الكثير من النزاعات الأخرى سلمياً. هو أمر شاذ لأن الجميع يعرف ما هو الحل. وهو أمر يبعث على القلق لأن الشيء الوحيد الذي يحول دون حل المشكلة يتمثل في التصارع المؤسف بين تيارات سياسية مختلة على الصعيد الداخلي.

إن لدولة إسرائيل الحق في الوجود، ولشعبها الحق في العيش في أمن، مع الاعتراف الكامل وغير المتنازع عليه من بقية العالم. وفي الجانب الآخر، يحق للفلسطينيين أيضا التمتع بثمار الازدهار في دولتهم ذات السيادة. وهناك أمور أخرى كثيرة في هذا الصراع، ربما تكون قابلة للتفاوض بشأنها، ولكن ليس من بينها هاتان الفرضيتان، قطعاً. وظلت الأراضي المقدسة طوال قرون، موضعاً لآمال البشرية. وقد حان الوقت الآن لكي تصبح رمزا، ليس لانقسامات البشرية، بل لوحدة الإنسانية. ولن يتحقق هذا الأمر إلا إذا

ما تم إنهاء انتظار الفلسطينيين الطويل والمخزي كي يكون لهم وطن.

وفي سياق مماثل، تقبل حكومة وشعب بربادوس، قبولاً كاملاً، كوباً بصفتها شريكاً هاماً في منطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ١٩٧٢، التزمت بربادوس وشعبها، بسياسة الشراكة البناءة مع حكومة وشعب كوبا. وتحترم بربادوس الحقوق السيادية لكوبا، وتدعم بشكل لا لبس فيه، اندماجها الكامل في نصف الكرة الجنوبي. ولا ترى بربادوس أن إجراءات، مثل الحظر الاقتصادي الذي دام لعدة عقود، بهدف عزل كوبا، أو أي تدابير أخرى، تسبب مزيداً من الصعوبات للشعب الكوبي، ستسهّل عملية الاندماج الكامل، التي نرى أنها ضرورية ومرغوبة على حد سواء. وبالتالي، يرى وفد بلدي أن الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا، تجاوز جدواه بمدة طويلة، وأنه ينبغي أن يرفع.

ولا تزال بربادوس ملتزمة أيضا بدعم تنمية وتقدم الشعب الهايتي. وبالنسبة لوفد بلدي، فإن إعادة إعمار هايتي، بما في ذلك إعادة بناء مؤسساتها الديمقراطية، لا تزال تشكل أولوية قصوى. ونحن نؤيد تأييدا كاملا النداء الذي وجهه رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية، إلى المجتمع الدولي في شهر تموز/يوليه بشأن الوفاء بتعهداته المتعلقة بتمويل إعادة إعمار هايتي، في أعقاب الدمار الذي أحدثه الزلزال الذي شهدته في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

والإرهاب، سواء كان مصدره الدول، أم الجهات الفاعلة غير الحكومية، يمثل اعتداءً على ما عرفناه دائماً، كونه القيم الأساسية للمنظمة. وأتكلم هنا، عن سيادة القانون، وحماية المدنيين؛ والاحترام المتبادل بين الناس من مختلف الأديان والثقافات، والحل السلمي للصراع.

ومن وجهة نظر وفد بلدي، فإنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة الإطار المُتَصَدِّر قبل أي شكل آخر، لتحقيق أمننا الجماعي ضد الإرهاب، لأننا على قناعة بأن الإرهاب قد ينشأ عن ظروف انعدام الأمن والحرمان، وأنه ينبغي عدم قبوله أو تبريره على أنه سعيٌ لتحقيق أي غاية كانت على الإطلاق.

وعليه، تواصل بربادوس دورها، بوصفها شريكا فاعلا وملتزما في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وغيره من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. فقد شهدنا على نحو مباشر، الآثار الوخيمة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على مجتمعاتنا. والتزم رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في مؤتمر القمة الذي عقدوه في تموز/يوليه ٢٠١١، بإعطاء الأولوية الوطنية والإقليمية القصوى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، والقضاء عليها.

وبالتالي، فإن لدينا مصلحة كامنة في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، الذي سيعقد في عام ٢٠١٢. وسنواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق الهدف النهائي المتعلق بإبرام معاهدة ملزمة قانونا، قوية وشاملة لتجارة الأسلحة، ومن شأنها أن تفرض أعلى المعايير الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

لقد تغير الكثير منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وتعتبر بعض التحديات العالمية التي نواجهها اليوم، مثل أوبئة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض غير المعدية، وتغير المناخ، وتنامي الاتجار غير المشروع، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، تحديات جديدة. أما التحديات الأخرى، بما في ذلك الفقر المدقع، والإبادة الجماعية، والإرهاب، والصراعات الأهلية، فهي تحديات قديمة. ومع ذلك تظل الحاجة إلى الأمم المتحدة ملحة بذات القدر الذي كانت عليه وقت تشكيلها. وفي

حين تتسم الأمم المتحدة بكونها منظمة للدول ذات السيادة، فهي موجودة لخدمة احتياجات جميع شعوب العالم.

وبالتالي، فنحن بحاجة إلى التذكير المستمر بأنه إذا كان يحق لشاب مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويواجه التمييز اليومي، التصويت لاختيار حكومة بلده، فهو ليس حراً بحق. والمرأة، حتى وإن كانت تكسب قوتها بشكل مريح، ولكنها تعيش في هلع يومي من العنف، ولا رأي لها في الطريقة التي يدار بها بلدها، فهي ليست حرة حقا. والشاب، حتى وإن كان يتمتع بحرية التعبير والتجمع، ولكنه يموت جوعاً، فهو ليس حراً بحق. فحرية العيش بكرامة، والحرية من الخوف، والتحرر من العوز،ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها بعض. وفي الواقع، فإن لجميع الناس، أينما كانوا، حقاً في الأمن والتنمية.

وعليه، فإنه ينبغي علينا بصفتنا دولاً أعضاء، أن نلزم أنفسنا مجدداً، بتحقيق مُثُل المنظمة، واضعين في الاعتبار أن الالتزام بتحقيق ما هو عملي وممكن، يمكن أن يكون في بعض الأحيان، وسيلة لتحقيق المُثل العليا. وبربادوس على قناعة بأن هذا النهج، يشكل وسيلة ناجعة لإنفاذ عزم مؤسسي الأمم المتحدة ''لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب'' و ''أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح''.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي لبربادوس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فروندیل ستيوارت، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي لبربادوس، من المنصة.

## خطاب السيد محمود جبريل، رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا.

اصطحب السيد محمود جبريل، رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة:** من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد محمود جبريل، رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة باسم ليبيا الجديدة، باسم ليبيا الحرة.

**السيد جبريل** (ليبيا): بدايةً، أود أن أتقدم بجزيل الشكر لسفير دولة قطر الشقيقة، لانتخابه رئيساً للجمعية العامة لهذه الدورة. كما أتقدم بالشكر ذاته للسيد بان كي - مون، لإعادة انتخابه أميناً عاماً للأمم المتحدة، لولاية ثانية.

أقف في هذا اليوم أمام حضراتكم، إجلالا وترحّماً على أرواح شهداء بلغ تعدادهم الثلاثين ألفاً ونيفا، ضحوا بأرواحهم في بلادي، ورووا بدمائهم الطاهرة ثرى وطنٍ أبيٍ أشم، ليكتبوا تاريخاً جديداً لليبيا الجديدة. وإنني بالقدر ذاته، أنحني إجلالاً لأمهات، شعرن وأدركن اليوم فقط، أن تضحيات أبنائهن كانت أمراً مستحقاً. ولو تكررت الأحداث نفسها لفعل الأبناء والأمهات والآباء الشيء ذاته، ليكتبوا هذا التاريخ الجديد. وأود باسمكم جميعاً، أن أحيي من هذا المنبر، جميع الشهداء، وأن أترحم على أرواحهم، وأن أحيي كل الآباء والأمهات في ليبيا، وأن أحيي الجرحى الذين يرقدون بالآلاف في المستشفيات العديدة، داخل ليبيا وخارجها.

قبل عامين مضيا، وقف أمامكم، في هذه القاعة ذاتها، وفي هذه البقعة ذاتها، معمر القذافي، ليمزق ميثاق الأمم المتحدة، في عرض مسرحي هزيل، مليء بالاستخفاف بقيم المجتمع الدولي. وحتى وإن كانت لدينا بعض الملاحظات على ميثاقٍ، أو على بعض القواعد والإجراءات التي تحكم

سير عمل المنظمات الدولية، فلا يليق إطلاقاً أن يتم التعامل معها بذلك الشكل، وبتلك العروض المسرحية التي أساءت إلى الشعب الليبي، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى رئيس الجمعية العامة، بل أساءت إلى المنظومة الدولية كلها.

واليوم أقف أمامكم، لأشهد العالم أن ليبيا الجديدة قد بدأت في التشكل: ليبيا التي ترنو إلى المستقبل، ليبيا التي تملك رؤية تنموية لإعادة بناء ذاتها، ليبيا التي تسعى إلى لملمة جراحها، وتسعى إلى أن تسمو فوق جراحها، وأن تمد أيديها إلى العالم كله، لتعيد بناء ذاتها، ولتصحح تاريخها.

وتتمثل رؤية ليبيا الجديدة في دولة مدنية ديمقراطية، يسندها دستور واضح جلي، يحدد الحقوق والواجبات، ولا يفرق في المواطنة بين ذكر وأنثى، أو بين طائفة وأخرى، أو بين تيار سياسي أو آخر، بين شرق أو غرب، سواء كان ذلك بدواعٍ إثنية أم غيرها.

فكل أبناء ليبيا وبنات ليبيا أبناء لهذا الوطن الذي آن له أن يلملم جراحه، وأن يعيد بناء ذاته، بعد غيبة استمرت أكثر من ٤٢ عاماً عن المشهد الدولي، كي يكون طرفاً فاعلاً يستطيع كغيره من دول الأرض، أن يسهم في بناء الحضارة البشرية.

ونحن لا ندعي أننا نملك حلولا سحرية، كما ادعى معمر القذافي عندما نظر إلى نفسه في المرآة فجأةً، فاكتشف أنه رسول للعناية الإلهية، يملك حلولا لكل مشاكل الأرض، إلا مشاكل ليبيا.

فليبيا على مدى ٤٢ عاماً، لا يزال أكثر من خمس سكانها يعانون الفقر، ولديها نظام تعليمي هو الأسوأ في المنطقة، ولديها خدمات صحية هي الأكثر تردياً في المنطقة، ولديها بنية أساسية متهالكة، وتتجاوز البطالة فيها الـ ٣٠ في المائة من شبابها. تلك هي الحلول التي قدمها القذافي للأسرة الدولية، وليبيا أكبر شاهد تنموي على ذلك.

إن ليبيا الجديدة التي نتحدث عنها، لم تأت من فراغ، بل روتها دماء الشهداء والضحايا والجرحى. ففي السابع عشر من شباط/فبراير الماضي، انطلق الشباب الليبي ليفتح صفحة جديدة في تاريخه. وانطلق من ورائه الشعب الليبي كله، شيباً وشباباً، نساءً وأطفالاً يدعمونه بالرخيص والغالي. فكل أبناء وبنات ليبيا ساهموا في صنع هذه الصفحة، ولا أحد يدّعي قيادته لهذه الثورة، ولا أحد يدّعي ملكيته لها، إلا الشعب الليبي وحده.

وفي الأسبوع الأول من آذار/مارس الماضي، انطلق عمل مواز للعمل الذي انطلق على الأرض من قبل ثوارنا في كل مدن ليبيا. فقد انطلقتُ وزملاء لي، في فريق يسعى ليلاً ونهاراً من أجل إيجاد وتقديم الدعم السياسي، وشرح القضية العادلة لشعبنا على الأرض الليبية: ليشرح الطغيان والديكتاتورية، وليشرح الحرمان من أي جهد تنموي طيلة ٤٢ عاماً. وقد استجابت دول صديقة وشقيقة لهذه الدعوى، ولهذا الصراخ، ولهذه الأيدي الممدودة، التي تطالب العالم بأن يمد يده لمساعدتنا على رفع الظلم عن أنفسنا.

فباسمكم جميعاً وباسم الشعب الليبي أيضاً، أتقدم بالشكر من هذا المنبر، لكل الدول الصديقة، ولكل الدول الشقيقة، ولجميع المنظمات الإقليمية، وللأمم المتحدة على قراريها ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) اللذين كانا فاعلين في إزالة الظلم، وحماية المدنيين، ومنع مجازر بشرية أخرى تحدث في بلادي.

وبهذا الجهد الدبلوماسي المتواصل، يحق لي اليوم أن أقول إن المهمة قد أنجزت بوقوفي أمامكم في هذا المنبر، لتبدأ مهمة أخرى، ولنبدأ من خلال هذا المنبر، محاولة أخرى لنستنجد، ونقدم يدا تطلب المساعدة الفنية، وتطلب أن ترفع كل أنواع الحظر عن الأموال المجمدة حتى يستطيع الشعب

الليبي أن يبدأ مسيرة البناء، بعد أن انتصر في مسيرة رفع الظلم عنه.

ليبيا اليوم تقف بين واقع ومتوقع واستحقاق. الواقع يمكن تلخيصه في نقاط محددة. أرض لم يكتمل تحريرها بعد، فما زالت هناك بعض جبهات هي استحقاق لنا في الداخل أن نكمل تحرير أرضنا وأرجو أن يتم ذلك قريبا بإذن الله. وبنية أساسية مدمرة، جرحى وشهداء وأطراف مبتورة في كل مدن ليبيا، إذ تجاوزت أعداد المدارس المدمرة في بلادي ٦٣ مدرسة، وتجاوز عدد الجرحى ٥٠ ٠٠٠ جريح، وتجاوزت الحالات التي بترت أطرافها أكثر من ١ ٧٠٠ حالة ينتظرون المدد والعون ليكونوا مرة أخرى قادرين على المساهمة بفاعلية في إعادة بناء بلادهم. نسيج اجتماعي في حاجة إلى إلتئام مرة أخرى بعد أن عبث به القذافي وحاول تأليب مناطق ضد أخرى وقبائل ضد أخرى. واقتصاد معطل، ونفط ينتظر إعادة إنتاجه وضخه ولعل البوادر الأولى تنبئ بأن إعادة الإنتاج قد بدأت فعلا ولكننا ما زلنا نحتاج المزيد في هذا المجال. أموال مجمدة وأصول مجمدة، وما أعلن عن رفع التجميد عنه لا يزال أقل بكثير مما هو مطلوب لقضية إعادة الإعمار وإعادة البناء. ومؤسسات الدولة تحتاج إلى إعادة بناء، وتحتاج إلى إعادة تأسيس، خصوصا في بلد حُرم من أي ''مأسسة'' لمدة تربو عن ٤٢ عاما. دولة لم يوجد بها قانون في السابق و لم توجد فيها مؤسسات. مطالب اجتماعية وسياسية تتزاحم ليس على حق المشاركة فحسب بل على أولويتها، وذلك دون انتظار حتى للتوافق على قواعد المشاركة وأصولها.

إضافة إلى هذا الواقع كما ترون حضراتكم هناك توقعات منا، توقعات من أبناء وطننا في الداخل وتوقعات من حضراتكم بصفتكم أعضاء في الأسرة الدولية تبحثون عن سرعة بدء المرحلة الانتقالية، وتشكيل الحكومة المؤقتة، وتطلبون منا الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان ومراعاة العمالة المهاجرة والتعامل معها حسب المواثيق الدولية، تطلبون منا إشراك الجميع دون إقصاء، تطلبون منا بناء المؤسسات بالسرعة المطلوبة، تطلبون منا إنجاز المصالحة الوطنية، تطلبون منا إنهاء مظاهر التسلح والعسكرة في الشوارع والمدن، وتطلبون منا الحفاظ على وحدة الوطن، وتطلبون أن تشاركونا في إعادة الإعمار. وكل ذلك كثير بكل المقاييس، ولكن أعتقد أن شعبنا الذي في وقت من الأوقات راهن الجميع على عدم قدرته على إنجاز مهمة إسقاط النظام، وبدأت تتزاحم علينا المبادرات السياسية من كل صوب باعتبار أن الأمر قد وصل إلى حالة من الجمود ولا بد لكم في المجلس الوطني الانتقالي من أن تصلوا إلى حلول وسط. ولكن الشباب الليبي والشعب الليبي هما اللذين أسقطا كل الحسابات وأثبتا بإرادتهما أنهما يستطيعان أن يقلب المعادلات. وكلني أمل أن يستطيع هذا الشعب أن يكسب معركة البناء رغم كل التحديات وكل التوقعات التي سردتها أمام حضراتكم.

كل وحدة وطنية بدون تراب موحد وبدون مصالحة وطنية تعتبر افتئاتا على الواقع وبالتالي فإن استتباب الأمن وإنجاز قضية المصالحة الوطنية بالسرعة القصوى يُعد مطلبا سريعا وملحا أمام أي حكومة سواء أكانت حكومة مؤقتة أو حكومة انتقالية. لا مشاركة سياسية بدون قواعد للمشاركة تحدد الحقوق والواجبات، وبالتالي فإن مهمة إصدار مشروع الدستور يُستفتى عليه الشعب الليبي ليحدد موقفه منه حتى تكون قواعد المشاركة السياسية قواعد عادلة تحدد أسس الحوار وتحدد أسس التنافس وتعطي كل ذي حق حقه دون إقصاء لأي طيف أو فئة. ولا بد من رفع التجميد بشكل كامل عن أموالنا وأصولنا المجمدة، وعليه ومن خلال هذا المنبر، لعلي أطلب مساعدة حضراتكم أن يتم من خلال مجلس الأمن في جلسة قريبة صدور قرار تاريخي يرفع

التجميد، لأن النظام قد سقط حتى وإن كامل التراب لم يحرر أو يتم تحريره.

نطلب مساعدة الأمم المتحدة ومساعدة الدول الشقيقة والصديقة دون قيد أو شرط، ولعل ذلك أمر مشروع لجميع الدول لأن حق السيادة حق لا مساس به مهما كانت كمية المساعدة المطلوبة أو حجم الاحتياج الذي نحن فيه.

ليبيا التي نريدها هي دولة يحكمها القانون. تنمويا هي واحدة للتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط، ونعتقد أن ليبيا من واقع الجغرافيا وواقع التاريخ وواقع الجيوستراتيجيا لا بد أن تكون حلقة تواصل حضاري بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب. وقد آن لليبيا أن تؤدي الدور مرة أخرى بعد أن انقطع هذا الدور لمدة تربو عن ٤٠ عاما. وأعتقد أن الحلول التنموية التي يمكن أن تطرحها ليبيا مستقبلا قد تساهم في إيجاد حلول غير مسبوقة لقضية الهجرة غير المشروعة من جنوب القارة إلى أوروبا. ونعتقد أن العامل الديمغرافي سيكون هو العامل الحاسم في تشكيل شكل ومحتوى القرن ٢١، ونجزم بأن أفريقيا هي القارة الأكثر توسعا والأكثر نموا سكانيا، وبالتالي فإن الفقر والبطالة سيدفعان حتما مئات الملايين من شباب أفريقيا إلى الاتجاه شمالا، ولليبيا يمكنها أن تكون بوابة للتنمية بدلا من أن تكون حارسا مانعا للهجرة من الجنوب إلى الشمال مع إكساب العمالة الأفريقية المهارات والمعارف اللازمة بما يتفق مع احتياجات الاقتصاد الأوروبي. وأعتقد ويعتقد الكثيرون معي أن العمالة الأفريقية يمكنها أن تسهم في زيادة نمو الاقتصاد الأوروبي خصوصا أنه خلال الثلاثين عاما القادمة أوروبا ستعاني من انكماش سكاني وتعاني شيخوخة مبكرة. ففي سنة ٢٠٥٠ ستقل أوروبا ٧٢ مليون نسمة، بينما أفريقيا ستقترب من ملياري نسمة، وبالتالي يمكن لليبيا أن تؤدي هذا الدور التنموي الاستراتيجي بالإسهام في استمرار ازدهار الاقتصاد الأوروبي بعملية تدريبية تحويلية بالاتفاق بين رأس المال الليبي والتقنية الأوروبية ويمكن لهذه النقلة أن تحدث.

سياسيا، لا بد أن تكون ليبيا دولة مدنية ديمقراطية تتيح حق المشاركة لجميع أبنائها وبناتها، ولا بد للمرأة أن تكتسب دورا متقدما في عملية إعادة البناء. المرأة في ليبيا تشكل حوالي ٥٠ في المائة من عدد سكان المجتمع الليبي، والمرأة في ليبيا الأكثر تعليما، والمرأة في ليبيا الأكثر مواصلة للدراسة بعد المرحلة الثانوية وبالتالي المرأة لها دور حقيقي لا بد أن تتسلمه في إعادة بناء ليبيا تنمويا.

على مستوى السياسة الخارجية، لا بد من إعادة النظر وبشكل جذري في السياسة الخارجية التي انتهجها معمر القذافي والتي قامت على الترهيب، وقامت على التخويف، وقامت على الابتزاز، وقامت على الإرهاب في مناطق شتى حيث يندر أن تخلو بقعة واحدة من بقاع الأرض لم تعان من بعض مؤامرات وأساليب القذافي الإرهابية وأنشطة عدم الاستقرار. السياسة الخارجية الجديدة لا بد أن تقوم على احترام متبادل، ولا بد أ، تقوم على احترام المصالح المتبادلة، ولا بد أن تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، كما لا نقبل من الغير أن يتدخل في شؤوننا، ولا بد أن تراعي المواثيق والأعراف والمعاهدات الدولية، ولا بد أن تحترم القيم والأخلاق الدولية التي تشكل الأساس المرجعي لأي مواثيق أو معاهدات قانونية قائمة في الوقت الحالي.

إن إعادة بناء ليبيا دولة مدنية ديمقراطية أمر مهم ليس فقط لليبيا بل، من وجهة نظرنا، للمنطقة برمتها. تستطيع ليبيا أن تقدم نموذجاً ديمقراطياً ونموذجا إنمائياً ناجحين، والفرصة متاحة أمامها للقيام بذلك. إن فصل السياسة عن الاقتصاد جلب مثالب كثيرة لهذا المنطقة في السابق، وآن الأوان أن تقدم رؤى إنمائية تضع الشباب

والمرأة في مقدمة أولياتها، ليس فقط باعتبارهما يشكلان ٦٧ في المائة من سكان المنطقة العربية ولكن أيضاً لأنهما أصحاب المستقبل، ولأنهما من بادر وقاد هذه الثورة وكذلك ثورات الربيع العربي في الدول العربية الأخرى. وبالتالي لا بد من رؤية جديدة تستجيب لأحلام الشباب، ولا بد من دعم المجتمع الدولي لهذه الرؤية، وإلا فإن المنطقة ستكون مقبلة على موجات متعاقبة من عدم الاستقرار.

إن دعم ليبيا في بناء النموذج الإنمائي لا يقل خطورة عما قام به المجتمع الدولي مشكوراً من حماية المدنيين الأبرياء تطبيقاً للقرار ١٩٧٣. وفي هذا الإطار نطرح مبادرة واضحة يمكن أن تدعي مبادرة بناء ليبيا الجديدة، يشارك فيها الأصدقاء والأشقاء، ولكن لا بد للأمم المتحدة أن تضطلع بدور وريادي قيادي فيها، نستعين من خلال بوكالاتها الإنمائية المتخصصة، نستعين بمشورتها وبرأيها الفني، ونعطي لهذه الوكالات دوراً متقدماً على الشركات الخاصة الأخرى، درءاً لأي شبهات حول الفساد، وإعلاء لقيم النزاهة والشفافية.

نحن نؤمن أن الطرق تصنعها الأقدام أثناء المشي. وقد بدأ الشعب الليبي فعلاً مسيرته لإعادة كتابة تاريخه. لقد كانت المنظومة الدولية رفيقاً لنا، رفيقاً مخلصاً ووفياً، اعتمدنا عليه في وقف مجزرة كادت أن تقع في بلدي، بتدخلها في الوقت المناسب لحماية المدنيين، تفعيلاً لقرار الجامعة العربية الذي طلب هذا التدخل، وهو قرار نشكر الجامعة عليه. ومثلما كانت المنظومة الدولية رفيقاً لنا في وقف المجزرة، فإننا نعتقد أن بإمكانها أيضاً أن تكون لنا رفيقاً مسانداً مخلصاً في مهمة إعادة البناء. تلك هي المعركة الكبرى التي ننشد دعمكم ومساندتكم لنا فيها سياسيا واقتصاديا ومالياً وفنيا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمود جبريل، رئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، من خارج القاعة.

## خطاب السيد لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس وزراء مالطة

اصطحب السيد لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): يسعدني جداً أن أرحب بمعالي السيد لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد غونزي** (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالتهنئة الخالصة للرئيس على انتخابه بالإجماع ليرأس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. أتمنى له كل النجاح، وأؤكد له أن مالطة، التي تتمتع بعلاقات ممتازة وبتعاون متنام مع بلده، قطر، ستقدم له دعمها وتعاونها الكاملين في المهام التي تنتظره. أود أيضاً أن أشيد بسلفه، السيد جوزيف ديس، على قيادته ودوره الفعال خلال الاثني عشر شهراً الماضية.

كما أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة والمخلصة لمعالي السيد بان كي – مون بمناسبة إعادة انتخابه ليخدم المنظمة بصفته أمينا عاماً لدورة أخرى. وتود حكومتي أن تسجل في المحضر تقديرها لدوره القيادي الحاسم والفعال.

قبل شهرين فقط قبلت هذه الجمعية بالتزكية ضم جمهورية جنوب السودان لتكون العضو ١٩٣ بالأمم المتحدة.

وتعتز مالطة لكونها واحدة من الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم القرار الذي أعلن ضم الدولية القومية الجديدة، جنوب السودان، في مجتمع الدول (القرار ٦٥/٣٠٨).

وعلى مدى الإثني عشر التي مرت منذ أن اجتمعنا هنا في هذه الجمعية، ظللنا جميعاً نشهد الاضطرابات والأزمات المستمرة الناتجة عن الصراعات، والفقر، وانعدام المساواة الاجتماعية، التي لا تزال قائمة للأسف في الكثير من أنحاء العالم. تفاقمت هذه الحالة بسبب انعدام الأمن الغذائي، الذي ازدادت حدته بدوره بسبب الجفاف والمجاعة اللذين يهددان حياة الملايين من الناس، خاصة في الصومال وبقية منطقة القرن الأفريقي.

لقد اعترفت مالطة منذ فترة طويلة المصاعب التي تواجه بلدان منطقة القرن الأفريقي، وقد وجهت معظم معوناتها الإنمائية والإنسانية إليها من خلال مشاريع إنمائية. وتضطلع مشاركة المنظمات المالطية غير الحكومية بدور محوري في تمكين مالطة من المساعدة في تلبية بعض الاحتياجات الأشد إلحاحاً. ولبت حكومتي أيضاً النداء الذي وجهته الأمم المتحدة لتقديم مساهمات مالية للمساعدة في التخفيف من معاناة الناس في القرن الأفريقي. وفعلنا ذلك من خلال الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ.

إنه لأمر مقلق أنه لم يتبق سوى أربعة أعوام للوفاء بالأهداف التي اتفقنا بالإجماع، في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ (القرار ٥٥/٢)، على بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. ونعترف بالطبع أن ثمة تقدماً قد تحقق في بعض المجالات الحساسة، بالرغم من المعوقات المستمرة.لكننا لم نبلغ الأهداف بعد.

لقد تمكنت مالطة، بوسائلها المحدودة، من تقديم المساعدة المالية والدعم للمنظمات غير الحكومية والأفراد الراغبين لتنفيذ مشاريع في البلدان النامية والأقل نمواً. فعلى مدى التسعة عشر شهرا الماضية، تضمنت هذه المشاريع بناء المدارس والعيادات ومراكز الأشخاص المعوقين، والإسكان الاجتماعي، وبناء امتدادات في المستشفيات في مختلف بلدان أفريقيا، فضلاً عن أمريكا الوسطي والجنوبية.

لا تزال حكومتي تطلب من عضوية هذه المنظمة النظر في تقديم المساعدة في التعامل مع تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يزالون يصلون إلى مالطة بسبب الحالة في ليبيا وشمال أفريقيا. وما زلنا ندعو من أجل التضامن الدولي واقتسام العبء في التصدي إلى هذه الظاهرة. ونأمل أيضاً من مكتب دعم طالبي اللجوء التابع للإتحاد الأوروبي والذي افتُتح في مالطة في شهر حزيران/يونيه أن يسهم في مهمة تنسيق سياسات اللجوء في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وتحسين التعاون فيما بين السلطات. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقدير حكومة مالطة للمساعدة التي نتلقاها حتى الآن من عدد من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في عملية إعادة التوطين.

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تربط أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط ليست في منأى عن العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه أجزاءً مختلفة من العالم. بيد أنها أيضاً تشهد مولد أمل في شكل حقيقة سياسية واجتماعية جديدة ثمرة للتضحيات التي تقدمها شعوب تونس والمغرب وليبيا وسوريا في نضالها من أجل استعادة القيادة السياسية في بلدانها. وتحيي مالطة هذه الشعوب الشجاعة.

وكما استمعنا منذ بضع دقائق من سعادة السيد جبريل الذي تكلم نيابة عن ليبيا فأن ليبيا الآن تمر في أوقات عصيبة وتشهد لحظة حاسمة وهامة في تاريخ الشعب الليبي. وخلال هذا الوقت فإن مالطة التي اكتسبت على مر التاريخ

لقب ”مضمد جراح الشرق الأوسط“، ما برحت ملاذاً آمناً يلجأ إليه آلاف الناس للمساعدة.

وبوصفنا عضواً في هذه المنظمة الموقرة وعضوا في الاتحاد الأوروبي وفي فريق الاتصال الدولي المعني بليبيا، قدمت حكومتي خلال الشهور الماضية المساعدة الإنسانية لإخلاء عشرين ألف شخص تقريباً، وقدمت المساعدة الطبية وجهود الإغاثة من جانب المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي. ومالطة تفخر بقيامها بهذا الدور الذي ما برحت تؤديه للتخفيف من وطأة المصاعب، لا سيما تلك المصاعب التي يواجهها الشعب الليبي حتى يومنا هذا.

إن ليبيا اليوم نتيجة للشجاعة والرؤيا والتماسك التي يتحلى بها شعبها، تقف على عتبة تبوء مكانها في مجتمع الأمم الحرة والديمقراطية. وإن النهج الذي اتخذه المجلس الوطني الانتقالي الليبي في الأسابيع الأخيرة المشحونة جدا قد حسّن من دون شك من موقفه وشرعيته. ونرحب بتصميم المجلس على ضمان اتباع هؤلاء الناس الشجعان نهج العدالة وليس الانتقام. ومن المهم أن تتم عملية المصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن وأن يعززها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع قطاعات السكان.

عند هذا المنعطف، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشارك الآخرين الترحيب بأعضاء وفد ليبيا بوصفهم الممثلين الجدد والشرعيين لليبيا في الأمم المتحدة وفي هذه الجمعية.

في الأشهر القليلة المقبلة سيواجه المجتمع الدولي تحدياً رئيسياً وكذلك الشعب الليبي. وعند هذه اللحظة الحاسمة فإن الشعب الليبي يستحق أكبر قدر من التضامن الدولي على الجبهات السياسية والاقتصادية والمالية. وتؤيد حكومتي قيادة الأمم المتحدة في برنامج عمل المجتمع الدولي وتؤيد المبادئ الأساسية الثلاثة التي تعتزم الأمم المتحدة العمل في ظلها وهي: الملكية الوطنية الليبية، الاستجابة السريعة وأخيراً التنسيق الفعال. فالتنسيق الوثيق بشكل خاص مع الاتحاد الأوروبي الذي نعتقد أنه عنصر رئيسي في المساعدة والدعم بعد انتهاء الصراع سيكون هاماً للغاية في هذا السيناريو.

إن مصر وتونس تستحقان أيضاً التشجيع الكبير خلال قيامهما بالإصلاحات في المستقبل. إن عمليات الانتقال الديمقراطي يجب أن تكون مستدامة، بما في ذلك من منظور اقتصادي. فالنهج الشامل عنصر حاسم في مضاعفة المساعي الدولية، ليس أقلها تحفيز النمو الاقتصادي. والديمقراطية لها حظ أوفر في الازدهار في حالة وجود تنمية اقتصادية وتحسن ملموس في مستويات المعيشة يتمتع بهما السكان قاطبة.

وفي الوقت الذي تشرع فيه شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من الشعوب في انتهاج سبيل جديد مفض إلى الحرية والكرامة والازدهار، لا بد لنا أيضاً من أن نُسَخِّرَ جهودنا وتصميمنا للوفاء بالتطلعات التي طال السعي إليها، أي تطلعات الشعب الفلسطيني. إن التطورات الكبيرة التي تتكشف حالياً في العالم العربي تجعل إحراز تقدم على المسار الإسرائيلي الفلسطيني حتى أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

لقد تشجعت مالطة ورحبت بخطاب الرئيس أوباما في شهر أيار/مايو الماضي الذي أرسى فيه أسس المفاوضات المقبلة، ولخص رؤية شاملة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن الجدير بالذكر أن استئناف مفاوضات مجدية ومستدامة بدا في وقت من الأوقات في متناول اليد.

من سوء الطالع أنه تبين أنها لم تكن كذلك. فالأطر الزمنية التي وضعها المجتمع الدولي لإقامة دولة فلسطينية موجودة لدينا الآن. غير أن الجمود السياسي مستمر، رغما عن أنه، من المنظور المؤسسي، استكملت بنجاح الإعدادات

من أجل إقامة الدولة. فالحالة السائدة على أرض الواقع تزيد من تعقيد الأمور وتقوض عملية استئناف المفاوضات والهدف المتمثل في إقامة دولتين قادرتين على البقاء وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

ينبغي ألا يدخر أي جهد لكسر طوق الجمود في المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية. وعودة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات المقترنة بالإرادة السياسية اللازمة للشروع في مفاوضات مجدية ومستدامة ينبغي أن تظل الهدف الذي يسمو على أي هدف آخر. من الواضح أن توصلنا إلى اتفاق بشأن معايير المفاوضات سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، تؤيد مالطة تأييداً كاملاً جهود الاتحاد الأوروبي، ولا سيما الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية لتحقيق هذا.

وتعتقد حكومتي بقوة أن العناصر الواردة في التوصيات التي اعتمدها مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وأيار/مايو ٢٠١١ توفر معايير متوازنة لاستئناف المفاوضات.

قبل أسبوعين انضم المجتمع الدولي إلى مجتمع نيويورك والشعب الأمريكي في إحياء ذكرى ضحايا أبشع جريمة ارتكبت في التاريخ الحديث. ونتذكر جميعاً بحزن وألم يوم القدر المشؤوم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عندما شنت اليد الآثمة والشريرة هجوماً إرهابيا على مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك. إن السنوات العشر التي مرت منذ ذلك الحادث المأساوي الذي قضى فيه نحو ثلاثة آلاف شخص من الأبرياء وجُرح آلاف آخرون، لم تمح الندوب أو الألم.

ما فتئ الإرهاب لا يقيم وزناً للحدود. ولا تزال العديد من الدول تقع ضحية الهجمات المميتة التي يشنها الإرهابيون. إذ أن الإرهاب ضرب بكثافة ووحشية في أفغانستان، والعراق، والهند، وباكستان، وإندونيسيا، وروسيا، والمملكة المتحدة والصين. وقبل شهر واحد فقط وقع هجوم مميت وشائن نُفِذ في مجمع الأمم المتحدة في نيجيريا. تدين مالطة بقوة هذه الأعمال الجبانة والفظيعة وتعد بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء لضمان ليس إدانة هذه الأعمال الإجرامية بأقوى العبارات بل أيضاً كبحها.

والأحداث التي تتوالى فصولها في شمال أفريقيا تسلط الضوء على أنه لا بد لنا من مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. وهذه مسؤولية يحملها جيلنا الحالي بالنيابة عن الأجيال القادمة. وبهذه الروح، اقترحت، في خطابي أمام الدورة الرابعة والستين للجمعية في عام ٢٠٠٩ (انظر A/64/PV.6)، صياغة إعلان عالمي للمسؤوليات الإنسانية، باعتباره الجزء الثاني في لوح مزدوج يتمثل الجزء الأول منه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسيُفتح باب التوقيع على هذا الإعلان أمام أي دولة من الدول الأعضاء ترغب في الانضمام إليه.

وقد شجعنا على المضي قدما في تقديم مشروع الإعلان هذا عدد من الدول الأعضاء التي تشترك معنا في الإيمان بالضرورة المتزايدة لتحمل مسؤوليات وواجبات في الإطار الدولي. وفي ضوء تلك الاستجابة، فإن حكومتي تنوي الدعوة إلى اجتماع دولي في عام ٢٠١٢، على المستوى الرسمي ولكن بحضور خبراء، لدراسة مشروع الإعلان الذي سيكون جاهزا ووضعه في صيغته النهائية بحيث يمكن فتح باب التوقيع عليه في عام ٢٠١٢. ومالطة تعتقد اعتقادا راسخا أن هذا الإعلان سيعزز التضامن الذي يتطلبه عالمنا سريع التغيير.

وختاما، أود أن أشير إلى أن الاستدامة البيئية لكوكبنا واحدة من أولويات حكومتي. ومالطة تعمل من

أجل خروج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في العام المقبل بنتيجة ناجحة على أمل تعزيز الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. وفي هذا السياق، ومنذ عام ١٩٨٨ عندما أدرجت مالطة حماية المناخ للأجيال الحالية والمقبلة على جدول الأعمال السياسي للمنظمة، عملت حكومتي على دعم وتأييد الجهود التي تتصدى لتغير المناخ. كما قدمت مالطة مساهمة للصندوق الخاص بتغير المناخ.

وستجعل فترة الـ ١٢ شهرا المقبلة تحت رئاسة السفير النصر أعضاء المنظمة يعيشون أوقاتا صعبة ومثيرة. فجدول أعمال الجمعية طويل ومضن. وندرك أن مهمة الرئيس لن تكون سهلة على الإطلاق، ونؤكد له دعمنا الكامل.

وستواصل مالطة أيضا تحمل مسؤولياتها الدولية بهمة والتزام وعزيمة. ونحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لجعل المنظمة أقوى وأكثر قدرة على التصدي للتحديات العالمية التي تواجه البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد كامل علي عمرو، وزير خارجية مصر، الذي سيتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

**السيد عمرو** (مصر): يسرني أن أتوجه بالتهنئة إلى دولة قطر الشقيقة وإلى السفير ناصر عبد العزيز النصر، شخصيا على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأثق في أن قيادته الحكيمة لأعمال الدورة ستساهم في تحقيق طموحاتنا وتطلعاتنا المرجوة منها. كما أتوجه بالتهنئة إلى الأمين العام السيد بان كي – مون لإعادة انتخابه لولاية ثانية، وأن أجدد مساندتنا له من أجل تحقيق مقاصد ومبادئ الميثاق.

أقف أمامكم اليوم بكل فخر ممثلا لمصر في عهد جديد. وثوب جديد. مصر التي تنتقل من عصر حانت نهايته إلى عصر آخر تبزغ ملامحه. مصر التي تقبل على مرحلة جديدة يستبشر بها خيرا المصريون جميعا. خرجت جماهير الشعب المصري في ٢٥ كانون الثاني/يناير مطالبة بالإصلاح الديمقراطي وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات والعدالة الاجتماعية. أرادت جماهير شعب مصر أن تغرس في أرض الواقع نبتة مستقبل مشرق لها وللأجيال القادمة من المصريين.

وكان للجماهير ما أرادت. واستطاعت أن تفرض كلمتها وأن تُنفذ إرادتها. وأعانها على ذلك تفهُّم ودعم القوات المسلحة المصرية. التي تُعد بحق مضرب المثل في الوطنية الحقة والانصهار مع جماهير الوطن. اتخذت قواتنا المسلحة موقفا سيذكره لها التاريخ، يتسق مع عقيدتها كحامية للوطن وليس لنظام بعينه. وكمؤسسة تدين بالولاء للشعب أولا وأخيرا. وقد انعكس كل هذا في تقدير جماهير المصريين لقواتهم المسلحة والتفافهم من حولها.

وضع مثالي وفرته ظروف يندر تكرارها. هذه الظروف مكنت المصريين من تغيير وجه بلدهم بشكل تاريخي رائع. أراد المصريون أن يلحقوا سريعا بركب الدول التي سبقتهم في انتهاج التعددية السياسية وتداول السلطة، في إعلاء وتفعيل سيادة القانون في مكافحة الفساد بمختلف أنواعه دون هوادة، في توفير الفرص المتكافئة لأبناء الشعب لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم في العيش الكريم.

إنني أخاطبكم اليوم ومصر تمضي بكل تصميم لإتمام المرحلة الانتقالية التي جاءت نتيجة للتحول الهائل الذي حدث، حيث تشهد طيلة الأشهر الماضية ومنذ قيام الثورة

حراكا واسعا ونقاشات مجتمعية هامة تشارك فيها كل الأطياف حول جميع قضايا الوطن وفي مقدمتها قضية الدستور الجديد وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، بما يعزز من عوامل نجاح المرحلة الانتقالية ويؤسس لانطلاقة سياسية سليمة تواكب طموحات أبنائها وتتواءم وثقل مصر إقليميا ودوليا وتبلغ نهايتها باستلام سلطة مدنية منتخبة من الشعب لزمام الأمور.

تشرف مصر برئاسة حركة عدم الانحياز منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويتواكب بدء انعقاد هذه الدورة للجمعية العامة مع احتفال الحركة بذكرى مرور خمسين عاما على عقد أول اجتماع قمة لها. وعلى الإسهام الكبير الذي قدمته لإثراء العمل الدولي في ظل بيئة دولية متغيرة وتحديات متعددة لجهود صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية لشعوب العالم، وهو الاحتفال الذي جاء تتويجا لسلسلة من الفعاليات الهامة للحركة لتعزيز مساهمة الدول النامية في إدارة مؤسسات الحوكمة العالمية ولضمان عدالة المشاركة في صياغة التوجهات وصنع القرار الدولي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

ومن هذا المنطلق، ولتحقيق هذا الهدف، فقد اضطلعت الرئاسة المصرية للحركة بالعديد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة الحركة على التفاعل مع المتغيرات الدولية الجديدة والمستمرة. كما قامت بدور بارز في تنسيق مواقف الدول الأعضاء حيال مختلف المسائل المطروحة على جدول الأعمال الدولي، بما فيها نزع السلاح والأمن الجماعي وإصلاح الأمم المتحدة وإعلاء القيم العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما تسعى مصر، خلال رئاستها للحركة، إلى تعزيز آلية التنسيق المشترك مع مجموعة الـ ٧٧ والصين. ففي ظل جدول أعمال دولي متخم بالموضوعات والأفكار والمبادرات، وضعنا نصب أعيننا ضرورة العمل من أجل إعادة قضية التنمية بأبعادها المختلفة إلى صدارة أولويات الأمم المتحدة. وتبنينا معا عددا من المبادرات الهامة في مجالات الأمن الغذائي وتمكين المرأة ومكافحة الاتجار بالبشر. وسنواصل تلك الجهود حتى تسليم قيادة الحركة إلى دولة الرئاسة القادمة في صيف ٢٠١٢.

أجدد هنا اليوم دعم حركة عدم الانحياز لمسيرة النضال التاريخي للشعب الفلسطيني الشقيق من أجل استعادة حقوقه المشروعة. ودعم الحركة لجهود إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وانضمامها كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وأن أدعو الدول التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية للقيام بذلك دعما لمساعي تحقيق حل عادل ودائم وشامل للنزاع في الشرق الأوسط على أساس حل وجود الدولتين.

ترى حركة عدم الانحياز ضرورة ملحة في تحقيق إصلاح شامل وجوهري للأمم المتحدة بما يجعلها أكثر قدرة على التعامل بإيجابية مع التحديات العالمية والاستجابة لطموحات الشعوب. والتماشي مع التغيرات الجذرية التي غيرت من شكل وتركيبة المجتمع الدولي. وبحيث تصبح الأمم المتحدة انعكاسا حقيقيا لواقع عالمنا اليوم.

إن مثل هذا الإصلاح لن يتحقق إلا بإصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا وشفافية وتعبيرا عن ديمقراطية العمل الدولي. فلم يعد هناك مناص من اتخاذ خطوات جادة لإنهاء احتكار الدول الدائمة العضوية لصنع القرار داخل المجلس. ولإنهاء الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا جراء عدم تمثيلها في فئة العضوية الدائمة وضعف تمثيلها في فئة العضوية غير الدائمة رغم الدعم المتنامي من جانب الدول الأعضاء للموقف الأفريقي. وتطالب دول حركة عدم الانحياز في

ذات الإطار بمواصلة العمل من أجل تفعيل دور الجمعية العامة وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد دول عدم الانحياز أيضا من جانب آخر على أهمية مساندة المجتمع الدولي لجهود الدول النامية في تنفيذ خططها التنموية الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. من خلال توفير مناخ دولي داعم لجهود تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. والتزام كافة البلدان المتقدمة والنمو بتعهداتها لتمويل التنمية وتحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية. خاصة فيما يتعلق بإيجاد نظام تجاري دولي أكثر عدالة ومراعاة للاحتياجات التنموية لبلدان العالم النامي.

يجب أن يشعر الإنسان بحزن كبير وهو يقر بأن ظلما تاريخيا هائلا وقع على شعب منذ عقود و لم يتسن للعالم أجمع حتى الآن رفعه. إن قضية الشعب الفلسطيني العادلة لا تزال بعد عقدين كاملين من التفاوض العقيم دون التسوية المنشودة. والشعب الفلسطيني لا يزال محروما حتى يومنا هذا من نيل حقوقه الأساسية المشروعة. وفي مقدمتها حقه في الاستقلال والحرية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود عام ١٩٦٧.

تلك الدولة التي قدم الرئيس الفلسطيني أمس طلب عضويتها إلى الأمم المتحدة بعد أن تعثرت مساعي التسوية الجادة والعادلة. وانسدت في وجهه سبل تحقيق أي تقدم ذي مغزى في العملية التفاوضية التي يصر الطرف الآخر على أن تظل مفتوحة الأمد. وقد شهدنا بالأمس تجسيدا لعجز أطراف المجموعة الرباعية الدولية عن بلورة رؤية متوازنة لتحقيق الهدف الذي يعلمه ويقر به الجميع ولكن يختلفون على سبل التوصل إليه.

وقد بات أمرا عبثيا تماما استمرار الحديث عن عملية للسلام في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل بكل ارتياح ودون التفات لاعتراضات دول العالم استيطانها لأراضي الضفة الغربية. وتغييرها لمعالم القدس الشرقية المحتلة. واستخدامها للعنف ضد المدنيين وحصارها لغزة في انتهاك لأحكام القانون الدولي. ومع الأسف فإن أي متابع منصف لا يسعه إلا أن يرى في تحركات إسرائيل تجسيدا لهروبها المستمر من الإقرار بأن الطريق الوحيد إلى أمنها يمر من خلال التوصل إلى تسوية عادلة مع الجانب الفلسطيني عبر مفاوضات جادة تستند إلى مرجعية واضحة وإطار زمني محدد. إن المطلوب الآن بشكل عاجل هو تكاتف جميع الجهود من أجل إنهاء هذا النزاع.

إن مصر كانت وستظل ملتزمة بهدف تحقيق السلام العادل والشامل الذي بدأته في الشرق الأوسط وداعمة نشطة له. وستواصل عملها من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة والتوصل إلى حل لكافة قضايا الوضع النهائي في إطار زمني محدد ومتفق عليه ومضمون دوليا. كما ستواصل مصر جهودها للبناء على النجاح الذي تحقق في القاهرة بالتوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية، بما يدعم وحدة الصف الفلسطيني ويصب في صالح مساعي تحقيق السلام.

ترحب مصر بوجود جمهورية جنوب السودان بيننا اليوم كدولة عضو في الأمم المتحدة. ونتطلع لأن يكون لهذه الدولة الوليدة دورها الملموس في الاستقرار الإقليمي. كما نتمنى لها أن تتقدم بخطى ثابتة على طريق النمو وبناء مؤسساتها. وفي الوقت نفسه فإننا نشيد بالتزام السودان بتنفيذ استحقاقات اتفاق السلام الشامل واحترام إرادة أبناء الجنوب في الحصول على دولة مستقلة. وعلى الرغم من أن العام الماضي قد شهد تعاونا كبيرا بين الطرفين إلا أن قضايا هامة ما زالت معلقة ويجب تسويتها في إطار من التعاون وحسن النوايا وما يترتب عليه من ضرورة التوصل إلى شراكة حقيقية حول كيفية التعامل مع تلك القضايا.

ولا يخفى على أحد أن السودان وجنوب السودان ما زالا يتطلعان إلى مساندة المجتمع الدولي لجهود التنمية والبناء والإعمار. وبما يساعد السودان على تحقيق الاستقرار والتنمية في مختلف أرجائه وفي إطار وحدة وتكامل أراضيه. ويساعد جنوب السودان على بناء دولته ومؤسساته. وأود من هنا أن أؤكد مجددا على إصرار مصر على الاستمرار في دعم الدولتين على مختلف المستويات.

على صعيد آخر. أود أو أوجه باسم مصر من هنا تحية واجبة لثوار تونس الشقيقة التي عجلت بقدوم الربيع العربي. وأن أعرب عن تضامننا في مصر مع الشعب الليبي الشقيق. وأن أهنئ المجلس الوطني الانتقالي بشغل مقعد ليبيا في الأمم المتحدة وأن أحييه على جهوده لتحقيق الاستقرار واستعادة السلم الأهلي. وأعرب عن استعداد مصر لتقديم أي دعم ممكن له للمساعدة في إعادة بناء الدولة وتجاوز المرحلة الدقيقة المقبلة.

أما بالنسبة لليمن الشقيق، فإن مصر تساند كافة الجهود الرامية لتحقيق استقراره وتلبية تطلعات شعبه وفق الآليات التي يتم التوافق عليها بين أبناء الوطن. ولا شك أن استمرار الوضع الراهن له تداعياته وانعكاساته الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة.

إن الكثيرين من أبناء شعبنا في مصر يتابعون بانزعاج كبير ما تشهده سورية الشقيقة من تطورات خطيرة وما ينتج عنها من خسائر في الأرواح ومعاناة الأشقاء هناك. وأود أن أعيد التأكيد على الموقف الذي سبق وعبرت عنه مصر من أن الحل الوحيد للأزمة في سورية يتمثل في وقف العنف والانخراط في حوار جدي بين كافة الأطراف في ظل مناخ من الانفتاح السياسي.

على صعيد آخر، لا يفوتني هنا أن أشير إلى منطقة الخليج العربي وما يمثله أمنها واستقرار دولها العربية الشقيقة من أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة لمصر. وأولوية متقدمة على سلم أولويات واهتمامات سياسة مصر الخارجية. تأسيسا على ما يربطنا مع أشقائها في هذه الدول من روابط ووشائج تاريخية ومجتمعية وثقافية وسياسية وأمنية ممتدة. وستظل عيون مصر دائما على تحقيق الاستقرار لهذه المنطقة الحيوية من العالم.

ويظل نزع السلاح ومنع الانتشار النووي موضوع اهتمام رئيسي لمصر. وستواصل مصر، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، الدفع نحو اضطلاع الدول النووية بمسؤولياتها المنصوص عليها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، حفاظا على مصداقية هذا الصك القانوني وما ينبثق عنه من مبادئ غير قابلة للتجزئة، كما لن تدخر مصر جهدا في مواصلة السعي من أجل تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي انضمت كافة دولها إلى المعاهدة، باستثناء إسرائيل، معطلة بذلك مسيرة إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية.

من هنا فإن مصر تولي اهتماما كبيرا لتنفيذ خطط العمل الأربع المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وخاصة خطة عمل الشرق الأوسط، والتي أقرت عقد مؤتمر خاص بمنطقة الشرق الأوسط في العام القادم. وفي الحقيقة، فإننا نستشعر القلق إزاء عدم استمرار عدم تعيين ميسر أو تحديد دولة مضيفة للمؤتمر حتى الآن ورغم مرور أكثر من ستة عشر شهرا على انتهاء المؤتمر.

وفي هذا السياق، أؤكد مجددا على موقف مصر الثابت من أن الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا بد وأن يرتبط باحترام كامل للالتزامات الدولية بموجب المعاهدة، وهو ما يتطلب التعاون الكامل من جانب كافة الدول الأعضاء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتفادي

التصعيد تعزيزا لجهود منع الانتشار في منطقة الشرق الأوسط.

وشغلت أفريقيا دائما مكانا متقدما ومكانة خاصة في أولويات السياسة الخارجية المصرية وقد كانت مصر شريكا فاعلا في نضال شعوب القارة للحصول على استقلالها في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كما استمرت هذه الشراكة خلال مرحلة البناء فيما بعد الاستقلال. وستتجه مصر بشكل متنام في المرحلة المقبلة نحو تعميق وتفعيل مختلف أطر التعاون مع الدول الأفريقية والانطلاق بها نحو آفاق أرحب تُسهم في تحقيق آمال وتطلعات شعوبنا في التنمية والازدهار.

وتتطلع مصر لاستمرار جهود الأمم المتحدة لمساندة تفعيل عناصر بنية السلم والأمن الأفريقية وبناء القدرات المؤسسية للقارة في مجالات تسوية المنازعات وحفظ وبناء السلام وإعادة الإعمار، فضلا عن مساندة التطلعات الإنمائية للدول الأفريقية ودعم جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في ضوء ترابط اعتبارات السلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

وتنظر مصر بقلق لاستمرار تدهور الوضع في الصومال وتدعو إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية للعمل من أجل إنهاء معاناة الشعب الصومالي الشقيق وتمكينه من تحقيق السلام وضمان إنجاح عملية بناء القدرات. وتجدد مصر دعوتها الدائمة للأطراف الخارجية للتوقف عن التدخل السلبي في الشأن الصومالي والمساهمة بدلا من ذلك في جهود تحسين الوضع الإنساني وتحقيق الاستقرار.

وأسجل هنا أن مصر شاركت بفعالية في الجهود الدولية للتعامل مع مشكلة الجفاف في القرن الأفريقي ولإنهاء المجاعة وتوفير الغذاء للشعوب التي تأثرت بها. كما تساهم مصر في مكافحة القرصنة على سواحل الصومال، لإنهاء هذه الظاهرة في ضوء ما تمثله منطقة جنوب البحر الأحمر وبحر العرب من أهمية استراتيجية لأمن مصر القومي ولسلامة الملاحة في قناة السويس.

إن قدرة الأمم المتحدة على القيام بالدور المنوط بها هي مسؤولية جماعية، ترتكز على إرادة صلبة لجعل المنظمة إطارا جامعا للجهد الدولي المشترك للتعامل الفعّال مع مختلف القضايا والمشكلات العالمية والإقليمية، مما يتطلب منا العمل سويا لتعزيز مبادئ الديمقراطية في إطار العمل الدولي المتعدد الأطراف ولجعل الحوار والتفاهم أسلوبا وحيدا لتحقيق أهدافنا، إعلاء للقيام المثلى للإنسانية وتحقيقا لطموحات شعوبنا في الحرية والعدالة والأمن والسلام.

**خطاب السيد بيدرو باسوس كويليو، رئيس وزراء جمهورية البرتغال**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية البرتغال.

اصطحب السيد بيدرو باسوس كويليو، رئيس وزراء جمهورية البرتغال، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد بيدرو باسوس كويليو، رئيس وزراء جمهورية البرتغال، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد كويليو** (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لأول مرة، وأود أن أكرر تأكيد شكرنا إلى الرئيس على ديناميته، وأن أشدد على أهمية دور بلده، قطر، في الدبلوماسية الدولية. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام بان كي - مون وأهنئه بحرارة على فترة ولايته الجديدة. وأود أن أؤكد له على استمرار دعم البرتغال الكامل والمستمر.

واعترافا بوجود ممثلي جمهورية جنوب السودان معنا، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتنا لسلطات الدولة الجديدة في تحقيق مستقبل يسوده السلام والازدهار.

وأود كذلك أن أؤكد على أحر تهانينا إلى وفد المجلس الوطني الانتقالي الليبي. لقد أظهر الشعب الليبي شجاعة وثباتا استثنائيين في الدفاع عن حريته وحقه في تقرير مصيره بطريقة ديمقراطية وبدون خوف. وتستطيع ليبيا الجديدة أن تواصل التعويل على البرتغال.

لقد انقضت عشر سنوات منذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأود أن أحتفي هنا، في نيويورك، بشعب وسلطات الولايات المتحدة، وأن أثني على شجاعتهم وتصميمهم في التصدي للمأساة والتغلب عليها. وإذ نلتزم بروح تضامننا، فإننا نظل منشغلين تماما في مكافحة آفة الإرهاب والتوصل إلى اتفاق على إبرام معاهدة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن.

لقد قال غوميس، الشاعر البرتغالي في حقبة الاكتشافات البحرية في القرن السادس عشر ”العالم يشكله التغيير، ويكتسب دائما صفات جديدة“. وتحديد عالم التغيير وصفاته الجديدة يمثل تحديا مستمرا يجب أن نواجهه ونستجيب إليه. إننا نعيش حقبة تاريخية من التغيير والتحديات والصفات والفرص المتعددة والمتشابكة.

وفي عالمنا المتغير على الدوام، نواجه حاليا تحديا هائلا يقتضي استجابة عاجلة وجماعية، ويتمثل في إعادة انطلاق النمو والعمالة. وقد أكدت الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت في العقد الماضي على حقيقة الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي. ويمثل التغلب على هذه الأزمة بطريقة مستدامة وهيكلية تحديا يجب أن نتصدى له بشكل جماعي.

ولذلك الغرض، يجب أن نصحح التفاوتات في الاقتصاد الكلي ونعزز الأمن النقدي ونعيد توازن التجارة العالمية. ويمثل النمو الاقتصادي عاملا مضاعِفا للعمالة على المستويين الوطني والإقليمي، ويعتمد إلى حد كبير على التنسيق الاقتصادي على النطاق العالمي. ويتعين على الحكومات والمنظمات الدولية، والقطاع العام والشركاء الاجتماعيين أن يتعاونوا في جهد واسع النطاق لاستعادة ثقة مواطنينا وشركاتنا. والازدهار اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هدف إذا تشاطرناه سنتمكن من تحقيقه للجميع.

وفي سياق الأعمال التحضيرية لتقرير الأمين العام عن الإدارة الاقتصادية العالمية الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، دعت البرتغال إلى المزيد من التنسيق والتكامل بين الأمم المتحدة، ومجموعة الـ ٢٠ والجماعات الإقليمية الأخرى ذات الصلة. وقد فعلنا ذلك لأننا نؤمن بأنه لا غنى عن تشجيع مشاركة الاقتصادات الناشئة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتعزيز دور كل منها في الإدارة الاقتصادية العالمية.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على إعداد الأسس لإدارته الاقتصادية، التي تشكل جزءا من عملية التكامل. كما إن الركيزة الاقتصادية للاتحاد الاقتصادي والنقدي تحرز تقدما جيدا. وهذه أخبار سارة ليس لأوروبا فحسب، بل أيضا لبقية العالم. تلتزم البرتغال بهذا المسعى وبالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في برنامج التكيف الاقتصادي لديها.

تبذل البرتغال حكومة وشعبا جهودا لم يسبق لها مثيل للوفاء بالتزاماتها إزاء صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. ومثلما تم التنويه به على نطاق واسع فإننا نتحرك بسرعة وحزم لدمج ديوننا العامة وتنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحديث الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة. إننا نعتبر الأزمة فرصة لتكييف نموذجنا الاقتصادي وتعزيز الاقتصاد البرتغالي.

طلبنا في العام الماضي إلى الجمعية العامة إظهار ثقتها فينا فيما يتعلق بانتخابنا في مجلس الأمن. وأريد هذا العام أن أعرب عن امتناننا على الثقة التي وضعت في بلدي، وأؤكد مجددا التزام البرتغال وتمسكها الراسخين بقيم الأمم المتحدة وأهدافها، فضلا عن المبادئ التي كانت من دوافع ترشيحنا. ونعتبر أن للتكامل المؤسسي بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أهمية كبرى، ونعتقد أن المجلس يجب أن يكون أكثر فعالية وتمثيلا. وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، نحن بحاجة إلى التغيير، ونحن بحاجة إلى منح البرازيل والهند مقعدين دائمين في المجلس، وينبغي أيضا أن تدرج أفريقيا في هذا التوسيع.

في هذا العالم المتغير بصورة مطردة، يتجلى دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه في العمل الدؤوب والشجاع لآلاف من موظفيها والمتعاونين معها. يضطلع الرجال والنساء في زي الجيش والشرطة دورا أساسيا في عمليات حفظ السلام لحماية المدنيين، ومنع تصعيد الصراع وإيجاد الحيز والوقت اللازمين للمفاوضات السياسية حتى تؤتي ثمارها.

إن البرتغاليين فخورون للغاية بالمشاركة في هذا الجهد المشترك. يمثل تواجدنا في الميدان إحدى مساهماتنا الرئيسية في فعالية أداء تعددية الأطراف. وتنتشر قوات الخوذ الزرق البرتغالية في تيمور - ليشتي ولبنان، وتشكل إحدى أكبر الوحدات الأوروبية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي تتمتع بالمهنية العالية في المجال العسكري ومجال الشرطة مما يجعلها مفخرة لبلدها وللأمم المتحدة.

لم يبدأ عام ٢٠١١ بفصل الشتاء ولكن بفصل الربيع. لقد اكتشف العالم، كما يقول الشاعر، ميزة جديدة، فرصة للتغيير أوجدتها شجاعة الشعوب العربية التي اجتمعت على قلب رجل واحد لتعبر عن آرائها بصوت عال وبوضوح، وتدافع، عن القيم والتطلعات العالمية التي تجسد مجتمع أممنا، حتى وإن دفعت أرواحها أحيانا ثمنا لذلك. لا تمثل الديمقراطية وحقوق الإنسان قيما نسبية ترتهن بالجغرافيا، أو الانتماء العرقي، أو العقيدة أو التنمية الاقتصادية.

تفتح ليبيا فصلا جديدا في تاريخها - حقبة جديدة من التغيير وإعادة البناء. وقد أكد الاجتماع الذي عقد هنا في وقت سابق من هذا الأسبوع على التزام المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، بدعم السلطات الجديدة وهي ترسي الأسس لليبيا التي تنعم بالديمقراطية والاستقرار والوحدة والازدهار. كانت هذه هي الروح المحمودة التي ألهمت اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. نحن مصممون، سواء في المجلس أو في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الجماهيرية العربية الليبية، التي نترأسها، على مواصلة المساهمة في نجاح العملية الانتقالية في ليبيا.

نود أيضا أن يتحقق النجاح في عملية السلام في الشرق الأوسط. لقد مرت ستون عاما و لم يعد هناك وقت للتقدم والتقهقر، أو الوضع الراهن، أو الإجراءات الانفرادية التي تسيء إلى المفاوضات. إن جميع الوصفات والمبادئ والصيغ الملموسة وخرائط الطريق معروفة جيدا. لا داعي لتكرار ما بدأناه. قد يكون السلام صعبا، ولكنه في متناول فلسطين، التي تجسد بالفعل جميع خصائص الدولة، هو ما أسهم فيه الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير. والسلام في وقت التغيير هذا هو أيضا في متناول إسرائيل في إطار علاقة مستقرة، وقبل كل شيء، الأمن.

إن الاعتراف بدولة جديدة يقع بطبيعة الحال على عاتق كل دولة عضو في هذه المنظمة. وقد دعمت البرتغال المفهوم المتمثل في أن الاتحاد الأوروبي، من خلال ممثله السامي، في إطار اللجنة الرباعية، وبالتنسيق مع أعضاء

الاتحاد الأوروبي الآخرين في مجلس الأمن، يؤدي، دورا بناء وحاسما في هذه العملية، التي تقف عند مفترق الطرق. يمكن لأوروبا أن تتحدث بصوت واحد لبناء الجسور وتسهيل التوصل إلى الحلول التوفيقية. وينبغي أن يكون واضحا أن إنشاء دولة فلسطينية بقدر ما يشكل وعدا يجب الوفاء به، فإن أمن إسرائيل يجب أن يكفله المجتمع الدولي بحزم.

قرر رئيس السلطة الفلسطينية أن يقدم إلى مجلس الأمن طلبا لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة كاملة العضوية. يجب أن تكون هذه الخطوة النتيجة المنطقية للمفاوضات. لذلك، نتفهم الطلب بوصفه تعبيرا عن الاهتمام سيتم الوفاء به بتوقيع اتفاق سلام ينهي أحد أطول الصراعات في عصرنا.

وحتى ذلك الحين، نحن منفتحون على تأييد مركز معزز لفلسطين في الأمم المتحدة. وستكون هذه خطوة مهمة نحو إرساء دولة جديدة، وتمثل التزاما إضافيا من جانب الفلسطينيين بعملية التفاوض، مما يعزز الثقة اللازمة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي وشامل. تتمتع البرتغال بحساسية فريدة في حوارها مع الشرق الأوسط. وسنستخدم تلك الحساسية وعلاقاتنا الوثيقة للمساعدة في التوصل إلى النتيجة الوحيدة التي في مصلحتنا جميعا: السلام.

وقد أوجد التحول الرائد الذي نشهده في العالم العربي فرصا جديدة، أولا لشعوب المنطقة، ولكن أيضا لبلدان مثل البرتغال تتمتع بتقارب عميق وتاريخي مع الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج. نقوم ببناء مستقبل جديد مشترك ينطوي على سياسة الجوار الأوروبية الجديدة واتحاد متجدد للمتوسط. ونطمح إلى علاقة اقتصادية وتجارية جديدة، وتعزيز التبادلات في المجال الاجتماعي والتضامن الديمقراطي الجديد، نتقاسمه بروح الاحترام والمنفعة المتبادلة.

قامت البرتغال بعملية الانتقال الديمقراطي لديها في عام ١٩٧٤. ونحن نعلم مدى أهمية الدعم والتشجيع من الشركاء الخارجيين لنا. نحن مستعدون للمشاركة في هذه التجربة الآن برهانا على دعمنا وتضامننا. وكان أحد العناصر المهمة لتلك التجربة هو مساهمة المرأة البرتغالية وامشاركتها الكاملة على قدم المساواة في العملية السياسية لمرحلة ما بعد الثورة.

ينبغي لنا أن نظل متحدين في دعمنا لعمليات الانتقال والإصلاح الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن نستجيب بطريقة منسقة للاحتياجات التي يحددها شركاؤنا. وبطبيعة الحال، تحضرني مصر وتونس، اللتين تستعدان لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية. أنا واثق من أن هذين البلدين سيعرفان كيفية تلبية التوقعات.

لكننا نلاحظ مع الأسف الشديد أن العديد من الأبرياء في المنطقة يدفعون ثمنا باهظا لتطلعاتهم المشروعة. إن تفكك الحالة في سوريا غير مقبول ولا يمكن أن يستمر. نرحب بالإجراءات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان، لكننا نعتقد أنه ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن أيضا موقفا في هذا الصدد. ونحن نحث الحكومة السورية على إنهاء العنف ووقف قمع التطلعات الديمقراطية المشروعة لشعبها.

إن الانتقال الديمقراطي الجاري في الشرق الأوسط يجعل المأزق بشأن المسألة النووية الإيرانية أكثر وضوحا. لا بد من أن تفهم طهران أن الوقت قد حان للتغيير والتعاون وأن هذا يصب في مصلحتها.

وفي مواجهة التحديات العالمية الراهنة، نحتاج إلى أمم متحدة قوية وفعالة وقادرة على التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى التي تعمق نطاق عملها واتسع خلال الأعوام الأخيرة. ويمكن لهذا التعاون أن يزداد عمقاً مع الاتحاد الأوروبي، الذي اكتسى شرعية جديدة في الأمم

المتحدة مؤخراً باتخاذ القرار ٢٧٦/٦٥ الذي نرحب به. إلا أنه ينبغي تطوير هذا التعاون أيضاً مع المنظمات الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وهذه الجماعة التي تتكون من ثماني دول تقع في أربع قارات وتجمع بينها لغة يتكلم بها أكثر من ٢٤٠ مليون نسمة، تعمل بقوة على تعزيز تعددية الأطراف في خدمة السلام والأمن والديمقراطية.

أود أن أثني كذلك على جهود تحالف الحضارات، وهو مبادرة للأمم المتحدة أسهمت بشكل كبير، تحت قيادة الرئيس البرتغالي السابق خورخي سامبايو، في تحسين العلاقات بين مجتمعات من خلفيات مختلفة، وفي تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والتفاهم المتبادل على الصعيد العالمي.

والأمم المتحدة هي نحن جميعاً. وعلى كل منا مسؤولية وواجب لصون السلام والأمن العالميين والدفاع عن حقوق الإنسان وفقاً للميثاق. والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، كما ذكرت آنفاً، من أولويات السياسة الخارجية للبرتغال، تماشياً مع القيم الأخرى التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نتخذ موقفاً فعالاً في هذا الميدان، حيث نستنكر الحالات التي تنتهك فيها الحقوق المدنية والسياسية، ونعترف بالتطلعات الاجتماعية للسكان الأشد احتياجاً والأكثر هشاشة في كوكبنا، وهو ما تعبر عنه مبادراتنا بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أود أيضاً أن أبرز الأهمية التي نوليها لتعزيز وحماية حقوق الطفل، فضلاً عن حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك مشاركتها في صنع القرار السياسي. وهذا الموقف نتاج توافق آراء واسع بشأن حقوق الإنسان في بلدنا والاهتمام الكبير بها. وليس من قبيل المصادفة أن يكون مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين واثنان آخران من أهم مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان – الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وهما إناث – من البرتغاليين.

وبهذه الروح، قررنا أن نتقدم للترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٧. وكنا قد شاركنا بفعالية في إنشاء ذلك الجهاز، وإن لم نحصل على عضويته بعد. ونحن مقتنعون بأن مشاركتنا في تلك الهيئة ستكون درعاً واقياً للدفاع عن مبادئنا المشتركة.

وأود أن أختتم بياني بتكرار وتأكيد التزام البرتغال بالقانون الدولي والتسوية السلمية للصراعات، وبالقيم التي نسترشد بها في عملنا داخل وخارج مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية وفي علاقاتنا الثنائية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية البرتغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بيدرو باسوس كويلهو، رئيس وزراء جمهورية البرتغال، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.